الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـــالي والبـــحث العلمـــي

جـــــامعـــة مولـــود معمـــري-تيزي وزو

كليـــة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـم العلـــوم الإنسانيـــة

شعبـــــة: تاريـــــــخ

الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث

1519م_1830م

من إعداد الطالبة: **تحت إشراف الدكتور**

ثنينة أحمد سعيد - يعقوب حيمي

السنة الجامعـــيـــــــة:

2024م/2025م.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـــم العـــالي والبـــحث العلمـــي

جـــــامعـــة مولـــود معمـــري-تيزي وزو

كليـــة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســـم العلـــوم الإنسانيـــة

شعبـــــة: تاريـــــــخ

الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات

مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ الجزائر الحديث

1519م_1830م

من إعداد الطالبة : **تحت إشراف الدكتور**

-أحمد سعيد ثنينة. – يعقوب حيمي

الإسم واللقب	الرتبة	الصفة
أحمد غريسي	-أستاذ مساعد -ب	رئيسا
يعقوب حيمي	أستاذ محاضر –أ-	مشرفا ومقررا
سليم بعلوج	-أستاذ محاضر -أ	مناقشا

السنة الجامعـــيـــــــة:

2024م/2025م.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله أولا وآخرا، ظاهرا وباطنا، الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تذلل الصعاب وتنال الغايات.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل **الدكتور "حيمي يعقوب"** الذي كان خير معين وموجه لي خلال مراحل هذا العمل، لما أبداه من توجيهات سديدة وملاحظات وسهر على تصويب أخطائي، ووقف على نقائصه ليكتمل فله مني كل التقدير والإمتنان.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر الخالص إلى **الأساتذة الأفاضل** الذين رافقوني خلال مسيرتي الدراسية، فبفضل دعمهم وتفانيهم في أداء رسالتهم تيسرت لي سبل التحصيل فجزاهم الله عني خير الجزاء.

كما أشكر القائمين على **المكتبة الوطنية الجزائرية –الحامة –** على ما قدموه لي من تسهيلات خلال فترة البحث، وخاصة **السيد " نور الدين بن غشوة"** رئيس مصلحة التصوير الذي لم يدخر جهدا في تمكيني من الإطلاع على الوثائق الأرشيفية والحصول عليها فله مني خالص الشكر والتقدير.

كما ننوه بالمساعدات التي تلقيناها من عمال المكتبات **"مكتبة الجزائر 2** و**مكتبة متحف المجاهد بمدوحة"** حيث سهلوا علينا مشقة البحث والإطلاع.

إهداء

أهدي حصيلة اجتهادي

الى من كان يتمنى ان يراني أستاذة ترفع الراس فغادر الدنيا قبل ان يتحقق الحلم **جدي الحنون** "رحمة الله عليه" الذي مازال صوته ودعاءه يرافقان قلبي أهديك هذا النجاح.

الى من كان وجوده في حياتي مصدرا للأمان وقيادته لي قدوة في الصبر والثبات، الى من غرس في نفسي معنى المسؤولية وشجعني على طلب العلم **سندي الأول "أبي"** لقد كان لعطائك المستمر ولثقتك الدائمة بي دور في بلوغي هذا الإنجاز أسال الله يبارك في عمرك.

الى من كانت دعواتها سلما أرتقي به نحو النور، الى من كانت لي في كل لحظة ضعف قوتي وفي كل إنكسار دعمي **مصدر الحنان والأمان "أمي"** اللهم احفظها لي وأدمها تاجا فوق رأسي وأعني على برها كما أعانتني على كل شيء.

الى من كان وجودهن نورا يبدد العتمة، الى من كن قدوة في الوفاء وسندا خفيا في لحظات ضعفي **أخواتي العزيزات "منال وحمامة"** و**ابنة خالتي "ديهية"** التي لم تكن يوما مجرد قريبة بل اختا في المواقف والمشاعر، لقد كنتن القوة التي وقفت عليها.

الى من عبرنا معا تفاصيل الحياة بحلوها ومرها وكن لي ملاذا حين ضاقت السبل ورفيقات صدق لا يعوضن، كنتن مصدر قوة في لحظات التعب وفرحا في كل نجاح، الى من بنيت صداقتنا على المواقف لا المصالح **صديقات العمر "عقيلة، رادية، ليدية، كريمة"** أهديكن هذا العمل لا كإنجاز أكاديمي بل كذكرى محمولة بذكرة صادقة.

الى أولئك الذين لم تكن صداقتهم مجرد رفقة عابرة بل كانت ركيزة دعم طيلة مساري، الى من تشاركنا الأحلام وتقاسمنا التحديات وكان لمواقفهم أثر لا ينسى أهدي لكم هذا العمل.

مقدمة

تعد الدبلوماسية أحد أبرز مظاهر السيادة السياسية، وهي تعكس مكانة الدول في محيطها الإقليمي والدولي كونها وسيلة من وسائل السياسة الخارجية السلمية والتي تعتمد على التواصل والتنسيق بين صناع القرار في الدولة ونظرائهم في الدول والكيانات السياسية الأجنبية. وقد شكلت الجزائر خلال العهد العثماني، ولاسيما في فترة حكم الدايات (1830-1671م) نموذجا فريدا لدولة مارست دبلوماسية نشطة وفعالة، حيث تمكنت رغم تبعيتها الإسمية للدولة العثمانية من بناء كيان سياسي شبه مستقل تميز بخصائصه الإدارية والعسكرية والإقتصادية.

وقد اتسم هذا العهد بصعود دايات عثمانيين إلى الحكم، إثر تراجع سلطة الباشوات، وفرض الإنكشارية سيطرتهم على مفاصل السلطة مما أفرز نظاما سياسيا خاصا جعل من الجزائر وحدة سياسية تدار بقرارات محلية تراعي الخصوصيات الداخلية وتعتمد على أساليب مرنة وواقعية في التعامل مع الخارج.

فلهذا مثلت الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات مزيجا من أدوات تقليدية وأخرى غير مألوفة، حيث لم تقتصر على السفارات والمراسلات الرسمية، بل شملت أيضا علاقات رسمية كالتفاوض عبر القناصل الأجانب، وتوظيف الأسرى كأوراق ضغط، والإعتماد على وسطاء من التجار والدبلوماسيين المتنقلين. كما أدت القوة البحرية الجزائرية دورا كبيرا في توجيه السياسة الخارجية، إذ كانت البحرية لا تمثل أداة عسكرية فحسب بل وسيلة سياسية تستخدم للتأثير في المواقف الأوروبية وفرض شروط تفاوضية معينة. ومن هذا المنطلق كانت الدبلوماسية وسيلة مركزية في الحفاظ على توازن الدولة مع بيئتها الدولية وضمان إستمراريتها في ظل واقع سياسي معقد يطغى عليه الصراع والتنافس الأوروبي.

إن موضوعنا يكتسي أهمية كبيرة لإعتبارات عديدة منها، أنه يتناول جانب حيويا من السيادة وتفاعل الجزائر مع محيطها الخارجي في مرحلة حساسة من تاريخها ألا وهي مرحلة عهد الدايات والتي تمتد من عام 1671م إلى 1830م، وتبرز أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على الكيفية التي أدارت بها السلطة في الجزائر علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية، كما يظهر لنا هذا الموضوع الأدوات والوسائل التي اعتمدها الدايات لترسيخ مكانة الجزائر دوليا.

أما الدوافع التي كانت من وراء اختياري لهذا الموضوع ليكون محور دراستي فقد تباينت بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية، فالدوافع الذاتية فتمثلت في:

- ميولي الشخصي إلى دراسة تاريخ العلاقات الدولية وخاصة تلك التي جمعت بين الجزائر والدول الأوروبية خلال عهد الدايات.

- تشجيعي من قبل الأستاذ المشرف الذي كان له الدور الكبير في اختيار هذا الموضوع.

- الرغبة الشديدة في معرفة نوع العلاقات الجزائرية الدولية في فترة كانت فيها الجزائر دولة مستقلة ذات سيادة.

وأما الدوافع الموضوعية فتمثلت في:

- تقديم دراسة متكاملة حول الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات.

- الأهمية الكبيرة لفترة الدايات، إذ تعتبر من أهم فترات تاريخ الجزائر الحديث نظرا للتحولات العميقة التي عرفتها السياسة الخارجية الجزائرية في هذا العهد.

- في حدود اطلاعي عدم اهتمام الباحثين بهذا الموضوع رغم غناه بالمادة الأرشيفية وإرتباطه بمحطات حاسمة من تاريخ الجزائر مما يجعله مجالا خصبا للبحث الأكاديمي الجاد.

وقد حملتي هذه الدراسة إلى طرح إشكالية مفادها الكشف عن ملامح السياسة الدبلوماسية التي انتهجتها الجزائر خلال عهد الدايات، وطبيعة العلاقات التي نسجتها مع القوى الإقليمية والدولية آنذاك. **فكيف مارست الجزائر دبلوماسيتها خلال عهد الدايات في ظل تبعيتها الإسمية للدولة العثمانية؟ وما مدى فعالية هذه الدبلوماسية في تحقيق التوازن والحفاظ على سيادتها السياسية في ظل تنامي التنافس الأوروبي على المنطقة؟**

ومن خلال الإشكالية العامة طرحت جملة من الأسئلة الفرعية التي عالجتها في كل فصل وهي:

- **ما هي الظروف السياسية والإجتماعية التي مهدت لإنفصال الجزائر عن الدولة العثمانية وكيف ساهم الدايات في ترسيخ هذا الاستقلال؟**

- **ما هي التداعيات السياسية والإقتصادية لهذا الإنفصال وكيف انعكست على تسيير شؤونها الداخلية والخارجية؟**

- **ما طبيعة العلاقات التي أقامتها الجزائر خلال عهد الدايات مع القوى الغربية والدول الإقليمية كالدولة العثمانية والدول المغاربية والافريقية؟ وما هو الدور الذي لعبه نظام الأسرى في التأثير على علاقات الجزائر بالقوى الأوروبية؟**

- **ما هي الوسائل والآليات التي استخدمتها الجزائر في إدارة شؤونها الدبلوماسية؟ وإلى أي مدى ساعدت هذه الآليات في ترسيخ مكانة الجزائر كفاعل سياسي ودبلوماسي مستقل؟**

ونظرا للطبيعة التاريخية والسياسية لموضوع هذه المذكرة المندرج تحت عنوان "الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات" فقد تم الإعتماد على:

- **المنهج التاريخي التحليلي:** بكونه الأداة الأساسية لمعالجة إشكالية البحث، ويهدف هذا المنهج إلى تتبع تطور الدبلوماسية في الجزائر خلال عهد الدايات من خلال سرد الأحداث والوقائع وفق تسلسل زمني يراعي الأمكنة والشخصيات كما كانت في الماضي، وتحليل المعاهدات والمراسلات الرسمية التي شكلت العمود الفقري للعلاقات الجزائرية مع القوى الأجنبية.

-**المنهج المقارن:** كما تم الإستعانة بهذا المنهج من أجل المقارنة بين السياسة الخارجية للجزائر وسياسات الدول الأخرى سواءا من حيث الأهداف او الوسائل او طبيعة العلاقات.

ومن أجل معالجة الإشكالية المطروحة والوقوف على مختلف أبعاد الموضوع، تم تنظيم هذه الدراسة ضمن خطة بحثية إشتملت على **مقدمة وثلاثة فصول** يندرج تحت كل فصل مجموعة من العناصر، إضافة إلى **خاتمة** ومجموعة من **الملاحق.**

حيث تناولت في **الفصل الأول** مسألة إنفصال الجزائر عن الدولة العثمانية وتأثيره على الدبلوماسية الجزائري، وذلك من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث مترابطة. ففي المبحث الأول تطرقت إلى ظروف وأسباب الإنفصال الفعلي عن الدولة العثمانية، حيث قمت بتحليل الوضعين السياسي والاجتماعي في الجزائر خلال فترة الاغوات(1659م-1671م) كما سلطت الضوء على دور الدايات الأوائل في تكريس هذا الإنفصال وتعزيز مظاهر الاستقلال الفعلي عن

الدولة العثمانية. أما المبحث الثاني فركزت فيه على إبراز مظاهر استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية في عهد الدايات من خلال تحليل الإستقلالية التي ميزت تسيير الشؤون الداخلية، بالإضافة إلى كيفية إدارة السياسة الخارجية بشكل مستقل عن الباب العالي. أما المبحث الثالث فخصصته لدراسة تداعيات هذا الإنفصال عن الجزائر، فتناولنا فيه الآثار السياسية والإقتصادية التي ترتب عن الإنفصال على مستوى إدارة الشؤون الداخلية، إلى جانب إنعكاساته على العلاقات التجارية والإقتصادية مع الدول الأوروبية.

أما **الفصل الثاني** فقد خصصته لدراسة علاقات الجزائر الخارجية خلال عهد الدايات (1671م-1830م)، وذلك من خلال ثلاث مباحث رئيسية. تناولت في المبحث الأول العلاقات مع القوى الغربية حيث تطرقت إلى طبيعة العلاقة مع فرنسا، انجلترا وإسبانيا والتي تميزت بالتذبذب بين الصراع والهدنة وفقا لمصالح الطرفين وظروف المرحلة. كما عالجت أيضا العلاقات الجزائرية الأمريكية التي برزت في نهاية القرن 18م والتي تجلت في المفاوضات والمعاهدات. أما المبحث الثاني فقد تناولت فيه العلاقات الجزائرية مع الدولة العثمانية والدول المغاربية والإفريقية، حيث قمت بتحليل طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية بعد الإنفصال الفعلي، كما تطرقت إلى علاقات الجزائر مع الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب الأقصى التي تراوحت بين التنافس والتعاون، ثم ختمنا هذا المبحث بتسليط الضوء على أشكال التعاون السياسي والتجاري بين الجزائر وبعض الإمارات والممالك الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء. وفي المبحث الثالث توقفت عند قضية الأسرى وتأثيرها على العلاقات الخارجية الجزائرية، حيث بينت كيف شكل نظام الأسرى أداة ضغط فعالة في التعامل مع القوى الأوروبية خصوصا من خلال إفتداء الأسرى والمساومة السياسية. كما أبرزت دور هذه القضية في المفاوضات وإبرام المعاهدات الدولية كونها رسمت معالم السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه الحقبة.

أما **الفصل الثالث والأخير** فقد خصصته لدراسة أدوات وآليات الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات وقد قمت بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث متكاملة. تناولت في المبحث الأول موضوع التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر حيث تطرقت إلى دور السفارات والقناصل الأوروبيين في توطيد العلاقات بين الجزائر والدول الأجنبية وبينت كيف أصبحت القنصليات مراكز نشطة للتواصل والمفاوضات. كما عالجت في هذا السياق دور الوسطاء الأوروبيين الذين لعبوا أدوارا محورية في تسهيل الإتفاقيات السياسية والتجارية ونقل الرسائل بين الطرفين. أما المبحث

الثاني خصصته لدراسة المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية الأوروبية خلال فترة الدايات حيث قمنا بتحليل أهم المعاهدات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الغربية الأوروبية كفرنسا، إنجلترا، هولندا وغيرها، ثم انتقلت إلى دراسة الإتفاقيات الثنائية مع بعض الدول الشرقية الأوروبية مثل النمسا مبرزة ظروف توقيعها وبنودها الأساسية. وفي المبحث الثالث ركزت على القوة البحرية الجزائرية بإعتبارها أداة دبلوماسية فعالة، فإستعرضت أولا وظيفة الأسطول كوسيلة ردع عسكرية ودبلوماسية مكن الجزائر من فرض شروطها على بعض القوى، كما ناقشت في العنصر الثاني كيفية توظيف البحرية الجزائرية في التفاوض وتعزيز مكانة الدولة إقليميا ودوليا.

وفي **الأخير** أدرجت خاتمة تضمنت أبرز النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، كما دعمت هذه المذكرة بمجموعة من الملاحق التوضيحية تضم نماذج من المعاهدات والتي تساعد في توثيق وتحليل الموضوع بشكل أكثر دقة، وأخيرا أرفقت عملي بمجموعة من الفهارس كان منها فهرس المواضيع وفهرس المصادر والمراجع وذلك لتسيير عملية الإطلاع والتنقل بين عناصر المذكرة بالنسبة للقارئ والباحث.

أما فيما يخص المصادر والمراجع فقد حرصنا على التنوع في المادة العلمية المعتمدة، من خلال الإستعانة بمجموعة من الكتب والدراسات لمؤلفين من مشارب مختلفة كل بحسب زاويته في التحليل، وإنتمائه الثقافي وفترة تأليفه. فبنسبة للمصادر العربية فقد اعتمدنا على مجموعة من المؤلفات من أبرزها:

كتاب **المرآة لحمدان بن عثمان خوجة** الذي استفدت منه الفصل الأول خاصة في تسليط الضوء على شخصية الداي ودوره في تسيير شؤون الدولة الجزائرية خلال تلك الفترة. كما إعتمدت كذلك على **مذكرات أحمد الشريف الزهار** والذي كان مصدرا مهما في تناول قضية الأسرى ضمن المعاهدات الجزائرية الإسبانية حيث وفرت لنا معطيات دقيقة عن هذا الجانب. كذلك استعنت **بمذكرات ويليام شالر قنصل الو.م.أ بالجزائر 1816م-1824م** والتي أفادتني بشكل كبير في فهم طبيعة العلاقات بين الجزائر والقوى الغربية من خلال شهادته المباشرة وملاحظاته حول السياسة الجزائرية ومواقفها.

أما بالنسبة للمراجع، فقد كان من أبرزها مؤلفات يحي بوعزيز الذي اعتمدت عليه في معظم فصول هذا البحث، نظرا لاهتمامه العميق بالفترة الحديثة من تاريخ الجزائر وتركيزه الواضح على الجوانب السياسية، ومن أهم كتبه التي استندنا إليها نجد: **الموجز في تاريخ**

الجزائر ج2 وعلاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500م-1830م ويليه المراسلات الجزائرية الإسبانية. كما اعتمدت أيضا على كتاب **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م** للمؤلف **مولود قاسم نايت بلقاسم** والذي تناول في كتابه العلاقات الخارجية للجزائر مع التركيز على المعاهدات التي كانت تربطها بمختلف الدول الأوروبية مما أمدنا برؤية أوسع لمكانة الجزائر في الساحة الدولية آنذاك. بالإضافة إلى ذلك استعنت بعدد من المؤلفات لمؤلفين تناولوا تاريخ الجزائر الحديث على غرار أمين محرز، عائشة غطاس، مبارك الميلي بن محمد الهلالي وعمار بوحوش حيث وفرت كتاباتهم دعما مهما خاصة في فهم الجوانب السياسية للجزائر خلال تلك المرحلة. كما لا يفوتنا ذكر كتاب معاهدات الجزائر مع فرنسا المؤلف "جمال قنان" الذي استقينا منه معلومات دقيقة وموثوقة حول طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة من خلال دراسة مضمون المعاهدات التي أبرمت بين الطرفين.

كما استندنا إلى عدد من الأطروحات والرسائل الجامعية، وقد اعتمدت عليها نظرا للصعوبة التي واجهتها في التعامل مع الأرشيف ومن أهم هذه الأطروحات:

- أطروحة دكتوراه **لرحمونة بليل** والتي تحمل عنوان **القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564-1830م**، حيث تمكنت من خلالها تسليط الضوء على الدور المهم الذي لعبه الوسطاء الأوروبيون في إدارة المفاوضات السياسية والتجارية بين الجزائر والدول الأوروبية خلال العهد العثماني كما وضحت لنا مدى تأثير التمثيل القنصلي في توجيه مسارات التفاوض.

- أطروحة الدكتوراه التي أعدها **قرباش بلقاسم** بعنوان **الأسرى الأوروبيين في الجزائر خلال عهد الدايات 1671-1830م** ساعدتني بشكل كبير في فهم الدور المركزي الذي أدته قضية الأسرى في سياق المفاوضات بين الجزائر والدول الأوروبية.

أما المقالات فهي الأخرى لم أستغني عنها لأهمية معلوماتها إذ اعتمدت على **مجلة الواحات والدراسات** أين تحدث **جمال الدين سهيل** أحد مقالاته تحت عنوان **ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11هـ-17م** والتي بين فيها أهم مميزات نظام حكم الدايات وأهم مناصبه الإدارية، كما إعتمدت أيضا على مقال **العلاقات الجزائرية الخارجية في عهد الدايات للدكتور رابح كنتور.**

كما استعنت في بحثي هذا ببعض المراجع باللغة الفرنسية ومن أهمها: **Henri De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque**، حيث هذا المرجع تناول عهد الدايات بشكل مفصل وخاصة فيما يخص العلاقات الخارجية فلهذا ساعدني في كل الفصول لا تخلو أي دراسة علمية، أو بحث أكاديمي من صعوبات وعراقيل، لاسيما إذا كان الباحث يطمح إلى تقديم عمل جاد يرقى إلى المستوى العلمي المنشود وخلال مرحلة إعدادي لهذه المذكرة واجهتني جملة من الصعوبات منها:

- عدم تمكني من الاطلاع على المصادر الأصلية الجزائرية التي توثق للسياسة الخارجية للجزائر في عهد الدايات.

- غياب الدراسات الأكاديمية المتخصصة بشكل مباشر في موضوع الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات هذا ما جعلني ألجأ إلى جمع المعلومات من مراجع متفرقة بعضها لم تعالج الدبلوماسية إلا بشكل عابر ضمن سياقات عامة.

-صعوبة التعامل مع الأرشيف حيث لم يكن لدي الخبرة والتجربة في هذا الميدان.

الفصل الأول: انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية وتأثيره عن الدبلوماسية الجزائرية.

المبحث الأول: ظروف وأسباب الانفصال الفعلي عن الدولة العثمانية.

_1الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر خلال فترة الاغوات (1659م-1671م).

_2دور الدايات الأوائل في تكريس الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية.

المبحث الثاني: مظاهر استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية في عهد الدايات.

_1الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية.

الاستقلال في إدارة العلاقات الخارجية.

المبحث الثالث: تأثير انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية على الجزائر.

شكلت الفترة الممتدة من أواخر القرن السابع عشر منعطفا حاسما في تاريخ الجزائر، حيث بدأت بوادر الانفصال الفعلي عن الدولة العثمانية تتجلى بوضوح، خصوصًا مع صعود فئة الدايات إلى سدة الحكم بعد مرحلة الآغوات. فرغم ارتباط الجزائر الاسمي بالدولة العثمانية، إلا أن مظاهر السيادة والاستقلال بدأت تتكرس تدريجيا في إدارة شؤون البلاد، سواء على الصعيد الداخلي أو في علاقاتها الخارجية. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة لجملة من العوامل السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد، وساهمت في تمهيد الطريق لبلورة كيان سياسي مستقل نسبيًا، يتصرف بحكم الواقع بعيدًا عن الأوامر القادمة من الباب العالي.

المبحث الأول: ظروف وأسباب الانفصال الفعلي عن الدولة العثمانية.

_1الوضع السياسي والاجتماعي في الجزائر خلال فترة الاغوات (1659-1671م):

أ_الأوضاع الداخلية:

يرجع السبب في ظهور حكم الأغوات إلى السياسة المالية التي اتبعها الباشوات [1]، والتي سببت في شيوع الفوضى والاضطرابات، وفتحت الباب أمام الصراعات بين الباشا من جهة، وبين الأوجاق والبحارة من جهة أخرى. وبتفاقم هذا الوضع دفع بهذه الأخيرة إلى الثورة ضد الباشا وهو ما عرف بثورة الأغوات [2].

بحلول سنة 1659م، كانت الأزمة التي تواجهها السلطة العثمانية في الجزائر قد وصلت إلى مرحلة حرجة تنذر بتغييرات جذرية وفترة تاريخية جديدة [3]، وهي مرحلة الأغوات (1659م-1671م)، والتي شكلت فصلًا آخر من فصول تطور النظام السياسي في الجزائر خلال الفترة العثمانية. [4]

فمنذ الوهلة الأولى كان هذا النظام يحمل في طياته بوادر الانحلال والتفكك' حيث كان أسوأ من سابقه، إذ إن الأغوات الأربعة الذين تعاقبوا على الحكم ماتوا ميتات غير طبيعية، إما اغتيالًا أو قتلًا، والبعض منهم عُزل بالقوة [5].

---

[1] -عمورة عمار، نبيل دادوة: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة، ج01، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص 203.
[2] -غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007، ص 52.
[3] -محرز أمين: الجزائر في عهد الاغوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 76.
[4] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 52.
[5] -بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 42،43.

أول آغا عين لهذا المنصب هو خليل بلكباشي [1]، وقد استهل حكمه باتخاذ تدابير لتنظيم مالية الدولة وتوفير موارد إضافية للخزينة. فبناءً على عرائض من ممثلي التجار المحليين والأجانب، ألغى جميع الغرامات التي كانت فرض عليهم، كما أولى عناية خاصة بمسألة الجباية' كما تمكن بفضل حسن تدبيره من دفع جرايات الجند الإنكشاري، وهذا أكسبه احترام الإنكشارية وتقديرهم له [2].

في فترة حكم الأغا خليل تعرضت الجزائر لهجوم من قبل أربع دول أوروبية كبرى هي: فرنسا، وبريطانيا، وهولندا، وإيطاليا. غير أن النصر كان حليف العثمانيين، إذ استولوا على اثني عشر مركبا فرنسيا، ومثلها من سفن إيطاليا وانجلترا، وتسعة لهولندا [3]. لكن الأغا خليل الذي حمل لواء الثورة لم يبقى في الحكم سوى سنة واحدة [4]، حيث اتهمه الديوان بالتحيز في توزيع المغانم على الرؤساء. ونتيجة هذه الاتهامات قتل الأغا خليل في سبتمبر 1660م [5].

فأسندت الأغوية إلى ابن عمه رمضان بلكباشي الذي سعى إلى ترميم العلاقات مع الدولة العثمانية، فتم إرسال الباشا إبراهيم عام 1661م لتعود الأمور إلى نصابها، إلا أن تعيين الباشا كان مشروطا بتجريده من معظم صلاحياته [6]، وقد شهد عهد رمضان آغا انضمام فرنسا وانجلترا إلى الدول المعادية للجزائر، وهذا ما جعل الإيالة في موقف صعب بالنظر إلى الوضع الداخلي المضطرب الذي كانت تمر به، كاستمرار ثورات بايلك الشرق، والجفاف الشديد الذي تسبب في إتلاف المحاصيل والمواشي، مما أدى إلى انتشار مجاعة مروعة.

هذا الوضع دفع رمضان آغا إلى تشجيع القرصنة البحرية ليعوض العجز المالي الذي كانت تعاني منه الخزينة، ومع تدهور الأوضاع أكثر، لجأ رمضان وأعضاء مجلسه إلى فرض سيطرتهم على سوق البادستان*، حيث كانوا يشترون الغنائم بأسعار زهيدة. هذا السلوك أثار استياء أفراد طائفة رياس البحر والإنكشارية، الذين كانوا يشاركون في الغزوات البحرية، معتبرين

---

[1] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1980، ص 158.
[2] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 79، 80.
[3] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 160.
[4] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 53.
[5] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 160.
[6] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 53.

-*سوق البادستان: هو المكان الذي كان يباع فيه الاسرى المسيحيون. انظر: بلبروات بن عتو: الهياكل القاعدية لتجارة مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد3، العدد5، جوان2017، ص197.

أن في ذلك إجحافًا بحقوقهم ومساسًا بمصالحهم [1]. هذا ما أدى إلى اغتيال رمضان آغا في 10 سبتمبر 1661[2]. في أعقاب ذلك، خلفه الأغا شعبان الذي استطاع أن يبسط نفوذه بمساعدة الأوضاباشية، وبذلك اتيح له البقاء في السلطة لمدة أربع سنوات [3].

وفي هذه الفترة، كثّف الإسبان من وجودهم العسكري في بايلك الغرب مستفيدين من دعم بعض القبائل المتحالفة معهم، كما شنّ الإسبان غارات متكررة على القبائل المجاورة المعادية لهم، وأدّت إلى أسر أعداد كبيرة من الاهالي ونقلهم إلى إسبانيا، حيث ذاقوا صنوف الإهانة وسوء المعاملة [4]. وفي مواجهة هذا التمدد الإسباني قاد عمر آغا قائد تلمسان، حملة عسكرية سنة 1662م استهدفت المتحالفين مع الإسبان، والحدّ من نفوذهم في المنطقة.

أما في الشرق لم تكن الأوضاع أفضل حالا؛ إذ استمرت ثورات القبائل والعشائر ورفضهم لدفع الضرائب. ففي أكتوبر 1662م، خططت بعض الفصائل القبائلية للتسلل إلى مدينة الجزائر، والقيام بتمرد شبيه بالذي قام به الكراغلة عام 1633م [5]، لكن العثمانيين تفطنوا للمخطط فواجهوه بالقمع، حيث أعدموا المتورطون بعد تعذيبهم، وفي عام 1663م، خفت حدة الصراع الداخلي بسبب تفشي وباء الطاعون، الذي أودى بحياة أعداد كبيرة من السكان، بمن فيهم الأسرى المسيحيون [6].

وتشير مذكرة فرنسية تعود إلى عام 1664م إلى أن مدينة الجزائر لم يعد بها سوى أربعة آلاف (4000) موقد، وما بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين ألف (25 إلى 30 ألف) نسمة فقط، بينما توفي أكثر من ستين ألف شخص (60 ألف) خلال عام واحد، مما أحدث فراغًا ديمغرافيًا كبيرا [7].

---

[1] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 94.

[2]- Delphin, G. «Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745», in J.A, Avril- Juin 1922, P 205.

[3] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 53.

[4]- Vincent, B. «Les Jésuites et l'islam méditerranée », in chrétiens et musulmans de la renaissance : Actes du 37° colloque international du centre d'études supérieures de la renaissance (1994), Réunis par B. Bennaser et R. Sauzet, Honoré champion, Paris, 1998, P 524.

[5] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 108.

[6] -نفسه: ص 109.

[7]- Merouche , L. Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane : I. Monnaies, prix re-venus : 1520-1830, Editions Bouchène, Paris, 2002, P94.

على الرغم من الجهود التي بذلها شعبان آغا في مواجهة الأزمات المتعددة التي واجهتها البلاد، إلا أنه تعرض للاغتيال في عام 1665م من طرف جند الإنكشارية [1]. وخلفه معزول آغا اسمه الحاج علي [2]، الذي كان يسعى لوضع حد للفوضى وعصيان الجند، وقد تمكن من تحقيق ذلك [3]، نظرًا لما كان يتمتع به من احترام ونفوذ واسع لدى الإنكشارية [4]. ومن أبرز الإصلاحات التي قام بها الحاج علي آغا: إلغاء جميع الصلاحيات الإدارية المتبقية للوالي، وعزل هيئة الأغوات المعزولين، كما أعاد تشكيل الديوان الخاص، بحيث أصبح يتألف بشكل أساسي من الوزراء [5]، وكبار المسؤولين، وكبار الخوجات الأربعة، إلى جانب مجموعة مختارة من ضباط الأوجاق، بمن فيهم آغا الإنكشارية والكاهية [6].

من جهة أخرى، حرص علي آغا على توزيع المناصب الإدارية الهامة في الدولة على كبار قادة الأوجاق الموالين له، مما ساهم في ترسيخ سلطته وتأمين دعمه [7]. وبقي في السلطة ستة سنوات 1665م–1671م [8]. وفي فترة حكمه عرف بايلك الشرق نوعا من الهدوء النسبي الذي لم يدم طويلا؛ إذ حاول الباي محمد بن فرحات فرض ضريبة على قبيلتي الحنانشة والدواودة، الأمر الذي دفع القبيلتين إلى الزحف نحو قسنطينة ومحاصرتها، وقد تمكّنتا من هزيمة بعض الفرق العسكرية التي أُرسلت من الجزائر.

وكعقوبة لذلك، قام الحاج علي آغا بعزل الباي محمد بن فرحات، ومصادرة أملاكه، وتعيين عمه رجب باي مكانه. إلا أن هذا الأخير لم يتمكن من قمع ثورة الدواودة والحنانشة، رغم بعض الانتصارات التي حققها، وذلك بسبب تلقي قبائل الحنانشة دعمًا من قبائل بني عباس، واستطاعوا السيطرة على منطقة البيبان. وفي عام 1670م، أرسل الحاج علي آغا محلة قوية إلى المنطقة، فتمكّنت من إخضاع بني عباس وإخماد الثورة" [9].

---

[1] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 53.
[2] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 110.
[3] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 54.
[4] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 110.
[5] -نفسه: ص 111.
[6] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 111.
[7]- Boyer, P. « Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger », in R.H. 237, 1966, p105.
[8] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 54.
[9] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 129.

أما في بايلك الغرب، فقد شهدت المنطقة ثورة تلمسان الكبرى في 1669م، حيث وجه الحاج علي آغا محلة لقمع الثوار، لكن دون جدوى [1]. أما بالنسبة لعاصمة الإيالة، فقد عرفت خلال عامي 1665-1666م انتعاشا اقتصادي وتحسنا في الوضع المعيشي للسكان [2].

إلا أن الإنكشارية كانوا مستائين من الحاكم، وذلك بسبب إشغالهم المستمر في إخماد الثورات، وإعادة النظام في المناطق الداخلية المستعصية. لهذا السبب قام اليولداش بقتل الحاج علي آغا في يوم 18 أكتوبر 1671 [3]. بعد اغتياله، لم يتجرأ أحد على خلافته في الحكم، سبب الخوف الشديد من موجة الاغتيالات التي سادت تلك الفترة [4].

ب-الأوضاع الخارجية:

تميزت الأوضاع الخارجية في مرحلة حكم الأغوات(1659م-1671م) بالاضطراب وعدم الاستقرار [5]، فقد سعى ديوان الأوجاق في هذه الفترة لتحسين علاقاته مع فرنسا، إلا أن الأخيرة تجاهلت تلك المساعي. في نفس الوقت استمر القراصنة الفرنسيون مهاجمتهم السفن والمراكب الجزائرية في عرض البحر [6]، مما زاد من حدّة الحروب البحرية بين فرنسا والجزائر [7].

لم تقتصر هذه المواجهات على الجزائر وفرنسا فحسب، بل انضمت إليها قوي أخرى مثل انجلترا وإسبانيا وهولندا، وكاد الأمر أن يتحول إلى تحالف أوروبي ضد الجزائر، لولا فطنة وحكمة حكام الجزائر الذين انتهجوا سياسة ذكية تقوم على تفريق الحلفاء وتجنب قيام جبهة أوربية موحدة ضدهم. فعمدوا إلى مصالحة هذه القوى الواحدة تلو الأخرى؛ فصالحوا هولندا عام 1663م فتفرغوا بذلك لمحاربة فرنسا، وصالحوا فرنسا ليتسنى لهم محاربة انجلترا وهولندا، وفي عام 1671م صالحوا انجلترا ليعودوا بعد ذلك إلى حربهم ضد فرنسا [8].

---

[1] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 130.

[2]- Merouche, Op.Cit, P 268.

[3] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 133.

[4] -يحيى بوعزيز: المرجع السابق، ص 45.

[5] .-مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص 173

[6] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 43.

[7] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 173.

[8] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 43.

وقد أثرت هذه الظروف الخارجية تأثيرا سلبيا على سلطة الأغوات في الجزائر، حيث أضعفت هيبتهم وزعزعت استقرار حكمهم [1]. فخلال عهد خليل آغا (1659م-1660م)، واجهت الجزائر مشكلة ما يعرف بـ الباستيون* كما عرفت أيضا الجزائر في هذه الفترة توترا مع فرنسا. وبما أن الجزائر لم تكن ترغب في الدخول في صراع مع فرنسا، سمح خليل آغا للمقيمين الفرنسيين بمزاولة أنشطتهم التجارية، وأمر البحارة بعدم التعرض لسفنهم.

في نهاية شهر جوان 1659م، وصلت بعثة من مارسيليا بقيادة لويس كامبون، حاملا معه تفويضا من ملك فرنسا الذي عينه حاكما جديد للباستيون، جالبا معه خمسين جزائريا ممن اختطفهم القبطان الفرنسي بيكيه. غير أن الديوان رفض استقباله حتى يتم إعادة باقي الأسرى الذين بيعوا في ليفورنة، بالإضافة إلى تسديد ديون الباستيون [2]. نتيجة لذلك، لم يتمكن كامبون من تولي مهام الباستيون واضطر للعودة إلى فرنسا [3].

تصاعد التوتر خلال حكم شعبان آغا في أواخر عام 1661م، إذ شهدت العلاقات بين الجزائر وفرنسا تدهورًا أدى إلى سلسلة من الهجمات العسكرية الفرنسية على الجزائر وموانئها [4] رغم أنها لم تعلن الحرب رسميا.

في عام 1662م استولى القائد الفرنسي الدوق دي بوفور على عشرين (20) سفينة جزائرية، فردا على ذلك أرسل الجزائريون أسطولا بحريا مكونا من 18 سفينة إلى جزر هيير بالقرب من مدينة طولون الفرنسية [5]. في عام 1663، دارت معركة عنيفة بين الوحدات البحرية الفرنسية والوحدات الجزائر، إلا أن محاولتها للإنزال ليلا واحتلال القل باءت بالفشل، ثم حاولوا مجددا في شهر أوت، فشلوا مرة أخرى [6].

بعد فشل المحاولة الفرنسية للاستيلاء على ميناء القل، حولت أنظارها إلى تنظيم حملة أخرى لاحتلال مدينة جيجل، مستغلين انتشار وباء الطاعون الذي أضعف القوة الدفاعية للبلاد [7]. في 2 جويلية 1664م، انطلقت الحملة الفرنسية من ميناء طولون، وصلت يوم

---

[1] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 44.
[2] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 82.
[3] -جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م-1830م، طخ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – وحدة رويبة، الجزائر، 2007، ص71.
[4] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 160.
[5] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 101.
[6] -نفسه: ص 102.
[7] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 175.

23 جويلية من نفس السنة الى مدينة جيجل، فهاجمت السفن الفرنسية ساحل المدينة [1]. وعلى الرغم من ضعف الدفاعات قاوم سكان المدينة لمدة أسبوع، وكان التفوق الفرنسي واضحا خاصة مع المدفعية القوية والسفن الحربية المتطورة، ومع ذلك لم يتمكنوا من السيطرة على المدينة إلى غاية 29 جويلية [2]، لكن رد فعل السلطات الجزائرية كان سريعا، حيث تحركت القوات العسكرية من العاصمة نحو مدينة جيجل، كما تم حشد الشعب في المنطقة لمقاومة العدو، واستطاعوا أن يهزموا الفرنسيين ويحققوا النصر [3].

أما بالنسبة لعهد علي آغا الذي يعتبر واحدا من أقوى الأغوات وأكثرهم ارتباطا بفرنسا، حيث يعتبر من أبرز المناصرين والداعمين لها [4]. ففي 17 ماي 1666م، أبرم علي آغا معاهدة مع فرنسا نصت على اعتماد نظام الجوازات، وعدم أسر رعايا وسفن الطرفين، وتبادل إطلاق سراح الأسرى وافتدائهم [5]. غير أن هذا التفاهم لم يدم طويلاً، تدهورت العلاقات بين البلدين عام 1668م، بسبب مشاركتهما في حرب كريت، حيث انضم البحارة الجزائريون إلى الأسطول العثماني، بينما فرنسا دعمت جمهورية البندقية. نتيجة ذلك استولى الرياس على عدة سفن تجارية تابعة لفرنسا، واعتبر الفرنسيون أن هذا العمل خرقا للمعاهدة [6].

جاء رد فعل فرنسا سريعا، حيث أرسلت مبعوثها ماركي دي مارتل إلى الجزائر مطالبتا بإعادة السفن وبحارتها، فوافق الديوان على مطلبه [7]. في حادثة مماثلة استولى البحارة الجزائريون في طريق عودتهم من الشرق عام 1669م، على سفن تابعة لتجار فرنسيين. فقدم الكونت دي فيفون إلى الجزائر في أفريل من نفس السنة مطالبًا بمعاقبة المتورطين، استقبله علي آغا بحفاوة في مجلس الديوان وأمر بإعدام ثلاثة بحارة بعد محاكمتهم وألقيت جثثهم في البحر [8].

في نفس العام أرسل الملك الفرنسي لويس الرابع عشر مبعوث إلى الجزائر يعرض فيه التحالف ضد أعداء فرنسا الأوربيين. فأبدى الديوان موافقة مبدئية لهذا العرض، غير أن الرياس

---

[1] -جمال قنان: معاهدات الجزائر....، المرجع السابق، ص 75.
[2] -نفسه: ص 76.
[3] -نفسه: ص 77.
[4] -آلتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: د. محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص 396.
[5] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 118.
[6] -نفسه: ص 119.
[7] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 397.
[8] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 119.

رفضوا الانحياز لأي طرف. وفي سنة 1670م عاد المبعوث الفرنسي للمطالبة بالإفراج عن الرعايا والسفن الفرنسية المحتجزة، وإضافة بنود جديدة لمعاهدة 1666، تنص على معاقبة القادة المسؤولين عن أي تجاوزات، وتحمل السفن الجزائرية مسؤولية أي خسائر تلحق بالسفن الفرنسية، وإلغاء حق الجزائر في تفتيش السفن الفرنسية. تمكنت فرنسا من فرض هذه الشروط على الجزائر، بسبب قوتها المتزايدة في البحر المتوسط [1].

أما فيما يخص العلاقات بين الجزائر وإنجلترا خلال فترة حكم أوليفر كرومويل (Oliver Cromwell)، فقد شهدت بعض التوترات والتحديات. فمن جهة، انتهجت إدارة كرومويل سياسة تمويه أعلام السفن الانجليزية لصالح دول أجنبية، وهو ما أثار غضب رياس البحر، ودفع بديوان الجزائر إلى توجيه رسالة إلى حاكم إنجلترا كرومويل، ومن جهة أخرى اشتكى القنصل الإنجليزي براوني من تهديدات الجزائريين له ولرعاياه. وفي محاولة تجنب القطيعة بين البلدين، أرسلت إنجلترا سفيرا جديدا إلى إستانبول، هو اللورد ونيشلسي، وأمرته بالتوجه إلى الجزائر تمهيدا لعقد معاهدة سلام، إلا أن المفاوضات لم تسفر عن نتيجة، حيث طالب خليل آغا حاكم الجزائر بفتح الموانئ الإنجليزية والسماح للرياس بتفتيش حمولات السفن التجارية الإنجليزية [2]. وقد سعى الجزائريون خلال هذه الفترة إلى ضمان حياد تام من إنجلترا في حربهم الطويلة ضد الإمبراطورية الإسبانية [3]. أما بالنسبة للأقاليم السبعة المتحدة*، فكانت في حالة حرب مع الجزائر منذ حملة دي رويتر 1655م [4].

عرفت السياسة الخارجية خلال فترة حكم رمضان بلكباشي معارضة من قبل قادة البحرية الجزائرية، وذلك بسبب سياسة السلام التي تبناها خليل آغا، خصوصا بعد الحملة الفرنسية الأخيرة على الجزائر، إذ كان يسعى إلى حل مشكلة الباستيون وإعادة العلاقات مع فرنسا إلى طبيعتها. رغم حالة التوتر، نجح رمضان آغا في تهدئة غضب المعارضين من رياس البحر بالتهدئة ومراعاة مصالحهم.

---

[1] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 120.

[2] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 85.

[3] -نفسه: ص 86.

*الأقاليم المتحدة" يقصد بها الجمهورية الهولندية التي كانت تُعرف رسميًا في القرنين السابع عشر والثامن عشر بـجمهورية الأقاليم السبعة المتحدة (هولندا، زيلاند، أوترخت، جيلديرلاند، أوفيريجسيل، فريزلاند، خرونينجن) وهي التسمية الرسمية لهولندا خلال تلك الفترة.

[4]-Krieken, G. Van, Corsaires et marchands: Les relations entre Alger et les pays Bas 1604-1830,édition Bouchène, Paris, 2002, P 307.

في بداية عام 1661م، أرسل الوزير الفرنسي مازران مبعوثه الخاص، بييردي روميناياك إلى الجزائر بهدف التفاوض على إعادة فتح المراكز التجارية الفرنسية في الجزائر، بالمقابل العمل على استعادة الأسرى الجزائريين الذين تم بيعهم في مدينة ليفورنة الإيطالية. وبعد تفاوض دام شهرا تقريبا توصل دي روميناياك إلى اتفاق مع السلطات الجزائرية، إلا أن الملك لويس الرابع عشر رفض التوقيع على هذه المعاهدة حيث كانت لديه نوايا أخرى تجاه الجزائر [1].

على الرغم من أن فرنسا كانت تطمح إلى إظهار قوتها البحرية في الجزائر لإعطاء الجزائريين انطباعا عن عظمة ملكهم وموارده [2]، إلا أن عدد القطع البحرية الملكية في ذلك الوقت لم يكن كافيا لتحقيق هذا الهدف [3]. لذلك تركزت جهود فرنسا الحربية في الجزائر بشكل أساسي على تصعيد أعمال القرصنة، حيث قاد الفرسان الفرنسيون هذه العمليات، حيث قام الفارس دي فالبل بمهاجمة السواحل وأسر حوالي 500 شخص. كما نصب الكونت دي فيرو كمين في أحد الخلجان الصغيرة بالقرب من الجزائر وتمكن من الاستيلاء على مركب كان على متنه عدد من أعيان المدينة. على إثر هذا الحدث أمر رمضان آغا ببناء أبراج تشرف على خليج الجزائر من الجهة الشرقية لتعزيز دفاعات المدينة [4].

في المقابل، شن الرياس هجوما على المناطق القريبة مارسيليا، مما أسفر عن أسر العديد من الفرنسيين، فهذا الهجوم دفع بالفرنسيين إلى التخطيط لحملة عسكرية ضخمة تهدف إلى احتلال الموقع الساحلي الاستراتيجي بين بجاية وطبرقة، حيث كلف المهندس العسكري الفرنسي دي كلرفيل لاختيار الموقع للإنشاء قاعدة عسكرية دائمة.

أما فيما يتعلق بالعلاقة مع إنجليز فقد سئم المسؤولون في الجزائر من المفاوضات الطويلة، لذلك استدعى رمضان آغا القنصل البريطاني براوني وأبلغه بأنه في انتظار التوصل إلى اتفاق بين البلدين، سيسمح للقراصنة بتفتيش جميع السفن الإنجليزية واحتجاز تلك التي

[1] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 89.

[2]-Charles- Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête, T.1, Librairie félix Alcan, Paris, 1932, P 15.

[3]- Ibid, P 151.

[4] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 90.

تحمل ركابا أو بضائع لدول معادية. وبالفعل استطاعت الجزائر أن تحجز 53 سفينة منها إنجليزية، فرنسية، هولندية وإيطالية [1].

شهدت الجزائر في هذه الفترة نشاطا بحريا متجددا، انعكس على علاقاتها الدولية، لا سيما مع إنجلترا. ففي معاهدة ديسمبر 1660م، تعهدت الجزائر بدفع ضعف أجرة الشحن كتعويض للبحرية الإنجليزية عن السلع المحتجزة سابقا، لكن هذه المعاهدة رفض الانجليز المصادقة عليها، حيث كانت تنص في أحد بنودها على حق تفتيش السفن ومصادرة ممتلكات الدول المعادية. فلذلك قامت إنجلترا بإرسال أسطولها الى الجزائر في جويلية 1661، حيث قدم القائد الإنجليزي مونتاغو إنذارا للأغا والديوان بضرورة إعادة النظر في بنود المعاهدة. لكن رمضان آغا تمسك بنص العاهدة، فقرر مونتاغو قصف المدينة ، لكن مدفعية الأبراج ردت بقوة وأجبرت الأسطول الإنجليزي على الانسحاب بعد أن تضرر عدد من سفنه [2].

أما فيما يخص الجانب الدبلوماسي، فقد عقد شعبان آغا معاهدة سلم مع الإنجليز وذلك بتاريخ 10 نوفمبر 1662، وتنص هذه المعاهدة استخدام سفن الطرفين لجوازات مختومة لتظهر عند التفتيش لتسهيل التأكد من هويتها. غير أنّ هذه المعاهدة لم تدم طويلًا، إذ سرعان ما عادت أجواء التوتر بين الطرفين بسبب استمرار احتجاز السفن، مما أجّج النزاع البحري بينهما [3]. فتصاعدت حدة الخلافات وبلغت ذروتها في أفريل 1664م [4].

في عام 1669م، حاولت البحرية الإنجليزية تنفيذ هجوم على الجزائر، غير أن المدفعية الجزائر نجحت التصدي للهجوم. إلا أن ذلك لم يوقف الإنجليز عن مهاجمة السفن الجزائرية، مما أدى إلى خسائر كبيرة وإثارة الخوف بين سكان مدينة الجزائر، هذا ما دفع بعلي آغا إلى تقوية حصن ماتيفو على نهر الحراش، وفي 9 مارس 1671م [5] شن الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال إدوارد سبراغ ((Edward spraggeهجوما مفاجئا على ميناء بجاية [6]، وأضرموا النار في اثني عشر مركبا جزائريا. كما هاجموا ميناء الجزائر في شهر جويلية

[1] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 91.
[2] -نفسه: ص 92.
[3] -نفسه: ص 104.
[4] -نفسه: ص 121.
[5] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 177.
[6] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 124.

من نفس السنة وأشعلوا النار في 3 بواخر [1]. ولقد كانت هذه العمليات الإنجليزية الشرارة التي أشعلت الاضطرابات في الجزائر [2]، حيث أدى إلى سخط وغضب طائفة الرياس حيث وجدوا أنفسهم هم الذين يدفعون ثمن سياسة علي آغا فتآمروا عليه وقتلوه [3].

عقب مقتل علي آغا شهدت مدينة الجزائر حالة من الفوضى العارمة والاضطرابات، بحيث هاجم الجنود القلعة الداخلية واستولوا على ما فيها من أموال ومؤن. وخلال ثلاثة أيام فقط، تم تغيير خمسة أو ستة أغوات، ورفض الجميع الاستمرار بمنصب الأغا، بسبب حالة الانفلات الأمني. في ظل هذه الفوضى، أعلن الرياس تمردهم وعصيانهم مستغلين حالة التخبط التي تعيشها المدينة وتجسد عصيانهم في صورة انقلاب [4]. ونتيجة لذلك، اجتمع مجلس الأوجاق لدراسة الوضع ، وتقرر إثر ذلك إلغاء نظام حكم الأغوات واستبداله بنظام جديد هو نظام الدايات [5].

-2دور الدايات الأوائل في تكريس الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية (الداي علي شاوش):

كانت الجزائر قبل قيام نظام الدايات خاضعة للحكم العثماني، حيث كان الولاة وخاصة البايلربايات ينفذون أوامر الدولة العثمانية دون اعتراض، كما كانت السياسة الخارجية للجزائر تخضع لسيطرتها. غير أنه مع بداية عهد الباشوات، بدأت تظهر قوة "الديوان" الذي وقف في وجه النفوذ العثماني، وسعى للحفاظ على شخصية الجزائر المستقلة، خاصة ما يتعلق بالشؤون الداخلية والخارجية. ومع مجيء الدايات، تحقق الاستقلال الفعلي عن الدولة العثماني. [6].

لعب رياس البحر دورا محوريا في تأسيس نظام الدايات، حيث كان الدايات الأوائل من قيادات البحرية، والداي المنتخب يقضي طوال حياته رئيسا للحكومة [7]. وكان الباب العالي يعين باشا يكون إلى جانب الداي ولكنه لا يحكم وليس له أي نفوذ [8]، فقد أصبح منصبه شكليًا، لا يمارس أي سلطة فعلية، ولا تأثير له في توجيه سياسة البلاد وإنما رمز فقط للعلاقة

[1] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 177.
[2] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 124.
[3] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 177.
[4] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 399.
[5] -بوعزيز يحي: المرجع السابق ص 45.
[6] -نفسه: ص 41.
[7] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 405.
[8] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 40.

الشكلية التي تربط بين الجزائر والخلافة العثمانية [1]، وأصبحت سلطتهم تقتصر فقط على حق حضور جلسات الدواوين الكبير والصغير مما عكس تراجع النفوذ العثماني [2]، ورغم احتفاظ الدايات مؤقتًا بالباشا، ولكن بعد فترة أصبح هذا الباشا يشكل مشكلة لدى الداي لأن السلطان كان بواسطته يحاول استعادة ما فقده من نفوذه، فأصبح الدايات يشعرون بوجود مضايقات وازدواجية في السلطة، فسعى الدايات إلى القضاء على منصب الباشا تدريجيًا [3]. وذلك من خلال إلغاء منصب الباشا ممثل السلطان [4].

يعتبر الحاج حسين ميزومورتو * (1683م-1688م) من أبرز الدايات الذين سعوا إلى القضاء على ازدواجية الحكم، وتأسيس حكم محلي مستقل عن نفوذ السلطان، حيث في عام 1688م عارض بشدة قدوم الوالي العثماني الباشا إسماعيل، مما أدى إلى عودة هذا الأخير إلى اسطنبول نتيجة للموقف المحلي الرافض له، فنجح الحاج حسين في الانفراد بالسلطة بحيث جمع بين سلطتي الداي والباشا[5]، والدليل على نجاحه أبرم معاهدة سنة 1684م مع فرنسا و تم تعديلها سنة 1689 و قبل الداي بها تحت الضغط العثماني، فثار رياس البحر و الانكشارية العثماني ضد ميزومورتو، مما جعله يتخلى على منصبه وفر إلى تونس ثم إسطنبول[6].

بحلول عام 1710م، وبارتقاء الداي على شاوش** الى السلطة [7]، دخلت الجزائر في مرحلة جديدة وهامة في نظامها السياسي [8]، أين حقق للجزائر استقلالها الحقيقي عن الدولة العثمانية [9]. في عام 1711م عين السلطان العثماني الباشا إبراهيم شركان كأمير للأمراء

---

[1] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 178.

[2] -جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11 هـ/17 م- مجلة الواحات والدراسات، العدد 13، جامعة غرداية، 2011، ص 147.

[3] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 47.

[4] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.

[5] حسن ميزومورتو (1683م-1688م): هو رجل إيطالي الأصل، من إحدى الشخصيات البارزة من رياس البحر، برز نشاطه البحري في عام 1670م، فبفضل حنكته وانتصاراته تولى منصب الداي في الفترة التي تعرضت مدينة الجزائر للقصف الفرنسي. حكم لمدة ستة سنوات وانتهى به المشوار بفراره إلى إسطنبول.

-غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.

[6] -عمورة عمار: المرجع السابق، ص205.

-**علي شاوش (1710م-1718م): تقلد زام الحكومة الجزائرية في 15 أوت 1710م وتم اختياره من طرف الديوان، كان رجلا ذكيا ومنطقيا، خلال عهده عرفت الجزائر استقلال من الباب العالي، كما تمكن الداي علي من توطيد الأمن والاستقرار وإدارة البلاد بشكل جيد.

[7] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.

[8] -جمال الدين سهيل: المرجع السابق، ص 148.

[9] -بوعزيز يحيى: المرجع السابق، ص 47.

بالجزائر [1]، بهدف إعادة النفوذ العثماني المباشر على الجزائر [2]. لكن علي شاوش رفض وعارض استقباله [3]، بل هدده بالقتل إذ دخل الجزائر [4]، وأرغمه على الانسحاب ، وبعد فترة وجيزة من انسحاب شرقان إبراهيم، أرسل الداي علي شاوش رسولا محملا بالهدايا إلى السلطان محمد الثالث، كما قام ببعث رسالة يشرح فيها الأسباب التي دفعته لمنع إبراهيم باشا من دخول الجزائر [5]، كما شرح له عن مساوئ ازدواجية السلطة أثرها السلبي على استقرار الحكم في الجزائر [6].

فبقوة حجة علي شاوش نجح في إقناع الباب العالي بوجهة نظره [7]، فعينه السلطان باشا إلى جانب منصب الداي وبذلك أدمج منصب الباشا مع منصب الداي، وأصبح سنة متبعة لمن جاء بعده [8]. وتمثل هذه الخطوة بداية مرحلة الاستقلال الفعلي عن الدولة العثمانية [9].

تميز عهد علي شاوش بإجراء تغييرات هامة على نظام الحكم في الجزائر، حيث قام بحملة تطهير واسعة في صفوف قوات الإنكشارية، مما أسفر عن مقتل حوالي ألف وخمسمائة منهم. كما أنشأ ديوانا مواليا له، وشجع على القرصنة والغزوات، مما أتاح للسلطة الحصول على الأموال التي كانت تستفيد منها فئات ذات الامتيازات. غير أن التحول الأبرز تمثل في إنهاء وجود الباشا ممثل السلطان العثماني بالجزائر، مما أكسبه تعاطف رجال الإنكشارية، بالنظر لتدخلات الباشوات المتكررة في شؤون الحكم وتدبيرهم للمؤامرات ضد الدايات. وبحكم درايته العميقة بخطورة الدور الذي لعبه الباشوات في تأجيج الفتن، اتخذ بابا علي شاوش سنة 1711 قرارًا بطردهم نهائيًا من الجزائر [10].

إن دمج السلطتين واللقبين أي الباشا والداي منح للدايات نفوذا كبيرا، وفتح أمامهم المجال لممارسة سلطتهم بشكل فعلي، فقد تمكن الداي علي شاوش من إدارة البلاد بشكل جيد وفرض

---

[1] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.
[2] -كركار عبد القادر: العلاقات الجزائرية العثمانية 1518-1830م بين التبعية والاستقلال من خلال نظام الحكم والمواقف – مجلة آفاق فكرية، المجلد 11، العدد1، جامعة الوادي، ماي 2023، ص 124.
[3] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.
[4] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 463.
[5] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 47.
[6] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.
[7] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 463.
[8] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 47.
[9] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 463.
[10] -عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دار هومة، دط، الجزائر، 2012، ص 152.

كلمته على مؤسسة الديوان، وسار الديوان وفق ما أوصى به، فلما أصابه داء الملاريا وأدرك أيامه معدودة أوصى بأن يخلفه أحد وزرائه وهو محمد الخزناجي*، والذي تولي السلطة بعده في أفريل 1718م[1].

فأصبح تعيين الدايات يتم ضمن الوزراء، فبعد وفاة الداي محمد الخزناجي خلفه كرد عبدي** (1724-1732م)، استمر الدايات الذين خلفوا علي شاوش في الحفاظ على ما حققه سلفهم، وتمسكوا بمبدأ الاستقلال عن الباب العالي، معارضين جميع محاولات التدخل في شؤون الجزائر.

في سنة 1729م حاول السلطان استعادة نفوذه بالجزائر، فقام بتعيين وإرسال أمير الأمراء جديد إلى الجزائر يدعي علي دزناوي [2]، وحين علم الداي كرد عبدي بهذا الأمر عارض استقباله، وفي نفس الوقت اجتمع ديوان الجزائر وكتبوا رسالة إلى الباب العالي معبرين فيها عن رفضهم للباشا المذكور [3]. وكانت هذه المحاولة آخر محاولة من الدولة العثمانية لفرض ممثل عنها في إيالة الجزائر [4]. ومن هنا يتضح لنا أن مظاهر النفوذ العثماني خلال فترة حكم الدايات اقتصرت على جوانب رمزية، مثل الدعاء للسلطان على المنابر أيام الجمعة والأعياد، وإصدار الفرمانات بالموافقة على تعيين الدايات من قبل الديوان، وتلقي هدايا رمزية أحيانا على فترات متباعدة، والمشاركة في بعض حروب الدولة العثمانية، أما مظاهر السيادة الأخرى، فقد كانت تمارسها الجزائر بشكل مستقل، حيث كانوا يعينون الوزراء التي تتشكل منهم الحكومة، ويبرمون الإتفاقيات الدولية، وتباشر العلاقات الدبلوماسية مباشرة مع الدول الأجنبية، كما تعلن الحروب وتعقد معاهدات السلم وتستقبل القناصل الأجانب دون الرجوع إلى الباب العالي[5]. كما تميزت هذه المرحلة باستقلال الجزائر عن الدولة العثمانية بحيث أصبحت لها حدود واضحة وجيش منظم وعاصمة معترف بها دوليا[6].

---

[1] -محمد الخزناجي: هو محمد بن حسن أفندي خزناجي، انتصب علي عرش حكومة من 6 أفريل 1718م من أهم أحداث عصره هو توقيع معاهدة تجارية بين الجزائر وفرنسا عام 1719م، اغتيل علي يد الرياس عام 1724م.
-غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 57.

-**كرد عبدي: كردي الأصل وكان بايا لولاية التيطري، من أهم أحداث عصره، توطيد الجزائريين عرش تونس للأسرة الحسينية عام 1732م، كما في عصره سقطت وهران بيد الإسبان مجددا وانتقال مركز الولاية إلى معسكر واستقالة الداي بابا عبدي كانت على إثر ما حدث عام 1732م.

[2] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 58.

[3] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 475.

[4] -غطاس عائشة: المرجع السابق، ص 58.

[5] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 48.

[6] -عمورة عمار: المرجع السابق، ص 205.

المبحث الثاني: مظاهر استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية في عهد الدايات.

- **الاستقلالية في تسيير الشؤون الداخلية:**

شكلت فترة حكم الدايات في الجزائر مرحلة حاسمة في تاريخ البلاد، حيث اتجهت نحو بناء كيان سياسي شبه مستقل عن الدولة العثمانية، وقد تجلى هذا الاستقلال بشكل واضح في الطريقة التي أدارت بها الجزائر شؤونها الداخلية دون تدخل خارجي، مما أفرز مؤسسات وهياكل حكم محلية متكاملة. فقد عمل الدايات على بناء هياكل حكم ذاتية تضمن السيطرة الكاملة على البلاد، مع تنظيم الإدارة المركزية والولايات وفق احتياجات داخلية بحتة بعيدا عن النموذج العثماني المباشر. فمن أبرز هذه الهياكل التي أقامتها الجزائر لإدارة شؤونها باستقلالية نذكر:

-1الإدارة المركزية والمحلية:

مثلت الإدارة المركزية والمحلية في الجزائر خلال عهد الدايات أحد أبرز مظاهر السيادة الداخلية، إذ كانت تنظم محليا دون أي تدخل من الدولة العثمانية فقد تركزت السلطة في العاصمة الجزائر على سلطة الداي والديوان حيث:

-1-1الداي: كان هو الشخص الذي يحتكر جميع السلطات العامة في الدولة، حيث يمتلك السلطة التنفيذية ويقوم بتطبيق القوانين المدنية والعسكرية بالإضافة إلى ذلك كان يشرف على حصون المدنية وينظم الجيوش ويتواصل مع القبائل المختلفة. لقد كان الداي بحق رئيس السلطة التنفيذية الذي يسعى للحفاظ على الاستقرار في جميع أنحاء المدينة، حيث كان يعمل على تهدئة الأوضاع وضمان الأمن العام [1].

-2-1مؤسسة الديوان: يعتبر من أهم مؤسسات الحكم العثماني في الجزائر، حيث يكمن دوره في مساعدة الحاكم على تسيير شؤون الجيش والموظفين والشعب، وحفظ حقوق الدولة خارجيا يعرض فيه جميع القضايا الخاصة بالدولة، وقد استطاع الدايات السيطرة على مختلف أجهزته، وصار الذراع الأيمن للداي الذي يأخذ استشارته من الأعضاء المكونين له، كما يساعدونه في أداء المهام الإدارية، واتخاذ القرارات والتعليمات التي يرونها مناسبة له، كما للديوان مهمة مناقشة القضايا التي تعرض في كل المجالات، وينقسم الديوان إلى قسمين:

[1] -حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تق وتع وتح: محمد العربي الزبيري، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 125.

- **الديوان الخاص:** كان هذا الديوان يساعد الداي في أداء مهامه الإدارية من خلال تنفيذ الأوامر والتعليقات التي يصدرها، ويتكون من موظفين رفيعي المستوى مما يجعله يشبه مجلس الوزراء في عصرنا الحالي [1].

- **الديوان الكبير:** يتولى الديوان الكبير مسؤوليات السلطة التشريعية، ويتكون من كبار الموظفين في الدولة، حيث يضم ضباط أو قادة الجند ويضم ممثلي السلطة الدينية كما يحضره ممثلون عن طائفة "رياس البحر"، وعدد من أعيان ووجهاء المدينة، ويرأسه القائد الأعلى للجيش الإنكشاري [2]. وكان هذا المجلس لا يُعقد إلا للنظر في القضايا الكبرى، كإعلان الحرب أو إبرام السلم، ويُنتخب من بين أعضائه رؤساء المقاطعات المحلية التي كانت قائمة آنذاك [3].

إلى جانب هذا التنظيم السياسي كان هناك تنظيم إداري يتكون من ثلاثة بايلكات ومقاطعة دار السلطان الذي يعتبر مقرا مركزا للولاة والدايات الذين حكموا الإيالة [4]، ووفقا كان التنظيم الإداري على النحو التالي:

- **دار السلطان:** تشمل مدينة الجزائر والساحل وسهل متيجة، وهي خاضعة لسلطة رئيس السلطة التنفيذية أي للداي مباشرة حيث يقوم هذا الأخير بحماية المناطق التابعة له.

- **بايلك الشرق:** يمثله إقليم قسنطينة وعاصمته مدينة قسنطينة، يتصف بعدم تحكم الحكومة المركزية فيه، وذلك بسبب دور رؤساء القبائل الذين كانوا يحرسون المواطنون حتى لا يقومون بالتمرد والثورات ضد الحكم المركزي.

- **بايلك الغرب:** يشمل إقليم وهران وكانت عاصمته مدينة مزونة ثم مدينة معسكر، وبعد تحرير مدينة وهران من الإسبان سنة 1792م أصبحت هي العاصمة وقد تميز بطابع الحكم العسكري.

---

[1] -ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي عبدلي: المرجع السابق، ص 16.
[2] -غطاس عائشة وآخرون: المرجع السابق، ص 113.
[3] -ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 18-19.
[4] -سيار الجميل: بقايا وجذور العربي الحديث، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص 311.

- **بايلك التيطري:** يعد أقل أهمية وعاصمته مدينة المدية وهو إقليم ضعيف نظرا لقربه من الإدارة المركزية وقلة موارده الاقتصادية من جهة أخرى، لذلك كان الديوان الكبير هو الحاكم الفعلي فيه [1].

-2النظام القضائي:

شهد النظام القضائي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671م-1830م) تحولات ملحوظة تأثرت بالتغيرات السياسية والإدارية التي عرفتها البلاد في تلك الفترة، حيث كانت المجالس القضائية في جميع أنحاء الجزائر تتمتع بتنظيم موحد، حيث كان يحضر في كل مجلس القاضيان الحنفي والمالكي بالإضافة إلى المفتي الحنفي والمفتي المالكي وكبار العلماء والقضاة [2].

فمن بين أهم المجالس القضائية في المدن نذكر:

-1-1المحكمة الحنفية والمالكية: كان مهامها يقتصر على إبرام مختلف العقود، والنظر في الدعاوي المتعلقة بالمعاملات والأحوال الشخصية كالزواج، الطلاق، الخلع، الهبة، الشفع، ... إلخ [3].

-2-1قضاء المجلس الشرعي العلمي: كان الجامع الكبير بالعاصمة مقرا للمجلس الشرعي الأعلى على مستوى الجزائر كلها، وكان هذا المجلس يفصل في القضايا الفقهية الشائكة، ولاسيما تلك التي يختلف فيها القضاة عند التطبيق والتنفيذ [4]. وقد كان يفصل في القضايا ويصدر الأحكام فيها وفق الشريعة الإسلامية [5].

-3-1قضاء الداي: يعتبر الداي القاضي الأعلى في البلاد، فهو يحكم في القضايا المهمة التي يستشير فيها أعضاء الديوان وكبار الموظفين [6] كما يصدر الأحكام العدلية [7]

---

[1] -كليوات السعيد: سوسيولوجية الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، 2014، ص 73.

[2] -أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 258.

[3] -الأمير بوغداده: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة-، 2007م/2008م، ص 90-91.

[4] -أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، المرجع السابق، ص 258.

[5] -الأمير بوغداده: المرجع السابق، ص 95.

[6] -ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791م-1830م)، ط خ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 383.

[7] -محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 19.

وإذا كانت القضية المطروحة على الداي تتطلب معرفة بالأحكام الشرعية فقد كان هذا الأخير يستدعي إليه علماء المذهب الحنفي والمالكي للنظر والفصل فيها أمامه[1].

أما فيما يخص السلطة القضائية في الأرياف كانت لا تخضع للسلطة المركزية بل تستند إلى الشيوخ والمرابطين [2]، وتستمد الإجراءات القانونية السارية في أرياف إقليم مدينة الجزائر من القرآن الكريم بحيث لا يمكن فصل الدين عن النظام القضائي [3].

-3الجيش والأسطول:

شكلت المؤسسة العسكرية في الجزائر دعامة أساسية للنظام السياسي، وكان لها دور محوري في تثبيت سلطة الدايات، والحفاظ عل كيان الدولة أمام التهديدات الداخلية والخارجية، وكانت المؤسسة العسكرية قائمة على قاعدتين وهما: الجيش البري والمتمثل في دعامتين الجيش النظامي والجيش الغير النظامي، أما القاعدة الثانية القوة البحرية، والمتمثلة في الأسطول البحري، الذي شكّل عنصراً أساسياً ومميزاً ضمن عناصر القوة العسكرية الجزائرية. [4]. وقد كانت هذه المؤسسة العسكرية ترتبط بشكل وثيق بسلطة الداي، وقد تجلى هذا في عدة أدوار فعالة شملت كل المجالات نذكر منها:

- لعب الجيش الإنكشاري دورا مهما في استتباب الأمن الداخلي من خلال توزيع حاميات عسكرية على مختلف الأقاليم والبايلك الجزائرية، حفاظا على الأمن الداخلي ومواجهة التمرد المحلي.

- ساهمت جماعة الإنكشارية في إنعاش خزينة الدولة بالضرائب خاصة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري منذ بداية القرن 18م.

- حافظت على النظام، وتطبيق سياسات الداي في مختلف الأقاليم، كما اعتبر الجيش أداة ردع ضد أي طامع في السلطة من داخل مجلس الديوان[5].

---

[1] -الأمير بوغداده: المرجع السابق، ص 99.

[2] -ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية ...، المرجع السابق، ص 382.

[3] -نفسه: ص 387.

[4] -جميل عائشة: الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520م-1830م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس-، 2017م-2018م، ص 117.

[5] -كنتور رابح: الجيش الإنكشاري في الجزائر ما بين 1519م-1830م، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 9، العدد2، جامعة الجزائر -2-، 2021م، ص 97.

- أما الأسطول ساهم في حماية الحدود البحرية للبلاد، كونها القوة الحامية للجزائر من الغارات الأجنبية المتكررة[1]، وقد شهد بذلك اللورد اكسماوث أثناء حملته على الجزائر 1816م إذ ذكر: بأنه لم يرى في حياته عدوا أكثر صمودا وأكثر تشبثا بأسلحته ولا حماس مثل حماس الجزائريين في القتال فلا أحد تراجع ولو خطوة واحدة[2].

- أدى الأسطول دورا اقتصاديا كبيرا، حيث قام بتخفيف عبئ الضرائب على سكان المدن والأرياف إذ كلما زادت مصادر دخل البحرية حفت الضرائب على الأهالي[3].

-4تعزيز سلطة الدايات وتوسيع صلاحيتهم:

منذ تأسيس نظام حكم الدايات في الجزائر عام 1671م، عمل الحكام الجدد على ترسيخ سلطتهم وتكريس هيبة الدولة، مستندين في ذلك إلى دعم الجيش، خاصة الإنكشارية، وإلى الموارد المالية التي وفّرتها الأنشطة البحرية والضرائب. وقد شهدت هذه المرحلة تعزيزًا متزايدًا لصلاحيات الدايات، مما سمح لهم بإحكام السيطرة على مفاصل الدولة وممارسة الحكم بشكل شبه مستقل عن الباب العالي، في إطار ما يمكن اعتباره استقلالًا فعليًا للإيالة الجزائرية.

-1-4آليات وصول الدايات وتوسيع صلاحيتهم: كان منصب الداي يمنح عادة لإحدى الشخصيات البارزة في الدولة، كأغا الإنكشارية أو كبار ضباط الجيش المعروفين بالكفاءة والشجاعة، غير أن هذه القاعدة لم تكن ثابتة، إذ كان بإمكان أي فرد من رجال الدولة أن يصل إلى هذا المنصب شريطة أن يحظى بثقة أغلبية أعضاء الديوان [4].

تتم عملية انتخاب الداي الجديد من خلال تصويت أعضاء الديوان بطريقة علنية وعلى أساس المساواة التامة، ويختار من ينال أكبر عدد من الأصوات [5]. وبعد انتخابه تكتب رسالة رسمية موقعة من أعضاء الديوان، وخاصة من القاضي والمفتي، باعتبارهما من كبار المشرفين على شرعية التعيين. كما يوافق أعيان الجيش على الاختيار ويشهدون عليه [6]. بعد ذلك يكلف

[1] -جميل عائشة: المرجع السابق، ص 127.
[2] -نفسه: ص 123-124.
[3] -سعيدوني ناصر الدين، المهدي البوعبدلي: المرجع السابق، ص 29.
[4] -شويتام أرزقي: المرجع السابق، ص 22.
[5] -سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص 89-90.
[6] -كركار عبد القادر: المرجع السابق، ص 128.

أحد الأشخاص بالسفر إلى " الباب العالي" حاملا الرسالة لإعلام السلطات العثمانية بانتخاب الداي الجديد، فيصدر السلطان فرمانا [1]، ليضفي على العملية الشرعية الرسمية[2].

أما فيما يتعلق بتوسع صلاحيات الداي، فقد بدأ ذلك بشكل تدريجي منذ سنة 1671م، ضمن مسار سياسي واضح اتجه نحو تقليص التبعية الفعلية للباب العال. [3]، حيث أصبحت سلطة الداي مطلقة[4]، فلذلك أصبحوا يمارسون مهام السيادة العليا باعتبارهم رؤساء للدولة، فلذلك أسندت إليهم مسؤولية الإشراف على العدالة العامة، وإعلان الحروب، وإبرام معاهدات السلام، إلى جانب التحكم في منح أو رفض الامتيازات الاقتصادية، مثل الامتياز الذي حصلت عليه شركة لنش ((Compagnie lenche لاستغلال المرجان على السواحل الجزائرية المحيطة بحصن البستيون التابع لفرنسا (.(Bastion de france كما كان الداي يعقد اجتماعات ديوان الحكومة، ويشرف على جمع الضرائب والإتاوات التي تدفع من قبل الدول الأوروبية، وكذلك من البايات المحليين التابعين له، كما كانت له سلطة تعيين المسؤولين في مختلف المناصب بما في ذلك كبار موظفي الحكومة المركزية. مما جعل يتمتع بسلطة تنفيذية وتشريعية واسعة تكرس مكانته كحاكم فعلي للبلاد [5].

2-4-الدايات بين تحديات الحكم والمعارضة الداخلية: على الرغم من القوة والسلطة التي كان يتمتع بها الداي، إلا أن حياته كانت مهددة دائما بخطر الموت نتيجة الفتن والاضطرابات العسكرية. وكان يخضع لنظام صارم في حياته اليومية، فبمجرد انتخابه يفصل عن أسرته [6]، لأن المراسيم لا تسمح له بالتمتع بالحياة العائلية في داره الخاصة إلا بنصف نهار وليلة واحدة في الأسبوع [7]. ونظرا لما كانت تحمله حياة الدايات من مخاطر دائمة، فقد اتصفوا بالحذر الشديد والقسوة تجاه خصومهم وحتى تجاه أولئك الذين كانوا يشكون في ولائهم، أو مع من كانوا يتوجسون منهم شرا [8]. وقد وصف الكاتب الإسباني "خوان كانو" الدايات

---

[1] -فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، جامعة دمشق، 1969، ص 72.

[2] -سبنسر وليام: المرجع السابق، ص 91.

[3] -عباد صالح: المرجع السابق، ص 276.

[4] -فارس محمد خير: المرجع السابق، ص 72.

[5] -سبنسر وليام: المرجع السابق، ص 93.

[6] -فارس محمد خير: المرجع السابق، ص 73.

[7] -شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ج2، تع: محمد مزالي، البشير بن سلامة، ط2، الدار التونسية للنشر، فيفري 1983، ص 376.

[8] -فارس محمد خير: المرجع السابق، ص 73.

بقوله: "رجل ثري لا يتصرف في كنوزه، وأب بدون أولاد وزوج بلا زوجة وطاغية غير حر وملك لعبيد وعبد لرعاياه"[1].

-5السيادة الرمزية والمادية:

كانت الجزائر خلال هذه المرحلة أشبه بجمهورية عسكرية [2]، لا يربطها بالدولة العثمانية سوى الوازع الديني والرمزية الشكلية، فقد أصبح الدايات ينظرون إلى أنفسهم كحلفاء للباب العالي لا كولاة تابعين له. ولم يكونوا يتعاملون مع القوى الأوروبية باسم السلطان العثماني أو القسطنطينية، بل أقاموا علاقات مباشرة مع تلك الدول. كما أن ممثلي الدول الأوروبية في الجزائر بدورهم تجاهلوا السيادة العثمانية، وتعاملوا مع الكيان الجزائري بوصفه كيانًا مستقلًا. وتعد إلغاء منصب "الباشا" الذي كانت الدولة العثمانية تفرضه على الدايات دليلا واضحا على مدى الاستقلالية السياسية الفعلية التي بلغتها الجزائر آنذاك [3]، كما تجسدت أيضا مظاهر الاستقلالية فيما يلي:

-1-5سك العملة: تمتعت الجزائر باستقلال مالي عن الدولة العثمانية، ومن مظاهر السيادة الجزائرية في الميدان المالي وجود دار السكة المكلفة بضرب النقود [4]، فحكام إيالة الجزائر ضربوا عملتهم الخاصة بهم، وكان أهم ما ميز هذه العملة خلوها من صور الحكام والشعارات والرموز إضافة إلى شكلها المستدير [5].

-2-5العلم الجزائري: لقد تعددت الرايات التي استعملها الجزائريون إبان العهد العثماني، فكان بعضها مستمدا من ارتباطهم بالدولة العثمانية، بينما انفردوا بأخرى جسدت نزعتهم إلى تأكيد شخصيتهم السياسية المستقلة، ففي القرن السادس عشر ومع احتدام المواجهة بين الامبراطوريتين العثمانية والإسبانية. اتخذ خير الدين باشا راية خضراء تتوسطها صورة سيف "ذو الفقار" وذلك تأكيدا للطابع الديني والجهادي لحروبهم ضد القوى المسيحية، وفيما بعد وتحديدا في القرن 18م، أصبحت الراية الجزائرية حمراء اللون، تتوسطها رموز مختلفة كالمقص

---

[1] -شارل أندري جوليان: المرجع السابق، ص 376.

[2]- Pananti, Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, Tra De l'anglais par Mr. Blanquette, Paris, le Normant, 1820, P 411.

[3] -سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1830-1792م)، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 22.

[4] -نفسه: ص 206.

[5] -قبايلي هواري: العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، مجلة عصور، الأعداد 12- 13 / 14- 15، وهران، 2008- 2009، ص 43.

الأبيض المفتوح أو رأس جمجمة، وهي رموز تعكس الشدة والبؤس وتوحي بالقوة البحرية والعسكرية للدولة، وقد استمرت هذه الراية قائمة خلال الثلاثين سنة الأولى من القرن التاسع عشر، غير أنها شهدت تعديلا طفيفا تمثل في الاستغناء عن تلك الرموز، لتغدو الراية الجزائرية حمراء خالية من الرسوم[1].

- **إدارة السياسة الخارجية المستقلة:**

رغم الانتماء الشكلي للدولة العثمانية فإن الجزائر خلال عهد الدايات تمتعت بإدارة سياسة خارجية مستقلة بالكامل، جسدت من خلالها سيادتها الفعلية على الساحة الدولية، ومن أبرز مظاهر الاستقلال في السياسة الخارجية نذكر:

-1تأسيس جهاز دبلوماسي جزائري:

يُعدّ إنشاء جهاز دبلوماسي خاص من أبرز مظاهر استقلالية إيالة الجزائر في تسيير علاقاتها الخارجية. وقد تجلّت معالم هذا الاستقلال في مايلي:

-1-1السفارات الجزائرية: لم تعتمد الجزائر، خلال العهد العثماني، على نظام السفارات الدائمة في علاقاتها مع الدول الأوروبية، بل اقتصرت على إرسال مبعوثين مؤقتين يُكلفون بمهام محددة وفق أوامر صادرة مباشرة عن الداي أو مجلس الديوان. وكانت هذه المهام تُنفذ في إطار زمني قصير وبهدف معالجة قضايا معينة. وغالباً ما كان أولئك المبعوثون يستفيدون من دعم القناصل الأجانب المقيمين في الجزائر أو من خدمات التجار الأوروبيين أثناء تنقلاتهم. وعند وصولهم إلى الدول المعنية، كانوا يحظون باستقبال رسمي ويتبعون برامج محددة من قبل الدول المضيفة. وقد اعتمدت خبرتهم على التجربة الميدانية والممارسة العملية، لا على تكوين دبلوماسي متخصص أو مؤسسات مهنية دائمة. [2].

-2-1الوجود القنصلي الاوروبي: من أبرز مظاهر تطور الجهاز الدبلوماسي الجزائري واستقلاليته في القرار والتوجه السياسي، وجود قناصل أوروبيين دائمين في مقر الحكم بالجزائر

[1] -شاوش حباسي: العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي وتحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي (1518 م-1945م)، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 7 12.

[2] -فاطمة درعي: مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأروبا خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 166.

حيث كانوا يتعاملون مباشرة مع الداي دون الرجوع إلى السلطان العثماني [1]. يتجلى أحد أبرز مؤشرات الاستقلال الدبلوماسي لإيالة الجزائر في تصنيف الممثلين الأجانب لديها، حيث كان القنصل الفرنسي في الجزائر يحمل رتبة "المكلف بالأعمال"، وهي ذاتها الرتبة التي يحملها نظيره لدى الدولة المستقلة. ويُعد هذا التصنيف دلالة واضحة على أن القوى الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، كانت تتعامل مع الجزائر ككيان سياسي يتمتع بسيادة دبلوماسية شبه كاملة، مستقلة في إدارتها لعلاقاتها الخارجية، دون الرجوع إلى الباب العالي في إسطنبول [2].

-2إبرام المعاهدات:

اتخذت الجزائر سياسة خارجية مستقلة، حيث لم يعد تعاملها مع الدول مرهون برأي الدولة العثمانية. وقد ترتب عن هذا التحول توجه الدايات الجزائريين إلى إبرام معاهدات ومواثيق مع عدد من الدول الأوروبية [3]، حيث يقول المؤرخ الأمريكي اروين: "إن طاعة الباب العالي ليست إلا إسمية في الجزائر"[4]. وفيما يخص هذه المعاهدات سوف نتطرق إليها في الفصول القادمة بالتفصيل.

-3موقف الدولة العثمانية وحدود تدخلها في الشأن الجزائري:

إن تتبع العلاقة بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية يكشف عن طبيعة فريدة اتسمت بالتباين بين الولاء الأسمى والانفصال الواقعي فرغم أن الجزائر كانت تعتبر رسميا ولاية تابعة للباب العالي، إلا أن الممارسات الفعلية للحكم داخليا وخارجيا أظهرت استقلالية متزايدة منذ أواخر القرن 17م.

-1-3الاعتراف الشكلي بالتبعية الإسمية وواقع الاستقلال الفعلي: في المرحلة الأخيرة من عمر الإيالة الجزائرية شهدت العلاقة بينها وبين الدولة العثمانية تراجعا ملحوظا في مستوى الارتباط السياسي المباشر، حيث بدأت روابط الاتصال بالباب العالي تضعف تدريجيا، لتتحول إلى علاقة مصلحية تقوم أساسا على التبادلات الشكلية والرمزية، فقد اقتصرت هذه العلاقة على تقديم الطاعة الإسمية للسلطان العثماني باعتباره خليفة للمسلمين وأميرا للمؤمنين دون أن

---

[1] -صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر 1671-1830م، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، شعبة التاريخ، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2011م-2012م، ص 76.

[2] -عبد القادر كركار: المرجع السابق، ص 125.

[3] -عبد الرؤوف قصاير: دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي (1711م-1830م)، مجلة عصور جديدة، المجلد 11، العدد1، ماي 2023م، ص 254.

[4] :-مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 84.

يكون له سلطة فعلية في تسيير شؤون الإيالة، كما استمر تبادل الهدايا الرمزية بين الطرفين وتقديم بعض الإعانات العسكرية كتنظيم الجزائر لعملية التجنيد وكذلك مشاركة القوات الجزائرية في بعض الحروب العثمانية[1]. وقد تميزت هذه المرحلة باضمحلال نفوذ السلطان العثماني في الجزائر بشكل شبه كلي[2]، فلم يتبق له سوى بعض المظاهر الشكلية للسيادة مثل الدعاء له على المنابر أيام الجمع والأعياد، وإصدار الفرمانات بالمصادقة على تعيين الدايات الذي كان يتم اختيارهم محليا، أما الهدايا التي كانت ترسل إلى السلطان فكانت تقدم بشكل رمزي وفي الكثير من الأحيان بفواصل زمنية طويلة[3]. وبذلك يمكن القول أن هذه المرحلة جسدت بشكل واضح حالة الاعتراف الشكلي بالتبعية الإسمية للدولة العثمانية في مقابل الاستقلال الفعلي الذي تمتعت به الإيالة الجزائرية في تسيير شؤونها الداخلية والخارجية.

2-3موقف الدولة العثمانية وحدود تدخلها في الشأن الجزائري: بداية القرن الثامن عشر، بدأت القرن الثامن عشر، بدأت بوادر الاستقلال الفعلي للجزائر عن الدولة العثمانية تتبلور بوضوح خاصة في ظل تعاقب الدايات على الحكم بطريقة منتظمة وهو ما انعكس في استقرار سياسي ملحوظ داخل الإيالة، هذا ما جعل الدولة العثمانية تحاول على الحفاظ على شيء من سلطتها واسترجاع نفوذها ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما جرى في عهد كردي عبدي الذي رفض تدخل الباب العالي في السياسة الخارجية، كما رفض في تسليم الثائر المصري شركس محمد باي متحديا إرادة السلطان[4]. وفري رد فعل مباشر أرسل الباب العالي عام 1728 مبعوثا لإحياء نظام الازدواجية إلا أن الديوان رفضه[5]. لكن رغم هذه التوترات لم تنقطع العلاقة بين الطرفين نهائيا، إذ استمرت الجزائر في التعبير عن ولائها الرمز للسلطان العثماني، وذلك ضمن رابطة إسلامية عثمانية، لكن دون أن تسمح الدولة العثمانية لنفسها بأي تدخل مباشر بعد ذلك[6].

---

[1] -بن جبور محمد: صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العلاقات الدولية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2002م-2003م، ص 12.

[2] -جميل عائشة: المرجع السابق، ص 112.

[3] -يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 48.

[4] -نفسه، ص 47.

[5] -صالح عباد: المرجع السابق، ص 154.

[6] -جميل عائشة: المرجع السابق، ص 111.

المبحث الثالث: تأثير انفصال الجزائر عن الدولة العثمانية على الجزائر.

عرفت الجزائر خلال فترة حكم الدايات تغييرات ملحوظة في الأوضاع السياسية والاقتصادية الداخلية للبلاد، وذلك نتيجة لتغير نظام الحكم وانفصالها عن الباب العالي، وهذا الاستقلال الذاتي أثر على الأوضاع الداخلية، فقد انعكس هذا الاستقلال على الداخل بشكل سلبي في كثير من الأحيان، حيث سادت البلاد القلاقل والاضطرابات، نتيجة تحكم الطبقة العسكرية بالسلطة واحتكارها لمقاليد الحكم [1]، فبعدما كان الجنود يدافعون عن البلاد أصبحوا مصدر الفوضى ومظهر من مظاهر الضعف السياسي، حيث كانوا يعينون ويعزلون الحكام وفقا لمصالحهم [2].

أدى ذلك إلى تهميش الشعب الذي بات مجرد متفرج على مشاهد الاغتيالات والانقلابات التي طالت الدايات والضباط، وقد نتج عن هذا تفشي وانتشار فتن داخلية، لاسيما بين سكان مدينة الجزائر [3].في هذا السياق، يورد حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرأة وصفًا دقيقًا للوضع، حيث يقول: "وصارت تلك الميليشيا المسلحة التي لا مبدأ لها، صارت ترتكب المخالفات ضد البدو والقبائل، ثم قام هؤلاء البؤساء بإشعال الثورات وقلب قادة الدولة بحسب أهوائهم"([4]).

في ظل هذه الظروف، تولّى زمام السلطة في الجزائر عددٌ من الحكام غير الأكفاء، الذين افتقروا إلى القدرة على كبح جماح الجنود واحتواء تجاوزاتهم، بل وغير قادرين على حماية أنفسهم من مؤامراتهم [5]. وكان أول ضحايا هذا الوضع هو الداي مصطفى باشا الذي اغتيل سنة 1805م [6]. ولم يقتصر القتل والإعدام على مدينة الجزائر بل امتد إلى مناطق أخرى حيث قتل صالح باي في بايلك الشرق بنفس الطريقة سنة 1792م[7]، فبلا شك أن عصر الدايات يعتبر فترة من القوة العسكرية حيث كان الحاكم يتمتع بحرية كاملة في اختيار وزرائه وتشكيل مجلس الدولة وفق رؤيته الخاصة ومع ذلك من الإنصاف أن نذكر، أن نفوذ الجيش

---

[1] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 48.
[2] -شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800م-1830م)، ط1، دار الكتاب الغربي، الجزائر، 2011، ص 29.
[3] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 48.
[4] -حمدان بن عثمان خوجة: المرجع السابق، ص111.
[5] -شويتام أرزقي: نهاية الحكم....، المرجع السابق، ص 29.
[6] -حمدان بن عثمان خوجة: المرجع السابق، ص 119.
[7] -عمورة عمار: المرجع السابق، ص 119.

وزيادة قوة الدايات لم يخدم مصالح أبناء الجزائر الأصليين ولم يلبي احتياجاتهم، لذا كانت هذه القوات العسكرية والسياسية موجهة نحو تحقيق مصالح قادتها، مما أدى إلى بقاء العناصر الجزائرية الأصلية على الهامش دون مشاركة حقيقية في إدارة البلاد[1]. بينما بقي السكان المحليون مهمَّشين يعانون من غياب الأمن والاستقرار، ومن الأعباء الضريبية والغرامات التي فُرضت عليهم دون اعتبار لأوضاعهم الاقتصادية.

فهذا الوضع المتردي أثار غضب الاهالي، وانتفضوا ضد السلطة وذلك بشن العديد من حركات العصيان والتمردات، وبعض هذه الحركات كان يهدف إلى إنهاء الحكم العثماني بشكل جذري. فعلى سبيل المثال: في عام 1692م حاول سكان العاصمة والقبائل المجاورة التخلص من الحكم العثماني أثناء غياب الداي الذي كان في حملة عسكرية على تونس، مما أدى إلى إشعال النيران في مرافق الميناء وبعض السفن الراسية، كما قام كراغلة تلمسان بتمرد واسع خلال فترة حكم الداي إبراهيم كوجوك، حيث تمكنوا من السيطرة على المدينة وطرد الحامية العثمانية، وسعوا للتواصل مع كراغلة الجزائر العاصمة لتنفيذ نفس العمل بهدف توسع الحركة وتحرير البلاد من الحكم القائم، لكن الداي تفطن لهذا المخطط في وقت مبكر وتمكن من القضاء عليها بحزم وقوة [2].

كما أن المحاولات المتكررة من قبل الدولة العثمانية للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، في مسعى لاسترجاع سلطتها ونفوذها كما كان عليه الحال في عهد البايلربايات والباشوات، كان لها أثر بالغ في زعزعة مركز الدايات. فقد أدت هذه التدخلات إلى تشجيع القوى المناوئة لهم على التمرد والعصيان، مما ساهم في تعميق الانقسامات الداخلية وأثر سلبًا على استقرار البلاد [3].

ومن بين العوامل التي زادت من تفاقم الأوضاع الداخلية في الجزائر خلال فترة حكم الدايات، الكوارث الطبيعية التي ضربت البلاد، حيث شهدت وقوع زلازل مدمرة في أعوام 1716م و1717م و1755م، بالإضافة إلى انتشار الأوبئة في السنوات 1752م، 1753م، 1787م، كما شهد البلاد قحطا وجفاف في بعض السنوات، مما أسفر عن ذلك وفاة الآلاف

[1] -بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 61.
[2] -بوعزيز يحيى: المرجع السابق، ص 49.
[3] -بوعزيز يحيى: المرجع السابق، ص 48.

من الأشخاص وارتفاع معدلات الفقر ونقص المحاصيل الزراعية كل هذه أدت إلى انتشار غضب وتذمر الشعب [1].

ابتداءً من سنة 1786م، بدأت الجزائر تشهد تراجعًا ملحوظًا في الإنتاج الفلاحي، مما أدى إلى غلاء في أسعار السلع، كما قلة الموارد المالية الداخلية، مما تسبب في عجز ماليا بخزينة الدولة، وهذا ما صعب من قدرة الحكام على تسديد رواتب الجنود، وفي مثل هذه الحالة كان مصير الحاكم العزل أو الاغتيال. فكان الحكام يرون أن الحل الوحيد لتعويض العجز المالي هو الرفع من قيمة الضرائب المقررة على السكان [2]. وقد قال "أجريتو" في هذا الصدد: "وفي أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر انهارت الحالة الاقتصادية ففرضت ضرائب أثقلت عاتق الشعب وكان الجباة من الجنود المأجورين يستعملون العنف في جباية هذه الضرائب"[3].

فإثر هذه الضرائب نشبت العديد من الانتفاضات بقيادة رجال الزوايا. بحيث تزعم محمد ابن الاحرش الثورة في بايلك قسنطينة، حيث تمكن من السيطرة على جيجل، القل، والقالة، كما حاول احتلال بجاية وتحريض سكان الحضنة لجعل حركته ثورة شاملة. كما امتد نشاطه إلى مناطق الأصنام. واندلعت انتفاضة أخرى بالغرب الجزائري بقيادة شريف درقاوي، كما شارك التجانيون من عين ماضي في هذه الثورات. وقد استنزفت البلاد جزءا كبيرا من مواردها المادية والبشرية في محاولة إخمادها، ولاشك أن النفقات التي تكبدتها الدولة لمواجهة هذه الانتفاضة كانت تفوق ما كانت تجمعه من الضرائب[4].

وفي ختام هذا الفصل أظهرت المعطيات التاريخية أن مسار الانفصال الفعلي للجزائر عن الدولة العثمانية كان نتيجة لتطورات متراكمة، بدأت مع تراجع نفوذ السلطة العثمانية وتزايد الاضطرابات الداخلية خلال فترة حكم الآغوات، قبل أن تتعزز في عهد الدايات الذين عملوا على تكريس استقلالية سياسية واضحة. وقد تجلى هذا الاستقلال في إدارة الشؤون الداخلية بصورة منفردة، وفي اتخاذ مواقف دبلوماسية مستقلة عن الباب العالي، ما منح الجزائر مكانة سياسية متميزة في المنطقة. ولم يكن هذا التحول مجرد انفصال إداري شكلي، بل كان نقطة

---

[1] -نفسه: ص 50.
[2] -شويتام أرزقي: نهاية الحكم....، المرجع السابق، ص 35.
[3] -مارسيل أجريتو: الوطن الجزائري، تر: عبد الله نور، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دت، ص 24-25.
[4] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 50.

تحول حقيقية أثرت بعمق على طبيعة العلاقات الخارجية الجزائرية، التي باتت تدار وفق منطق السيادة والمصلحة الوطنية، وهو ما سيتضح بشكل أعمق في الفصول اللاحقة من هذا البحث.

الفصل الثاني: علاقات الجزائر الخارجية خلال عهد الدايات 1671م-1830م.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية مع الدول الغربية.

1- العلاقات الجزائرية مع الاوروبية.

2-العلاقات الجزائرية – الأمريكية.

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية مع الدولة العثمانية والدول الأفريقية.

1-العلاقات الجزائرية مع الدولة العثمانية.

2-العلاقات الجزائرية مع الدول الأفريقية.

المبحث الثالث: قضية الأسرى وتأثيرها على العلاقات الخارجية الجزائرية.

1-نظام الأسرى كأداة ضغط في العلاقات الأوروبية.

2-دور قضية الأسرى في المفاوضات وإبرام المعاهدات.

شهدت الجزائر خلال فترة الدايات حركة دبلوماسية عكست واقعها ككيان سياسي مستقل يتمتع بقدر كبير من السيادة في علاقاته الخارجية. فقد أقامت الجزائر علاقات متشابكة مع القوى الغربية، لاسيما الأوروبية منها، تراوحت بين المواجهة والتفاوض، كما دخلت في اتصالات مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية الناشئة، ما يعكس مرونة سياستها الخارجية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الدولية. وفي المقابل، حافظت الجزائر على ارتباط شكلي بالدولة العثمانية، دون أن يؤثر ذلك في استقلال قرارها السياسي، وسعت أيضًا إلى توطيد علاقاتها مع عدد من الدول الإفريقية المجاورة لتحقيق مصالح اقتصادية وأمنية. ومن القضايا المحورية التي أثرت في علاقاتها الخارجية كانت مسألة الأسرى، التي استخدمت كوسيلة ضغط في وجه القوى الأوروبية، ولعبت دورا مهما في سياق المفاوضات وإبرام المعاهدات. وسيتناول هذا الفصل مختلف أوجه هذه العلاقات، مبرزا تفاعل الجزائر مع محيطها الإقليمي والدولي خلال عهد الدايات.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية مع الدول الغربية.

1- **العلاقات الجزائرية مع الدول الأوروبية:**

Æ **العلاقات الجزائرية –الفرنسية:**

مرت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعدة مراحل تميزت أحيانا بالسلم والتعاون، وأحيانا أخرى بالتوتر والتصادم، وذلك تبعًا لتقاطع المصالح. وتعد فرنسا أول دولة أوروبية تبرم اتفاقية مع الباب العالي، حيث حصلت بموجبها على امتياز صيد المرجان في السواحل الجزائرية الشرقية مقابل مبلغ رمزية، كما كانت تحتفظ بحامية عسكرية لحماية مصالحها هناك. وقد أُسندت مهمة استغلال المرجان إلى "شركة أفريقية" التي منحت لها ترخيصا لاستغلال هذه المادة وفق قوانين متفق عليها [1].

وفي بداية القرن 17م تعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية بسبب تخطي مؤسساتها الإفريقية للقوانين المتفق عليها، مما دفع السلطات الجزائرية إلى الرد بالعنف والقوة، إذ لجأت إلى تحطيم المركز الفرنسي وإحراقه، مما جعل الوزير الفرنسي "ريشليو" يبذل جهوده لتخطي الأزمة، وفي الأخير عقد اتفاق صلح عام 1640م، استعادت بموجبه الحصن والامتيازات السابقة. وفي عهد لويس الرابع عشر (1643م-1715م) عادت العلاقات الفرنسية الجزائرية إلى توترها نتيجة لحقد هذا الملك وعدائه للإسلام والمسلمين [2]. إذ كان وزير حربه "كولبير"

[1] -شالر ويليام: مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م)، تع. تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 131.

[2] -بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 102.

((Coullberمكلفا بتعزيز التجارة الفرنسية في الشرق، بهدف إقامة إمبراطورية استعمارية فيما وراء البحار، لذا عمل على تدمير البحرية الجزائرية التي كانت تمثل عائقا أمام تنفيذ هذا المخطط الاستعماري [1].

ففي عام 1682م أطلق فرنسا حملة بحرية ضد الجزائر بقيادة دولين، بهدف القضاء على الجهاد البحري التي كانت تمثل تهديدًا متزايدًا للملاحة الأوروبية في البحر المتوسط. استهدفت هذه الحملة بداية مدينة شرشال في 25 جويلية 1682م، ثم استهدفت مدينة الجزائر بين شهري أوت وسبتمبر من نفس السنة، مما أدى إلى تدمير جزء كبير من مبانيها. استمر التوتر بين البلدين حيث حاولت فرنسا مجددا تهديد الجزائر بحملات جديدة لتجديد معاهدة الامتيازات إلا أنها لم تفلح في ذلك، فلجأت فرنسا إلى المسار الدبلوماسي حيث وقعت معاهدة سلام في 25 أفريل 1684م، تضمنت وقف أعمال الجهاد البحري في البحر المتوسط. بعد عامين من هذه المعاهدة أي سنة 1686 استأنفت الجزائر عهدها مع الجهاد البحري، مما أدى إلى تصاعد التوترات مرة أخرى خلال فترة الداي حسين ميزومورتو (1866-1683م) الذي كان واعيا لعمليات التجسس الفرنسية على البحرية الجزائرية.

في 26 جوان 1689م تحرك الأسطول البحري الفرنسي نحو مدينة الجزائر وشرع في قصفها، مما ألحق بها أضرارا جسيمة، وفي رد فعل على هذا الهجوم قام الجزائريون بقتل القنصل وجميع الأسرى الفرنسيين الذين كانوا في حوزتهم في خطوة اعتُبرت رسالة سياسية شديدة اللهجة لفرنسا. وبعد مغادرة الأسطول الفرنسي الجزائر شدد الداي على ضرورة فرض حصار قوي على السواحل الجنوبية لفرنسا، وقد أثار ذلك قلق المجلس الملكي الفرنسي من فقدان تجارتها مع الشرق. هذا ما أجبر فرنسا إلى التوجه نحو السلام فأرسلت مبعوثا إلى الجزائر في أوائل سبتمبر 1689م، كما ضغطت على الباب العالي لإرسال إسماعيل باشا إلى الجزائر في الشهر التالي لكن الداي رفض استقباله [2]، ومنعه من الدخول إلى ايالة الجزائر [3]، وأرسل إليه ضباطه الذين قالوا له كما يروي هو نفسه في رسالة إلى لويس الرابع عشر: "إننا لسنا في حاجة إلى باشا ولا نريده أبدا وإلا رأينا ما سيحل بك. كل أمير سيد في بلاده

[1] -بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 103.
[2] -رابح كنتور: المرجع السابق، ص 157.
[3] -نفسه: ص 158.

ويظل كذلك بفضل سيفه وقوته". غادر إسماعيل باشا الجزائر متجها إلى المغرب من تطوان أرسل الرسالة المذكورة وقد توفي في المغرب بعد ذلك بقليل [1]. وانتهى الأمر بتثبيت السلم بين البلدين والذي سوف يستمر لمدة مائة سنة والذي عرف بمعاهدة السلم المئوي [2].

أما فيما يخص العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال نهاية القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، فقد تميزت بالطابع السلمي، حيث غلب عليها الهدوء والاستقرار إذا ما قورنت بالحروب والتوترات التي سادت علاقات البلدين خلال القرن السابع عشر. لكن بالرغم من أن هذه العلاقة عرفت السلم والاستقرار إلا أنها شهدت بين الحين والآخر بعض التوترات [3].

وقد اتسمت هذه المرحلة بنوع من التفاهم النسبي والتقارب بين الطرفين، وهو ما تجلى بشكل واضح خلال ما يُعرف بـ "فترة السلم المئوي" الممتدة من 1690م إلى 1790م [4]. ويُرجع هذا الاستقرار جزئيًا إلى السياسة التي انتهجها الدايات، بدءًا من عهد بابا علي شاوش، ومرورًا بخلفه محمد بن حسن، المعروف بمحمد أفندي (1718م). فقد أبرمت الجزائر خلال هذه الفترة عدة اتفاقيات تجارية مع فرنسا، فمثلا في 15 جويلية 1714م وقع حسين باي اتفاقية مع التاجر الفرنسي دومارك تسمح له بشراء القمح والشعير والفول من مدينة عنابة والموانئ الأخرى التابعة لبايلك الشرق، وذلك بتحديد أسعار الشراء ودفع دومارك رسوما للباي وإتاوة لقائد مدينة عنابة وحاميتها. كما أرسلت فرنسا السيد دوسولت الذي كان له علاقة سابقة في الجزائر وتمكن من إبرام معاهدة أخرى في 23 ديسمبر 1719م، والتي تنص على تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الفرنسية الواردة إلى الجزائر إلى 5%، وعلى السلع المصدرة من الجزائر إلى فرنسا إلى 2.5%، وكذلك السماح للفرنسيين بالتجارة البحرية في وهران وتعيين نائب قنصل لرعاية مصالحهم والسماح لهم بالاستقرار في المدينة دون عوائق [5].

لقد شهد التعاون بين الجزائر وفرنسا أشكالا متعددة سواء في المجالات الاقتصادية أو العسكرية أو الدبلوماسية، وتجسد هذا التعاون من خلال توقيع معاهدات، وتبادل المراسلات

[1] -عباد صالح: المرجع السابق، ص 144.

[2] -بن سعيدان محمد: علاقات الجزائر مع فرنسا (1070هـ- 1170هـ/ 1659م-1756م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، الجزائر، 2011م-2012م، ص 72.

[3] -مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، ط خ، دار الخليل، الجلفة، 2013، ص 20.

[4] -جمال قنان: معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق، ص 141.

[5] -عباد صالح: المرجع السابق، ص 153.

بين البلدين، ومن أبرز المعاهدات الاقتصادية تلك التي أبرمت في 8 مارس 1707م بين لويس الرابع عشر والداي محمد بكداش، والتي أسّست لفترة من الاستقرار استمرت حتى حدود حتى عام 1730م، لم تشهد العلاقات بين الجزائر وفرنسا أي توتر كبير مما يدل على أن الآلية السلمية التي تم تأسيسها كانت قادرة على التعامل مع المشكلات التي قد تطرأ بين الطرفين.

استمر تجديد المعاهدات بين البلدين للسنوات اللاحقة، حيث كانت معظمها تتسم بطابع السلم والتجارة، من بين المعاهدات التي أبرمت معاهدة 16 جانفي 1764م، وأخرى في 10 جوان 1768م، وبعد وفاة لويس الخامس عشر في 1774م تولى لويس السادس عشر الحكم وأكد على أهمية السلم والصداقة بين البلدين، وتطورت هذه العلاقات بشكل إيجابي سنة 1789 خلال فترة الثورة الفرنسية حيث كانت الجزائر من أوائل الدول التي إعترفت بالجمهورية الفرنسية الجديدة [1]، في وقت كانت فيه فرنسا تواجه شبح المجاعة وكذا الحصار البحري الأوروبي الخانق [2]. ساهمت الجزائر حينها بتقديم مساعدات اقتصادية معتبرة، تمثلت في إمداد فرنسا بالأموال والحبوب [3]، ومع اتساع الصراع الدولي، نتيجة حروب الثورة الفرنسية سعت حكومة الثورة إلى تعزيز علاقاتها مع الحكومة الجزائرية، حيث كانت بحاجة ماسة إلى استيراد القمح خاصة وأن الجزائر كانت تقدم لها تسهيلات في عمليات الشراء على شكل قروض. وكان الداي يستفيد من هذه المعاملات التجارية، لذا حرص على الحفاظ على علاقات جيدة معهم [4]. وتجسد ذلك عام 1796م أين قدمت الحكومة الجزائرية لفرنسا مبلغا قدره مليون فرنك بدون فائدة لشراء الحبوب، كما استعانت فرنسا باليهود الجزائريين بكري وبوشناق في هذه العملية [5]. على إثر ذلك نشأت علاقات ودية بين الدولتين.

غير أن هذا الوفاق لم يدم طويلًا، حيث عرف نهاية القرن توترًا بسبب الحملة الفرنسية على مصر بين عامي 1798م و1802م [6]. وفي عام 1801م دخلت الإمبراطورية العثمانية

---

[1] -مداح محمد، بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تيارت، 2018، ص 310.
[2] -مسعودي أحمد: المرجع السابق، ص 20.
[3] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 48.
[4] -مبارك بن محمد الهلالي الميلي: المرجع السابق، ص 470.
[5] -مداح محمد، بليل محمد: المرجع السابق، ص 311.
[6] -نفسه: ص 310.

في حرب ضد فرنسا بسبب احتلالها لمصر، وشاركت القوات الجزائرية فيها رغم روابط الصداقة المتينة التي كانت تربط الجزائر بفرنسا، لكن سرعان ما عادت إلى طبيعتها وذلك بسبب ميول الداي إلى فرنسا [1] وتجلى ذلك في إبرام معاهدة سلم وصلح عام 1801م [2]. ومع مطلع القرن التاسع عشر، ازدادت حدّة التوتر بين الجزائر وفرنسا بفعل سياسة نابليون بونابرت، الذي وجّه رسائل تهديد إلى الداي مصطفى باشا، محاولًا إرغامه على تقديم تنازلات تلبّي المطالب الفرنسية [3]. وقد تطورت تلك التحرشات بعد أن حصلت بريطانيا على الامتيازات الفرنسية بالجزائر في عام 1807م، مما جعل نابليون يفكر في غزو الجزائر، إلا أن انشغاله بالحروب الأوروبية حال دون تنفيذ هذا المشروع. فبعد سقوط نابليون عام 1814م وعودة النظام الملكي إلى فرنسا تحسنت العلاقات بين البلدين، وأعادت الجزائر إلى فرنسا امتيازاتها في عام 1817م.

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية-الفرنسية شهدت تدهورًا جديدًا بحلول عام 1820م نتيجة تملص فرنسا من إيجاد تسوية عادلة لمسألة الديون المستحقة، إذ تجاهلت السلطات الفرنسية مراسلات الداي حسين التي طالب فيها بتسوية واضحة لهذه القضية [4].

تميزت العلاقات بين الطرفين خلال هذه المرحلة بالتذبذب، إذ كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر تبعًا للمصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر، وكذا بحسب طبيعة علاقات الجزائر مع بقية الدول الأوروبية؛ فكلما توثّقت صلات الجزائر مع هذه الدول، ازدادت العلاقات مع فرنسا توترًا. وقد بلغت هذه التوترات ذروتها ابتداءً من سنة 1825م، لتصل إلى نهايتها الحاسمة في عام 1830م حين أقدمت فرنسا على غزو الجزائر واحتلالها. ومن بين الأسباب المباشرة لذلك، افتعال السلطات الفرنسية ما عُرف بـ"حادثة المروحة"، التي اتُخذت ذريعة لتبرير التصعيد العسكري، إذ فرضت فرنسا حصارًا بحريًا على السواحل الجزائرية في 16 جوان 1827م، وهو ما مهّد لاتخاذ قرار نهائي بشن حملة عسكرية، تم تنفيذها في 30 جانفي 1830م [5].

ب- العلاقات الجزائرية – الإنجليزية:

---

[1] -عمورة عمار: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، ط1، الجزائر، 2002، ص 102.
[2] -بوعزيز يحي: المرجع السابق، ص 105.
[3] -مسعودي أحمد: المرجع السابق، ص 67.
[4] -نفسه: ص 68.
[5] -شارف رقية: الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18م وبداية القرن 19م، دار الملكية، ط1، الجزائر، 2007م، ص 33.

تميزت بداية فترة حكم الدايات بالاستقرار وسمات الود والسلام، حيث كانت الجزائر تقيم عدة علاقات مع البلدان الأوروبية خاصة مع إنجلترا. فقد كانت بداية العلاقات بين الجزائر وإنجلترا يتخلله السلم الايجابي، يقوم على الود والتعاون، وساد بين الطرفين نوع من التفاهم والوئام خلال فترات طويلة عبر الزمن [1]. إلى درجة أن ملكا من ملوكها عرض على أحد دايات الجزائر التحالف ضد الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية. كما تجلت العلاقة الحسنة بين الطرفين من خلال المجال التجاري، حيث كانت الجزائر تستورد السلاح والعتاد الحربي من انجلترا وتسدد ثمنه بالتعويضات والاتاوات الحربية أو بالصفقات التجارية [2]، حيث قال المؤرخ الفرنسي دوغرامون في هذا الصدد: "كانت الجزائر وإنجلترا بداية القرن السادس عشر يقومون بتجارة واسعة النطاق في الأسلحة والبارود... وفي مقابل هذه الإمدادات العسكرية والبحرية التي تبيعها إنجلترا للجزائر عند الحاجة إليها فقامت هذه الأخيرة بترخيص لإنجلترا بأخذ الحبوب والزيوت..."[3].

لكن مع تطور ظاهرة القرصنة الأوربية في تلك الحقبة والغارات الصليبية التي انطلقت من الدول الكاثوليكية مثل إسبانيا وفرنسا وإيطاليا كما شاركت دول مثل إنجلترا وهولندا والدنمارك وأمريكا وألمانيا كل هذه العوامل دفعت إنجلترا إلى الانخراط في هذا الصراع حيث شنت عدة غارات على الجزائر تجاوز عددها العشر لكنها باءت بالفشل[4] فظل طابع العلاقات بين البلدين يتأرجح بين السلم والحرب[5] لكن الطابع الودي كان هو السائد خاصة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن التاسع عشر ومع تأكيد تفوق بريطانيا في البحار أصبحت سياستها تعتمد على نظرية سياسية تفيد بأن من مصلحة الدول الكبرى أن تبقى الجزائر كقوة بحرية في البحر المتوسط وذلك لمنع الدول الصغيرة من منافستها في المجال التجاري وضمان أمن الملاحة في تلك المنطقة[6] وتظهر هذه العلاقة من خلال المعاهدات

---

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 181.

[2] -نفسه: ص 182.

[3]- H. D .Grammont : Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), éditions Ernest Leroux, Paris, 1887, P 137.

[4] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 183.

[5] -نفسه: ص 185.

[6] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 471.

التي أبرمتها إنجلترا مع الجزائر خلال هذه الفترة كمعاهدة سلم وتجارة بين علي شاوش داي مدينة الجزائر وجورج الأول ملك بريطانيا في 3 يونيو 1715[1].

وتميزت العلاقة خلال هذه الفترة بتبادل المصالح والنفوذ، خاصة وأن إنجلترا كانت تسعى دائما إلى تعكير العلاقات الجزائرية الفرنسية، وإفسادها عن طريق قناصلها المتواجدين في الجزائر وذلك بسبب منافستها لفرنسا حول الحصول على الامتيازات داخل التراب الجزائري خاصة خلال القرن 18م. فلذلك سعت بريطانيا للسيطرة غلى الممتلكات الفرنسية في إفريقيا، لذا فرضت حصارا بدعم بعض الدول الأوروبية، وهو ما عرف بالحصار القاري الثالث (1792م-1793م)، وقد أسفر هذا الحصار عن امتناع عدة دول أوروبية عن التعامل التجاري مع فرنسا. غير أن هذا الحصار لم يُحقق أهدافه بالكامل، إذ تمكنت الولايات المتحدة من تزويد فرنسا باحتياجاتها الاقتصادية، مما أضعف فعاليته.

إزاء هذا الفشل، دفع بإنجلترا إلى تعديل استراتيجيتها في مواجهة فرنسا، فلجأت إلى تعزيز علاقاتها بالجزائر، وسعت إلى تسوية النزاع القائم بين الجزائر والبرتغال. ونجحت في تحقيق هدفها من خلال إبرام هدنة مؤقتة لمدة عام بين الطرفين المتصارعين سنة 1793م [2]، لكن بعد انقضاء الهدنة المبرمة بين الطرفين عادت الحرب في أفريل 1794م، وأعلن البلاط البرتغالي استعداده لإغلاق مضيق جبل طارق أمام السفن الجزائرية ومنعها من التوغل في المحيط الأطلسي. وقد ساهمت هذه الإجراءات في تقليص التهديد البحري الجزائري، مما شجع السفن الأمريكية على استئناف دعمها المالي لفرنسا، بعد انحسار الخطر الذي كانت تمثله البحرية الجزائرية [3].

استغلت إنجلترا تدهور العلاقات بين الجزائر وفرنسا بشكل جيد، حيث عززت علاقاتها مع حكام الجزائر، ومن أبرز مظاهر التقارب بين الجزائر وإنجلترا كانت الرسالة التي بعث بها ولي عهد إنجلترا إلى الداي حاج علي، حيث أكد له على استمرار الصداقة بين البلدين، كما أكد أيضا على حماية عاصمته بأسطول إنجلترا من أي اعتداء خارجي [4].

---

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 191.
[2] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 103.
[3] -نفسه: ص 104.
[4] -شالر ويليام: المرجع السابق، ص 140.

مع ذلك، لم تدم هذه الصداقة طويلًا، إذ سرعان ما بدأت التوترات تطفو على السطح حيث عزمت إنجلترا على استغلال قرارات مؤتمر فينا 1815م في القيام بحملة عسكرية بحرية على الجزائر بحجة محاربة القرصنة وتجارة الرقيق، وبناء على ذلك أعطى مكتب الملك سان جيمس أوامره إلى اكسماوث بأن يقود حملة بحرية إلى الجزائر في 28 جويلية 1816م[1]، بقوة تتكون من خمسة و عشرين قطعة و بهذه القوة المهددة قدم الأميرال البريطاني شروطا للسلم بين الجزائر ومملكتي سردينيا ونابلي، وقبل الداي بهذه الشروط بعد مناقشات خفيفة، وتم توقيع الصلح بين الطرفين [2].

ج- العلاقة الجزائرية - إسبانيا:

تميزت العلاقات بين الجزائر وإسبانيا بالتوتر والصراع المستمر، إذ اتسمت طيلة القرون الثلاثة بطابع الحرب الفعلية المتواصلة [3]،وكانت بدايات هذا الصراع خلال النصف الاول من القرن السادس عشر، حين شنت إسبانيا حملاتها العسكرية على السواحل الجزائرية بداية من المرسى الكبير سنة 1505 ثم مدينة وهران سنة 1509 بعدها مدينة بجاية سنة 1510 ثم بقية المدن الساحلية ، ومع ذلك، نجحت الجزائر، بفضل دعم عروج وإخوته، في استرجاع أغلب المدن التي كانت قد احتلتها إسبانيا، حيث حرروا حصن البينيون سنة 1529م، بجاية سنة 1555م، مستغانم 1558م[4]، إلا أن وهران والمرسى الكبير ظل محور الصراع بين البلدين، لكن الجزائر لم تتوقف عن محاولاتها المتكررة لإستعادة هاتين المدينتين وتوجت هذه الجهود في بداية القرن الثامن عشر تحديدا في عام 1708م بإستعادة وهران لكن سرعان ما عادت المدينة تحت السيطرة الإسبانية في عام 1732م مما أدى إلى إستمرار التوتر بين البلدين. وقد تجسدت هذه التوترات في الحملات الإسبانية المتكررة في الربع الأخير من نفس القرن[5] والمتمثلة في حملة الكونت أوريلي عام 1775م بقيادة حاكم مدريد الكونت أوريلي

[1] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 121.
[2] -شالر ويليام: المرجع السابق، ص 150.
[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 126.
[4] -مولود قائم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 129.
[5] -بن موقفي، محمد: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200 هـ-1786م/ 1245هـ-1830م)، مذكرة شهادة الماجيستر في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، 2010م-2011م، ص 55.

Le comte Oreilly[1]، وكذلك حملة ودن أنطونيو عام 1783م بقيادة أنطونيو دوبارسولو[2] وقد أدى فشل هذه الحملات إلى إجبار إسبانيا على إعادة النظر في سياستها تجاه الجزائر وأدركت الحاجة إلى إتباع أساليب جديدة تعتمد على السياسة والدبلوماسية لإنهاء حالة التوتر. وقد سعت إسبانيا إلى إقناع الجزائر بضرورة التوصل إلى معاهدة سلام ودخلت في سلسلة من الإتصالات غير المباشرة[3] حيث في 5 أوت 1785م جاء وفد إسباني إلى الجزائر للتفاوض وعقد معاهدة سلم ولكن الداي محمد عثمان رفض عقد معاهدة معهم ودامت المفاوضات سنة كاملة أين تمكن الطرفان من عقد معاهدة سلم وصداقة في 14 جوان 1786م[4] لكن رغم ما توصل إليه البلدان بعد إبرام معاهدة 1786م وطي صفحة الصراع التاريخي بينهما إلا أن التوتر ظل قائما وخاصة من طرف الجزائر كون أن وهران والمرسى الكبير بقوا تحت الإحتلال الإسباني[5] حيث قال مولود قاسم نايت بلقاسم في هذا الصدد: "وحيث أن الإسبان لم ينفذوا إلتزامهم بالخروج من وهران والمرسى الكبير، فقد أمر الداي محمد عثمان بابه على الغرب محمد بن عثمان الكبير بشن حرب عليهم في وهران والمرسى الكبير وهكذا استمر الحال حتى ربيع وصيف 1791م حيث اشتدت المعارك التي كانت تقريبا يومية"[6]. فإثر هذه المعارك المستمرة بين البلدين وكذلك الزلزال الذي تعرضت له مدينة وهران عام 1790م الذي خرب ثلث المدينة قررت إسبانيا عندئذ بالتفاوض بصورة جدية وتم عقد معاهدة صلح بين البلدين[7] في يوم 12 سبتمبر 1791م بين الداي حسين والوفد الإسباني في الجزائر تتألف من ديباجة وتسعة مواد من أهمها المادة التي تحدثت عن جلاء الإسبان عن وهران، صادق عليها الملك كارلوس الرابع في 16 ديسمبر من نفس السنة[8] وكانت هذه المعاهدة مرهقة لإسبانيا حيث

---

[1] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 101.
[2] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص 102.
[3] -بن موقفي، محمد: المرجع السابق، ص 55.
[4] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 169.
[5] -فكاير عبد القادر: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و1791 ظروفهما وإنعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017، ص 412.
[6] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 175.
[7] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية، المرجع السابق، ص 103.
[8] -فكاير عبد القادر: المرجع السابق، ص 415.

تلزمها زيادة عن الجلاء بدفع ضريبة سنوية قدرها 120 ألف جنيه بالإضافة عن الهدايا وإرجاع كل من المدافع والذخائر والمعدات الحربية إلى وهران[1].

العلاقات الجزائرية-الدانماركية:

شهدت العلاقات الجزائرية-الدانماركية خلال القرن الثامن عشر مرحلة من السلم النسبي، تُوجت بإبرام معاهدتين [2]. معاهدة سلم وتجارة في 10 ماي 1746 بين الداي بابا إبراهيم الصغير وملك بريطانيا كريستيان السادس. لكن رغم ذلك حاولت الدانمارك غزو الجزائر في أول محاولة لها في 1 جوان 1770، مدعية أن بعض رياس البحر الجزائريين تسببوا في أضرار للبحرية، لكن الأميرال كاس بمجرد اقترابه من ميناء الجزائر لاحظ قوة المدفعية الجزائرية، مما دفعه إلى الانسحاب بعد دفع إتاوة كبيرة. وفي عام 1771، كرر الدنماركيون حملتهم ضد الجزائر، لكنهم تعرضوا لهزيمة قاسية مما أجبر ملكهم على توقيع معاهدة سلم جديدة مع الجزائر بعد دفع إتاوات باهظة. وهكذا استمرت العلاقات بين البلدين تتأرجح بين السلم والحرب حتى انضمت الدانمارك إلى الحلف السباعي عام 1814م[3].

لقد ساهمت حركة الجهاد البحري التي مارستها الجزائر خلال العهد الذهبي للحرية في فرض إتاوات وهدايا إلزامية على الدول الأوروبية، مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط، مع تقديم امتيازات وتخفيضات ملحوظة على الرسوم الجمركية، وتمثلت الإتاوات الدانماركية للجزائريين بين 1798م-1805م في ذخائر عسكرية كالبارود والحديد والرصاص والنحاس والخشب، التي تحتاج إليها البحرية الجزائرية آنذاك [4].

ح- العلاقات الجزائرية – النمساوية:

حرص السلطان العثماني مصطفى الثالث على توطيد العلاقات مع الإمبراطورية النمساوية، نظرًا لموقعها الجغرافي المحاذي للباب العالي، رغم امتناعها عن دفع الضرائب المفروضة. وقد انعكس هذا التوجه في السياسة الخارجية العثمانية على الولايات التابعة، إذ وجّه السلطان رسالة إلى الداي علي شاوش يحثه فيها على ضرورة إبرام معاهدة سلام مع النمسا، تتضمن التزام الجزائر بعدم التعرض لسفنها من قِبل رياس البحر في الأوجاق الغربي.

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 176.
[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 91.
[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 100.
[4] -رابح كنتور: العلاقات الجزائرية الخارجية ...، المرجع السابق، ص 156.

وفي هذا السياق، أصدر السلطان فرمانًا سنة 1758م يأمر فيه الداي بالسعي نحو سياسة مسالمة ومصالحة مع النمسا."

وطلب السلطان من الباب العالي إرسال ثلاث نسخ من المعاهدة: نسخة إلى الأوجاق الجزائري، وأخرى إلى القنصل النمساوي، وثالثة تُحفظ في أرشيف الباب العالي. غير أن الداي علي شاوش لم يلتزم بذلك، واحتفظ بالنسخة الوحيدة في ديوان الأوجاق. وقد استندت هذه العلاقة الخاصة بين الجزائر والنمسا إلى اتفاق غير معلن، يقوم على امتناع النمسا عن دفع الضرائب مقابل تمتعها بالحماية من هجمات الأساطيل الجزائرية والغربية، وذلك في إطار التنسيق مع الباب العالي [1].

د- العلاقات الجزائرية- السويدية:

اتسمت العلاقات الجزائرية-السويدية بطابع من السلم والصداقة [2]، فقد ساهم نشاط القبطان البحري كرد عبدي في تصاعد عمليات الجهاد البحري، مما دفع السويد إلى الدخول في مفاوضات من أجل توقيع اتفاق سلام، توج بمعاهدة سنة 1729.

وقد نصت المعاهدة الموقعة على إرساء السلام والصداقة بين البلدين، ووقف أعمال القرصنة وضمان حرية التجارة، كما تضمنت المعاهدة إعفاء السلع المتعلقة بصناعة الأسلحة، والأسلحة الجاهزة من الرسوم الجمركية، كما نصت على تسهيل عملية فدية الأسرى أو العبيد السويديين في الجزائر، مع منح القنصل السويدي صلاحية الفصل في النزاعات التي تنشأ بين مواطنيه في الجزائر [3].

فإثر هذه المعاهدة استمر البلدين في حالة سلم حتى تولى الداي حسن باشا الحكم 1790، فنقض المعاهدة مع السويد دون أي مبرر [4]. وفي 25 ماي 1792م قام الداي حسن بإبرام معاهدة ثانية مع السويد وذلك في عهد غوستاف أدولف الرابع وهي تجديد للمعاهدة الأولى [5].

---

[1] -صليحة جبار: الجزائر في عهد الداي علي باشا 1754م- 1766م، مذكرة ماجستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر2 ، 2010م-2011م، ص ص 142-143.

[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 102.

[3] -صالح عباد: المرجع السابق، ص 155.

[4] -أحمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تق: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م، ص 82.

[5] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 114.

ر- العلاقات الجزائرية – الهولندية:

على الرغم من أن الهولنديين بعيدون عن منطقة البحر المتوسط إلا أنهم قاموا بنقل أساطيلهم إلى هذا البحر، وشاركوا بشكل مكثف في نشاطاتهم البحرية في مياهه الواسعة. كان الأوروبيون يمارسون القرصنة البحرية التي كانت تدر عليهم أموالا طائلة، بالإضافة إلى محاربتهم للجزائر والدول المغاربية الأخرى والدولة العثمانية، ومع ذلك تكبدوا خسائر كبيرة على يد القوات البحرية الجزائرية، وتفاقمت مصائبهم بعد وفاة الأميرال رويتو مما اضطرهم إلى إبرام صلح مجحف مع الجزائر في عام 1679م، حيث تعهدوا بتزويدها بالمدافع الكبيرة وركائزها اللازمة، وذخائر الحرب بالإضافة إلى وسائل أخرى مثل 40 صاريا و500 برميل من البارود و5000 قذيفة مدفع وحبال وقلاع للسفن ومركب محمل بالكابلات على أن تجدد هذه المعاهدة سنويا[1].

وبعد مرور أقل من عشر سنوات قررت هولندا التوقف عن تقديم الهدايا والإتاوات، هذا الأمر دفع الداي حسين ميزومورتو في عام 1686م إلى إغراق بعض السفن الهولندية في البحر الأبيض المتوسط بعد أن صادر حمولتها، ردت هولندا على ذلك بفرض مقاطعة ومنع السفن الجزائرية من الرسو في موانئها، ومع ذلك تمكنت الجزائر من تعويض ذلك من خلال كسب ود الملك البريطاني الذي سمح للسفن الجزائرية بدخول موانئ بلاده.

بعد أن ادعت هولندا خسارتها لأكثر من ثلاثين سفينة تجارية كبيرة كانت محملة ببضائع ثمينة، اضطرت إلى إعادة بناء علاقاتها مع الجزائر من خلال تقديم الإتاوات والهدايا، مما أدى إلى تجديد معاهدة السلام معها عام 1712م [2].

-2العلاقات الجزائرية – الأمريكية:

ربطت الجزائر علاقات سياسية مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم عقد ثلاث معاهدات صلح وصداقة معها [3]، حيث سعيت الو.م.أ إلى تعزيز علاقاتها مع إيالة الجزائر

[1] -بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر الخارجية ....، المرجع السابق، ص ص 83-84.
[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 115.
[3] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 105.

كون أن هذه الأخير تعد من أوائل الدول التي اعترفت بالاستقلال الأمريكي، ولهذا فمن الطبيعي أن تكون العلاقات فيما بينها جيدة ولكن على الرغم من طيبة العلاقة ألا أنها تخللتها بعض الصدمات [1].

فبعد أن حصلت الو.م.أ على الاستقلال عن بريطانيا في 4 جويلية 1776م، أصبحت الو.م.أ تخوض مغامرات بين الحين والآخر لعبور المضيقين، وغالبا ما كانت تنجح في ذلك إما من خلال شراء جوازات سفر عادية أو مزورة [2]. ومن هنا بدأت الأزمة الجزائرية الأمريكية بعدما أعلنت الجزائر الحرب على الو.م.أ بإرسال سفنها إلى المحيط الأطلسي لأسر السفن الأمريكية، ولم يكن للجزائريين معلومات عن الأمريكيين سوى أنهم تمردوا ضد بريطانيا التي كانت تربطهما معاهدة صداقة مع الجزائر، فكانت النتيجة الفورية هو أسر سفينتين أمريكيتين Maria من بوستون و Dauphin أو Dolphin من فيلاديفيا وذلك في 25 و30 أو 1 أوت 1785[3].

وفي هذا السياق، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الدخول على خط الصراع، وسعت إلى تشكيل جبهة أوروبية-أمريكية ضد الجزائر، إلا أن محاولاتها باءت بالفشل، نظرًا لعدم تجاوب الدول الأوروبية معها، وذلك بسبب التحولات التي شهدها العالم آنذاك، وعلى رأسها انفصال المستعمرات البريطانية في العالم الجديد وتحوّلها إلى جمهوريات مستقلة، مما جعل الموقف الأوروبي حذرًا من التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة التي كانت تمثل نموذجًا جديدًا ومؤثرًا في المنطقة. وأثناء رئاسة جورج واشنطن[*] للولايات المتحدة الامريكية، وبعد فشلها في تشكيل تحالف أمريكي-أوروبي موجّه ضد الدول المغاربة، إلى جانب عدم نجاح جميع محاولاتها في استخدام القوة العسكرية ضد الجزائر، اضطرت واشنطن إلى انتهاج المسار الدبلوماسي والتفاوضي للتعامل مع الإيالة الجزائرية [4].

---

[1] -لونيسي رابح: العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ، مجلة عصور، العدد 01، جامعة وهران – السانية، 2010، ص 21.

[2] -ويلسون جيمس: أسرى الأمريكان في الجزائر (1785م-1797م)، تر: علي تابليت، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2007، ص 69.

[3] -تابليت علي: العلاقات الجزائرية الأمريكية، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013، ص 153.

-*جورج واشنطن: أول رئيس الو.م.أ (1789م-1799م) كان خصما عنيدا للإنفصاليين، ثم قاد الثورة التحريرية الأمريكية كما أبرم أول معاهدة بين الجزائر الو.م.أ.

[4] -بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ...، المرجع السابق، ص 59.

ففي عام 1792م، اقترح الرئيس الأمريكي إبرام معاهدة مع الجزائر، شريطة ألا تتعدى نفقاتها أكثر من 000 40 دولار كندية مقابل إطلاق سراح ثلاثة عشر أسيرا أمريكيا، إضافة إلى 000 25 دولار سنويا كجزية [1]. وقد قبل مجلس الشيوخ الأمريكي هذه الفكرة نظرا لإخفاق المحاولات الحربية [2]. فأسندت المفاوضات إلى الأميرال "بول جونس"، واعتبرت هذه المفاوضات جد سرية لكن لسوء الحظ مات جونس وحل محله "بيركلي"، الذي مات هو الآخر في لشبونة، ما أدى إلى مزيد من التأخير في سير المفاوضات .

في هذا السياق، كُلّف العقيد 'ديفيد همفريز'، السفير الأمريكي لدى البرتغال، بصفته وزيرا مفوضا، بإجراء المفاوضات مع الجزائر، غير أنه لم يتمكن من دخولها، حيث رفض الداي استقباله، رغم محاولاته المتكررة أثناء تواجده في جنوب إسباني. لم يأتي همفريز إطلاقا إلى الجزائر [3]، حيث قال مولود قاسم نايت بلقاسم في هذا الصدد:" رفض الداي حسن عقد معاهدة مع الأمريكان حتى لو دفعوا له الملايين"[4]، فهذا القرار من طرف الداي أثر على التجارة البحرية الأمريكية، كونها أصبحت مهددة في المحيط الأطلسي. وجاء ذلك في سياق توقيع الجزائر هدنة مؤقتة مع البرتغال لمدة عام، ما أدى إلى انسحاب السفن البرتغالية من مضيق جبل طارق، وفتح المجال أمام السفن الجزائرية لعبور المحيط الأطلسي. وفعلاً، خرجت وحدات بحرية جزائرية فورًا إلى المحيط، وأسفرت عملياتها عن أسر 11 سفينة أمريكية [5].

في 2 جانفي 1794م، أصدر مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا بإنشاء أسطول حربي بحري، هدفه التصدي للخطر الذي كانت تشكله البحرية الجزائرية على السفن الأمريكية [6]، غير أن القرار تضمّن بندًا ينص على إمكانية تعليق تنفيذ المشروع في حال التوصل إلى اتفاق سلمي مع الجزائر [7]. ففي 5 سبتمبر 1795 تم توقيع معاهدة صداقة وسلم بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، وأمضيت من طرف داي الجزائر بابا حسن والمبعوث الأمريكي جوزيف دونالدسون، إلى جانب القنصل العام الأمريكي في الجزائر ويليام شالر، بتفويض خاص من

---

[1] -تابليت علي: المرجع السابق، ص 92.
[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 227.
[3] -تابليت علي: المرجع السابق، ص ص 92-93.
[4] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 227.
[5] -تابليت علي: المرجع السابق، ص 93.
[6] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 227.
[7] -بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ...، المرجع السابق، ص 60.

الرئيس جورج واشنطن [1]. وبمقتضاها يلتزم الأمريكيون بدفع ضريبة سنوية قدرها 12 000 سلطاني ذهب أي ما يعادل 64 800 فرنك دون انقطاع إلى غاية 1812م [2]. وتتضمن هذه المعاهدة ثلاث فوائد رئيسية وتتمثل في: -- إطلاق سراح الأسرى الأمريكان في الجزائر، - إقامة سلم مع أقوى بلدان المغرب وأخطرها شأنا، -توسط الجزائر بطلب من أمريكا لدى كل من حمودة باشا باي تونس ومحمد يوسف كرمنلي باي طرابلس لعقد معاهدة سلم معهما بضمان داي الجزائر.

وقد قال اروين في كتابه "تاريخ العلاقات الدبلوماسية الأمريكية البربروسية" حول هذه المعاهدة بأنها تتضمن تضحية في الكرامة القومية للولايات المتحدة الأمريكية، مرهقة لماليتها [3].

المبحث الثاني: العلاقات الجزائرية مع الدولة العثمانية والدول الإفريقية.

-1العلاقة الجزائرية مع الدولة العثمانية:

تميزت العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية بطابعين مميزين وهما:

- علاقات التعاون والمساعدة المتبادلة، وذلك من خلال مساهمة البحرية الجزائرية في إنقاذ البحرية العثمانية في الحروب التي خاضتها في أوروبا، وذلك في إطار التضامن والجهاد ضد التكتلات الأوروبية الصليبية[4].

- أما الطابع الثاني فيتمثل في استقلالية الجزائر، حيث استقلت الجزائر تماما عن الدولة العثمانية منذ عام 1711م، حيث يظهر اسم الجزائر في العديد من نصوص المعاهدات والمراسلات التي كانت تجرى بين الجزائر والدول الأوروبية الأخرى. فخلال الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية ضد التكتلات الأوروبية كانت الجزائر تتصرف كجزء من الخلافة العثمانية، ومع ذلك في الظروف العادية كانت الجزائر تتعامل مع الخلافة العثمانية بكل استقلالية وسيادة [5].

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 229.
[2] -تابليت علي: رايس حميدو ....، المرجع السابق، ص 26.
[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 232.
[4] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق: ص 80.
[5] -نفسه: ص 81-82.

بعد استقلال الجزائر عن الباب العالي أصبحت في هذه المرحلة لا يربطها بالدولة العثمانية سوى روابط دينية، فحكامها أصبحوا يعتبرون أنفسهم كحلفاء للباب العالي، فهم لا يتعاملون مع الدول الأوروبية باسم القسطنطينية، بل يتصلون بالأوروبيين مباشرة، كما أن ممثلي الدول الأوروبية لدى الجزائر أصبحوا يتجاهلون السيادة العثمانية في تعاملهم مع الجزائر، كما يظهر لنا مدى استقلال الكيان الجزائري عن الدولة العثمانية في إلغاء منصب الباشا الذي فرضه السلاطين على الدايات[1].

منذ سنة 1671م ومع بداية حكم الدايات، بدأت علاقة الجزائر بالدولة العثمانية تأخذ طابعا شكليا أكثر منه فعليا. فقد أصبح ارتباط الإيالة الجزائرية بالباب العالي يقتصر على مظاهر رمزية ودينية، دون أن تكون هناك سلطة مباشرة للعثمانيين على القرارات السياسية أو العسكرية التي تتخذها الجزائر داخليا أو خارجيا. وكان تدخل الدولة العثمانية يقتصر على إصدار "الفرمانات السلطانية" التي تُعد بمثابة مرسوم شرفي يمنح الشرعية الاسمية لتنصيب الداي الجديد، لكن هذا الإجراء لم يكن يتجاوز الطابع البروتوكولي، لأن اختيار الدايات كان يتم داخل الجزائر من قبل الديوان المحلي، دون أي تدخل مباشر من إسطنبول [2].

على الرغم من ذلك فإن الدايات لم يتنكروا لسيادة السلطان مادامت السيادة إسمية لا تقيد حريتهم في التصرف. فقد كان الأمر يقتصر على أن يرسل سفيرا يبلغ السلطان انتخابه لهذا المنصب ويتلقى منه قفطان الشرف وفرمانا بتسميته باشا[3]، كون أنهم كانوا حريصين على إرسال السلطان العثماني لفرمان التولية من أجل تعزيز شرعية الحكم[4]، كما كان الدايات يرسلون وفود تهنئة عند تولي الحكم سلطان عثماني جديد، أما من جهة الدولة العثمانية، فقد قبل السلاطين العثمانيون بهذا الأمر ، ما داموا لا يملكون القوة اللازمة لفرض كلمتهم، وقد كانت الجزائر تشترك في حروب الدولة العثمانية مثل ما حدث في الحروب العثمانية الروسية خلال (1768م-1774م) [5]، وفي هذا الصدد يقول الشريف الزهار: "... بعث السلطان

[1] -سعيدوني ناصر الدين: الجزائر، النظام المالي....، المرجع السابق، ص 22-23.
[2] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 78.
[3] -محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 72.
[4] -بن قصاير عبد الرؤوف: المرجع السابق، ص 244.
[5] -محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 72.

مصطفى بن السلطان أحمد العثماني رحمهما الله بطلب المراكب الجهادية الإسلامية إلى إستامبول وطلب كذلك مراكب تونس وذلك سنة 1183هـ، فامتثل مولانا الباشا لأمر السلطان وأمر أيده الله بإصلاح خمسة مراكب، وأعطاها ما تحتاجه وتوجهت مصحوبة بالسلامة والظفر... [1]، وكانت تتلقى مقابل ذلك بنودا إنكشاريين بالإضافة إلى المعونات المالية لتقوية البحرية الجزائرية[2].

ويمكن أن نذكر ما قام به علي خوجة سنة 1811م، حيث قرر التخلص من سيطرة الأوجاق، الذين كانوا يُعتبرون آخر ما يربط الباب العالي بالجزائر. فغادر الجنينة، وانتقل إلى القصبة مستعينًا بالكراغلة وزواوة، وأشركهم في الحكم، وأعاد عددًا من الجنود الأتراك إلى إسطنبول.

فعرفت بذلك الجزائر تحولات سياسية جذرية في نظام الحكم، وانحلت بذلك أواصر العلاقات الودية بين السلطان وحكومة الجزائر. غير أن هذه المحاولة كانت متأخرة بسبب وفاة علي خوجة بالطاعون [3].

فلذلك ظلت العلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية مستمرة لحاجة الجزائر لها، ولعل هذا ما حال دون القطيعة مع السلطة العثمانية [4]. كما أن أهم ما ميز سياسة الجزائر الخارجية في هذه الفترة هو الصرامة والحرم تجاه الدول الأوروبية، إذ كانت لا تعترف بسيادة ووساطة الدولة العثمانية من خلال الدايات الذين رفضوا عدة مرات تدخلات ووساطات الباب العالي لصالح الدول الأوروبية، والتي أجبرت على عقد المعاهدات مع الجزائر مباشرة دون العودة إلى الدولة العثمانية [5] ويقول المؤرخ الفرنسي "غارو" (Garrot): "إن تبعية إيالة الجزائر للخلافة العثمانية مجرد تبعية إسمية"[6].

ففي الكثير من المرات قام دايات الجزائر بالرد بعنف على مبعوثي الخلفاء العثمانيين، بل وقاموا بقصف سفنهم عند مغادرة ميناء الجزائر عندما كانوا يأتون للتوسط بينها وبين الدول

[1] -الزهار الشريف: المرجع السابق، ص 28.
[2] -محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 72.
[3] -أيت حبوش حميد: معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية، مجلة عصور جديدة، العدد 32-33، جامعة وهران، 2017، ص 86.
[4] -سعيدوني ناصر الدين: منطلقات وآفاق للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 172.
[5] -كنتور رابح: المرجع السابق، ص 147.
[6] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 83.

الأوروبية، [1]. فالعلاقة بين الجزائر والدولة العثمانية تتميز بتبادل المنافع وتضامن في مواجهة العدو مع الحفاظ على صلاحياتها في اتخاذ قراراتها [2].

-2علاقات الجزائر بالدول المغاربية (تونس والمغرب الاقصى آنموذجا):

أ- العلاقة الجزائرية - التونسية:

كانت العلاقات الجزائرية التونسية تتراوح بين السلم والتعاون تارة والعداء والحروب والصراع تارة أخرى مما أدى إلى انعدام التوازن في العلاقات بين البلدين [3]. حيث كانت تونس في بداياتها تحت سيطرة الجزائر، خاصة بعد تحريرها من الاحتلال الإسباني عام 1574م، وقد تدخل دايات الجزائر في الشؤون الداخلية لتونس معتبرين إياها إقليما تابعا لهم. لكن تونس كانت ترفض هذا التدخل، حيث كانت لديها طموحات في ضم قسنطينة لأنها كانت تعتبر نفسها الوريث الشرعي للحكم الحفصي [4].

كما يمكن إرجاع أسباب هذا العداء والصراع على النفوذ بين حكام الإيالتين إلى مشاكل الحدود [5]، والذي أدى إلى العداء بين الطرفين وإثارة الفتن [6]، فهذا الأمر أدى إلى إبرام معاهدة بين الجزائر وتونس عام 1614م، تم خلالها تحديد الحدود الفاصلة بين البلدين، إلا أن عدم التزام الطرفين بها تسبب في حرب 1625م وتم تجديد المعاهدة عام 1628م [7].

كما أن بايات تونس رفضوا أن يكونوا أتباعا لحكام الجزائر [8]، كونهم يعتبرون أنفسهم متساوين مع الحكام الأتراك في الجزائر، وكانوا يرون أن العلاقة الحقيقية والتبعية يجب أن تكون مباشرة مع الباب العالي، وليس مع الجزائر. هذا التغيير في الموقف التونسي تجاه الجزائر دفع الداي شعبان إلى غزو تونس عام 1694م، بهدف تأديبها. وقد شهدت العلاقات الجزائرية التونسية حملات متكررة، وهو ما طبع هذه العلاقة في بعض الفترات. وعند التدقيق في هذه الحملات العسكرية على تونس، نجد أن دوافعها كانت في الغالب

---

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق ص 85.
[2] -أيت حبوش حميد: المرجع السابق، ص 81.
[3] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 95.
[4] -سماعيلي علواش زوليخة: تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الإستقلال، ط1، دار دزاير، الجزائر، 2013م، ص 236.
[5] -محمد خير فارس: المرجع السابق، ص 108.
[6] -سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي المهدي: المرجع السابق، ص 42.
[7] -شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري ...، المرجع السابق، ص 13.
[8] -سعد الله أبو القاسم: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، 1990، ص 321.

ظرفية، وسرعان ما تنتهي لتعود العلاقات إلى طبيعتها. فكانت تلك الحروب عادة ما تُنهي باتفاقيات صلح [1].

وقد تجسد العداء الصريح بإقدام مراد باي تونس عام 1701م بالهجوم على قسنطينة وحاصرها لخمسة أشهر بدعم من خليل باي حاكم طرابلس، واضطر في النهاية الباي إبراهيم الشريف خليفة مراد باي لعقد صلح مع الجزائر 1702م، ثم وقع اشتباك بين الباي إبراهيم الشريف والداي مصطفى باشا قرب مدينة الكاف نتيجة النزاع على جزيرة زئيرة التي ضمها الباب العالي إلى الجزائر عام 1704م، ثم استقرت الأوضاع خلال القرن الثامن عشر[2]، حيث بعد أن تولى الداي علي شاوش الحكم عرفت العلاقات الجزائرية التونسية في عهده الصلح والسلم والاستقرار[3]،وتواصلت هذه العلاقة الجيدة حتى في عهد كرد عبدي، حيث اتسمت فترته بالتعاون العسكري بين الجزائر وتونس، وذلك من خلال القضاء على التمردات القبلية الداخلية. فكان الاصطدام مع قبيلة الحنانشة سنة 1724م، وهذا ما أثّر سلبًا على هذه العلاقات [4].

كما كان في بعض الأحيان، عند نشوب نزاعات بين بايات تونس كانوا يلجؤون إلى بايات الجزائر للمساعدة، مما جعل بعض الدايات يستغلون هذا الوضع ويشترطون جزية سنوية من تونس للجزائر مقابل التدخل والمساعدة في حل النزاعات. وقد أدى ذلك إلى اختلاف السياسات التونسية والجزائرية، وظهور بعض مظاهر البغض. فكلما قويت حكومة في تونس، كان التوسع على الحدود هدفها [5].

فخلال الفترة الممتدة بين (1756م-1805م) بقيت الجزائر تهمين على تونس، ويعود السبب في ذلك الى السياسة التي اتبعتها دايات الجزائر لمدة خمسين عاما، والمتمثلة في إلزام إيالة تونس بالوفاء للشروط المفروضة عليها من طرف الجزائر، وتبعيتها لها منذ الحملة الجزائرية العسكرية الناجحة على تونس سنة 1756م [6]. وفي سنة 1809م ظهر خلاف بين

---

[1] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 96.

[2] -كنتور رابح: المرجع السابق، ص 150.

[3]- H.D .Grammont , Op.Cit, 279

[4] -عميراوي آحميدة: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس آواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 25.

[5] -صلاح العقاد: المغرب العربي الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993م، ص 31.

[6] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 97.

تونس والجزائر دون أي مبرر يستدعي ظهور ذلك الخلاف، فقد لجأ بعض عساكر الأوجاق إلى تونس فطلب الداي بإعادتهم إلا أن باي تونس رفض تسليمهم للجزائر، فعرض الأمر على إسطنبول فأمر هذه الأخيرة تونس بإعادتهم للجزائر، ورغم ذلك رفض حكام تونس أوامر الباب العالي فاضطر السلطان للتأكيد على ذلك [1].

وخلال الفترة الممتدة بين (1815-1830م) شهدت العلاقة الجزائرية التونسية ميلا نحو السلام مع بعض التوترات البسيطة، وهذا يعود إلى الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الجزائر، وتدهور الأوضاع الداخلية بالإضافة إلى الأخطار الخارجية التي كانت تهدد البلاد، فقد تميزت فترة حكم الداي عمر (1815م-1817م)، بعلاقات ودية وسلمية مع تونس بسبب انشغاله بمواجهة الغزو الخارجي، ومن ناحية أخرى مكافحة وباء الطاعون الذي تفشى بشكل كبير في الجزائر عام 1816م، مما أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية. في حين كان الداي علي خوجة الذي حكم الجزائر بعد الداي عمر لمدة عام واحد فقط إلى المصالحة مع بايات تونس [2]، وعقد الصلح معهم وذلك لضمان عدم وقوع مشاكل وحروب عند الحدود الفاصلة بين الإيالتين، لكن بعد اغتياله نقض الجزائريين هذا الصلح المنعقد عام 1817م، والذي سبب في تصدع العلاقات الجزائرية التونسية، وباشر التونسيون بتحضير حملة على الجزائر في 7 فيفري 1821، لكن لم يحالفهم الحظ وعادوا إلى حلق الواد[3].

فبسبب التنافر الكبير بين الإيالتين والصراع الدامي [4]، تدخلت الدولة العثمانية في عقد المصالحة بين تونس والجزائر، حيث أمر السلطان العثماني محمود الثاني بعقد صلح بين الطرفين، ولكن لم يتلقى استجابة لذلك، إلا في عهد الداي حسين (1818م-1830م)، حيث لم يتم توقيع الصلح إلا في 20 مارس 1821م[5]، واتفقا على رد جميع ما أخذ للتونسيين[6] وإخماد نار الحرب بينهما وعقد الصلح النهائي بينهما[7].

---

[1] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 624.

[2] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 97.

[3] -أحمد بن أبي الضياف: إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الزمان، ج3، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس،1977م، ص133

[4] -شوقي عطا الله الجمل: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، ط1، ملتومه للطبع والنشر، القاهرة، 1977، ص 113.

[5] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 97-98.

[6] .-أحمد بن أبي الضياف: المصدر السابق، ص133.

[7] -خلاصي علي: قصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007، ص 24.

ب-علاقة الجزائر بالمغرب الأقصى:

شهدت العلاقات الجزائرية المغربية أحداث متباينة حسب قوة وضعف القوى السياسية المسيطرة في البلدين، وبسبب طبيعة أنظمة الحكم واختلاف الأهداف تتقلب العلاقات بينهما، فتارة تميل نحو السلام والتعاون، وتارة أخرى تنزلق نحو التوتر والنزاعات المسلحة [1]. وقد تسببت التدخلات والاعتداءات المغربية على الجزائر بشكل مباشر أو غير مباشر في توتر العلاقات في كثير من الأحيان [2]. مثلما حدث في عهد السلطان مولاي إسماعيل بن الشريف العلوي الذي حرض سكان تلمسان على الثورة ضد السلطة العثمانية، فوجه حملة عسكرية على قبيلة سقونة تمهيد للإستيلاء على تلمسان عام 1674م [3]. إلا أن العثمانيين تصدوا لهذه الحملة، لم يستطع السلطان إسماعيل تقبل هزيمته أمام الجزائر فقام بتوقيع اتفاقية التحالف مع المغرب وفرنسا في عام 1682م، بهدف السيطرة على تلمسان، فوجه حملة عسكرية ضدها بعدما أنشأ حصونا وقلاعا عسكرية شرقي وادي ملوية، لكن الجيش الجزائري تمكن من صده للحملة، وفي نفس العام قاد الأسطول الفرنسي حملة ضد الجزائر تحت قيادة دوكسن، لكن الداي حسين تصدى لها. وعلى الرغم من هذه الهزائم المتكررة للسلطان المغربي أمام الجزائر إلا أنه استمر في سعيه للتوسع على حساب الأراضي الجزائرية [4].

في عام 1691م، وجه مولاي إسماعيل حملة عسكرية ضد مدينة وهران الجزائرية للإستيلاء عليها، فاعترضته الحامية الجزائرية وباغتته القوات العثمانية بمدفعيتها فتراجع بقواته بعد خسائر جسيمة في الأفراد، وتم إبرام معاهدة وجدة التي أبقت مناطق النفوذ على حالها [5]. وفي عام 1692م، حاول السلطان المغربي محاصرة الوجود العثماني في الجزائر بالاتفاق مع باي تونس المعادي لحكام الجزائر، إلا أن عدم التنسيق المنظم بين تحركات قوتهما في الوقت المحدد، استطاع حكام الجزائر الرد على الهجوم التونسي وإبعاده، ثم التفتوا إلى القوات المغربية وأوقعوا الهزيمة بها، مما أدى بمولاي إسماعيل بطلب الصلح وعقد الهدنة [6].

---

[1] -بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر والمغرب 923-1069 هـ/ 1518م-1659م، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة أم القرى، دمشق، 1923م، ص 144.

[2] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 98.

[3] -الزياني أبو القاسم أحمد: الترجمان المغرب عند المشرق والمغرب، ج2، تح: هوداس، باريس، 1868، ص 383.

[4] -كنتور رابح: المرجع السابق، ص 151.

[5] -داهش محمد علي: العلاقات المغربية العثمانية (1650م-1830م)، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية، ع 18، جامعة قطر، 1995م، ص 165.

[6] -دامش محمد علي: المرجع السابق، ص 166.

بعد مرور سنة على صلح وجدة استغل السلطان إسماعيل انشغال الداي شعبان بحربه ضد محمد باي تونس، ونقض المعاهدة إذ أرسل حملة عسكرية من مدينة فاس للإغارة على قبائل الحدود المغربية الجزائرية لكنها انتهت بالفشل [1]، توقفت الغارات المغربية على الجزائر لعقود من الزمن، وفي مطلع القرن التاسع عشر اندلعت ثورات محلية ضد السلطة العثمانية بالجزائر، فوجه السلطان المغربي مولاي سليمان حملات عسكرية على الجنوب الغربي الجزائري لكنها فشلت كسابقتها [2].

كما استغل المغرب عام 1805م ثورة أهالي تلمسان ضد الأتراك، لتحقيق أهدافه التوسعية في الغرب الجزائري وجنوبه، وقد شاركت عدة قبائل مغربية في هذا التوجه بتواطؤ من السلطان المغربي المولى سليمان الذي دعم الثائر من الدرقاويين على باي وهران، حيث قام هذا الأخير بقمع هذا التمرد، كما شن المولى سليمان عدة حملات عسكرية على الجيش الجزائري وتمكن من هزيمته في أكثر من مرة. ونتيجة لذلك سعت الجزائر للرد على تلك الهزائم من خلال توجيه ضربة للمملكة المغربية من خلال حملة باي وهران باءت بالفشل، مما دفع الجزائر إلى اعتماد سياسة السلم والتفاوض مع المغرب [3].

كما كان أهل تلمسان قد ثاروا وخلعوا طاعة الأتراك، وأعلنوا مبايعتهم للسلطان المولى سليمان. لكن هذا الأخير لم ينتهز الفرصة ليعلن ضم تلمسان إلى المغرب، بل أرسل قائده أبا السرور عياد بن أبي سفرة الودبي ليصلح بين الأتراك وأهل تلمسان، وقد نجح في ذلك [4].

من هنا بدأت مرحلة علاقات ودية وطيبة بين الجزائر والمغرب، ولدعم هذه العلاقات الطيبة أرسل الداي عمر باشا محمد العنابي كرسول إلى السلطان المغربي المولى سليمان، طالبا منه تقديم دعم عسكري، ومساعدته في تجديد جيشه وتطوير أسطوله البحري، وقد استقبل السلطان المغربي مبعوث الداي بحفاوة، حيث أكرمه وأحسن وفادته، وقدم له المساعدات المالية

[1] -المكي جلول: مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب 1234-1847م، رسالة ماجيستر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م، ص 115.
[2] -كنتور رابح: المرجع السابق، ص 152.
[3] -صغيري سفيان: المرجع السابق، ص 98.
[4] -شوقي عطا الله الجمل: المرجع السابق، ص 231.

التي طلبها، وعاد محمد العنابي إلى الجزائر محملا بتلك المساعدات مما يعكس عمق العلاقات بين الجزائر [1].

في عام 1830م، عندما استولى الفرنسيون على مدينة الجزائر لجأ سكان تلمسان إلى سلطان المغرب، وأعلنوا ولاءهم له فوافق على ذلك وأصبحت المدينة تحت سلطته، ومع ذلك استمرت القوات العثمانية في ممارسة نفوذها على الحكم المغربي، وفي الوقت نفسه تعرضت المدينة للاحتلال الفرنسي، مما أدى إلى تراجع سلطان المغرب نتيجة للتفوق العسكري الفرنسي في هذه الأثناء وقف الشعب الجزائري في وجه القوات الفرنسية مما أطلق مرحلة جديدة في العلاقات بين المغرب والجزائر [2].

-3التعاون السياسي والتجاري مع الإمارات الإفريقية:

لقد لعبت القوافل التجارية الجزائرية دورا حضاريا بارزا سواء داخل البلاد أو خارجها، ويشير الباحث عبد الجليل التميمي إلى هذا الدور بقوله: "... فلا غرو إذن اليوم أن قلنا بأن التبادل التجاري كان أحد الروافد الأساسية التي عممت وجذرت هذا الارتباط العضوي للصلات الحضارية بين شعوب الصحراء وشمال إفريقيا وهو التبادل الذي لم يتح لغيرهم بهذه الأهمية والحجم ..." [3]. حيث كانت القوافل التجارية الجزائرية تغدو وتروح بين موانئ الشمال وأسواق واحات أعماق الصحراء الكبرى في تشاد والنيجر ومالي وإفريقيا الوسطى والسنيغال وغيرها وكان مرحب بها عند عودتها وهي محملة بتير الذهب وريش النعام والعبيد وغيرها من المنتجات والبضائع [4].

وكان الأمراء أيام مملكة سنغاي يستقبلون التجار بحفاوة ويهيئون لهم الأمن ويستدعونهم لحفلاتهم ويستقبلونهم في بلاطهم، ذلك كله نظير الأهمية الاقتصادية التي كانت تنتج عن مجيء التجار بأعداد كبيرة إلى سنفاي ومختلف المراكز التجارية الأخرى[5]. كما شكلت الطرق البرية الصلة الأساسية التي تربط الجزائر بالقارة الإفريقية خاصة امارات افريقيا جنوب

[1] -الشريف الزهار: المرجع السابق، ص 121.
[2] -داهش محمد علي: المرجع السابق، ص 171.
[3] -خفيان رشيد: الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12 هـ/ 17-18 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2013م/2014م، ص 95.
[4] -يحي بوعزيز: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، طبع دار الهدى، 2009م، ص 5.
[5] -أوزايد بالحاج بن عمر: العلاقات التجارية بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة غرداية، 2017م، ص 111.

الصحراء، من ناحية التجارة هناك عدة مسارات تصل بين المنطقتين، وقد تباين الباحثون والمؤرخون حول تواريخ هذه المسالك كما ركز بعضهم على أهمية مسارات معنية التي كانت وسيلة التواصل الاقتصادي والثقافي والسياسي في أواخرها لأن التجارة تعتبر أهم الروابط بين المناطق الجغرافية والشعوب والحضارات [1]. كما أشارت الدراسات التاريخية على أن المراكز التجارية تشكل القلب النابض لهذه العواصم الاقتصادية للإمارات الإفريقية، إذ ارتبطت بمختلف الطرق القوافل التجارية القادمة من الجزائر إذ كان للأسواق دورا كبيرا في الازدهار والرقي الاقتصادي إذ نشطت الصناعات الحرفية والنسيجية، المعيشية وتجارة الرقيق[2].

كما يمكن الإشارة إلى أن الجزائر خلال الفترة الحديثة كانت تمتلك شبكة من الطرق وفقا لمعايير ذلك العصر، تصل إلى معظم المراكز العمرانية وتربط بين مختلف المناطق مما يسهل حركة القوافل التجارية كما كانت تؤدي دورا في تصريف المنتجات الزراعية وتلبية احتياجات السكان اليومية ومع ذلك لم تكن هذه الشبكة تتضمن التقنيات المستخدمة في وسائل النقل في أوروبا في ذلك الوقت. فمسالك هذه القوافل التجارية لم تبق ثابتة عبر الحقب الزمنية فهناك ظروف سياسية وأمنية عملت على تغيير مسارها من فترة لأخرى، ولكن الاتجاهات عموما حافظت على ثباتها حيث المراكز التجارية لم تفقد مكانتها[3].

كما اتخذت السلطة الحاكمة في الجزائر خلال العهد العثماني مجموعة من الإجراءات لضمان الأمن للقوافل التجارية منها نذكر:

- تزويد القوافل بالأسلحة اللازمة للدفاع عن نفسها وإرغام المهاجمين على دفع تعويضات عن أي خسائر تتعرض لها.

- تشكيل القافلة من رجال أقوياء وشجعان مع تنويع إنتماءاتهم القبلية لزيادة عدد أنصارها وهذا ما جعل الإعتداء عليها.

---

[1] -شعباني نور الدين: علاقات ممالك السودان الغربي بدول المغرب الإسلامي وآثارها الحضارية بين القرنين 4-9 هـ / 10-15 م، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في تاريخ العلاقات بين السودان الغربي والمغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م-2006م، ص 107.

[2] -نارة عبد العزيز: تجارة القوافل بين الجزائر وطرابلس الغرب والسودان الغربي في العهد العثماني، جامعة الاغواط، أكتوبر 2019، ص05.

[3] -أوزايد بالحاج بن عمر: المرجع السابق، ص 110.

- فرض ضرائب متنوعة على العربات مثل: ضريبة العشر، المرور وإلزامهم بتقديم رجال لخدمة القافلة وإرشادها لضمان عدم إغلاق أسواق الشمال.

- تنظيم قوة شرطة صحراوية على طول طريق القافلة خلال رحلاتها لمراقبة البدو الرحل وإجراء استعلامات سريعة ومسبقة للإبلاغ القافلة بتحركات العصابات البدوية حتى تتمكن من إتخاذ الإحتياطات اللازمة وتنظيم دفاعها[1].

المبحث الثالث: قضية الأسرى وتأثيرها على العلاقات الخارجية الجزائرية.

-1نظام الأسرى كأداة ضغط في العلاقات الأوروبية:

كان للأسرى الأوروبيين دور كبير في علاقات الجزائر بأروبا، فكان الغرض من الحملات العسكرية التي شهدتها الجزائر كانت بسبب إطلاق سراح الأسرى وعقاب الجزائر بسبب نشاطها في البحر وشكل الأسرى الأوروبيون مسألة مهمة في العلاقات الجزائرية الأوروبية.

حيث شهد عدد الأسرى خلال القرن السابع عشر تطورا وارتفاعا كبيرا ويعود هذا إلى نشاط الغزو البحري حيث وصل عددهم إلى 25 ألفا أسير[2]، ولذلك أصبح نظام الأسرى يؤثر على العلاقات الأوربية وأصبحت الجزائر تستخدمه كأداة للضغط.

أ- مع إسبانيا:

كان الأسرى من أبرز المسائل التي تركت أثرا بالغا على العلاقات بين الجزائر وإسبانيا، حيث نجد أن تأثيرها في تلك الحقبة كانت بمثابة عامل تقارب وعامل تباعد بينهما.

حيث استمرت المناوشات البحرية بين الجزائر وإسبانيا ونتج عنها وقوع العديد من الأسرى في يد الجزائر[3] فمثلا في التحرير الأول لوهران والمرسى الكبير في سنة 1707م جهز الداي محمد بقطاش جيشا للهجوم على وهران ونجح في استعادتها كما استطاع أن يعتقل عددا كبيرا من الإسبان وقدر عددهم حوالي ألفي أسير وعلى رأسهم الحاكم الإسباني ميلكيوردي افيلانيدا[4] (Melchior de Avellaneda)، فكون أن هؤلاء الأسرى كانوا محل إهتمام الحكومة الإسبانية هذا ما جعلها تطلب من السلطان المغربي محمد بن عبد الله التوسط بينهما

[1] -أوزايد بالحاج بن عمر: المرجع السابق، ص 107.
[2] -سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي...، المرجع السابق، ص 65.
[3] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 115.
[4] -نفسه: ص 95.

وبين الجزائر لإطلاق سراح هؤلاء الأسرى الموجودين تحت نفوذ الحكومة الجزائرية، وكان عددهم يفوق بكثير ما عند الإسبان من الأسرى الجزائريين، على أن تكون المفادة رأس برأس وعلى حسب مراتبهم ومنازلهم في الإطار السياسي والعسكري. لكن الجزائر رفضت كل من المحاولتين، وفي المرة الثالثة استجابت لوساطته[1]، على أن يبعث من قبله من يمثلهم ليحضر هذه المفاداة ويكون تسليم الأسرى من الطرفين على يده وبمحضره. فجاء مركب الإسبان إلى الجزائر مشحونا بالأسرى الجزائريين وتم التبادل بـ 1600 أسير من كلا الطرفين[2] .

أدت قضية الأسرى الإسبان إلى تفاقم العلاقات بين الجانبين، مما استدعى بدء مفاوضات مباشرة مع الجزائر وتم التوصل من خلالها إلى إتفاق يقضي بتبادل الأسرى ،حيث اشترط الجزائريون على إسبانيا الإفراج عن جميع الأسرى المسلمين لديها مقابل إطلاق سراح الأسرى الإسبان، وبموجب هذا الإتفاق أطلقت إسبانيا سراح 1200 أسير مسلم مقابل 712 أسير إسباني وفي عام 1773م تم إعادة تطبيق هذه الإتفاقية حيث اشترطت الجزائر هذه المرة إطلاق سراح أسيرين مسلمين مقابل كل أسير إسباني. وبذلك أطلقت إسبانيا 160 أسير مقابل إطلاق الجزائريين 570 أسير من الإسبانيين[3]، لكن رغم هذا الإتفاق إستمرت النزاعات بين البلدين حيث تواصلت الهجمات في عرض البحر. وعادت السفن الجزائرية لمهاجمة السفن والسواحل الإسبانية، نتيجة للموقف العدائي الذي اتخذته إسبانيا وغالبا ما كانت السفن الجزائرية تعود من غاراتها محملة بالغنائم مما أدى إلى تجمع أكثر من 10 آلاف أسير في الجزائر. فلم يقتصر نشاط الداي بابا محمد عثمان على حصار الإسبان في وهران، بل شجع أيضا قادة البحر على مهاجمة السواحل الإسبانية[4] .

في ظل هذه الظروف قررت إسبانيا من شن حملتين عسكريتين وهما: حملة الكونت أوريلي 1775م والتي باءت بالفشل[5]، وحملة أنطونيو بارسلو 1783م[6] والتي انتهت بالصلح

---

[1] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 235.
[2] -نفسه: ص 225.
[3] -العسلي بسام: الجزائر والحملات الصليبية، ج2، ط2، دار النفائس، 1986، ص 134.
[4] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 241.
[5] -بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ...، المرجع السابق، ص 72.
[6] -نفسه، ص 73.

والتي استفادت منه الجزائر حيث كان يتواجد فيها 1350 أسير إسباني باعوا الأسير الواحد بـ 1000 ريال[1].

تعددت حوادث البحر بعد ذلك حتى عام 1812م حيث تصاعدت التوترات بين حكومتي الجزائر وإسبانيا خاصة بعد أن جاءت سفينة إسبانية إلى ميناء بونة محملة بمجموعة من البحارة وقد كانت هذه السفينة في وضعية مشبوهة غير قانونية مما أدى إلى تفاقم الوضع وتبادل التهم بين البلدين[2].

ب- مع فرنسا:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ عام 1792م توترا وعدم الاستقرار، حيث كانت مشكلة الأسرى من بين المشكلات التي أثرت في العلاقات بينهما، حيث في ولاية الداي الحاج محمد التريكي أول حكام الجزائر ألغى إتفاقية 1661م التي كانت بين الجزائر وفرنسا، وكما حدث في كثير من الأحيان كانت مشكلة الأسرى سبب وراء الخلاف الجديد، حيث جاءت المخالفة من طرف فرنسا حيث وقع سبعة جزائريين في الأسر لدى أحد أبناء مرسيليا ورغم أن الجزائر عرضت افتدائهم إلا أن حكومة باريس سعت للاستغلال هذه الفرصة لتعديل معاهدة 1660م، لتنص على عدم استرقاق الأسرى الفرنسيين إذ أخذوا من سفن غير فرنسية كون أن الفرنسيين كانوا يستخدمون أعلام دول أخرى للقرصنة،

استمرت المفاوضات بين الطرفين حول موضوع الأسرى خلال عام 1680م واقترحت[3] فرنسا أثناء المحادثات أن تتعهد الجزائر بعدم تزويد قراصنة سلا بالذخيرة أو شراء مسلوباتهم، وفي مقابل ذلك يتعهد ملك فرنسا لويس الرابع عشر بعد شراء المسترقين من ترك الجزائر لأسطوله[4]. وأبدا الجزائريين نيتهم في الوصول إلى إتفاق يرضي الطرفين، وذلك من خلال إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين المحتجزين في الجزائر إلا أن الفرنسيين رفضوا تسليم الأسرى المسلمين، هذا دفع بالجزائر إلى إعلان الحرب ضدهم في 18 أكتوبر 1681م[5] فقام الرياس بأسر 29 باخرة فرنسية و3000 شخص فرنسي وأودعودهم السجن كرد على الإجراء

[1] -آلتر عيز سامح: المرجع السابق، ص 545.
[2] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 310.
[3] -عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: المرجع السابق، ص 187.
[4] -نفسه: ص 188.
[5]- H.D De Grammont, Op.Cit : P 247.

الفرنسي[1]. لتقابلها فرنسا هي الأخرى بحملات عسكرية وقد حدد أهدافها من هذه الحملة إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين في الجزائر وخاصة الذين أسروا على ظهر المراكب الفرنسية وكذا تعويض الرعايا الفرنسيين عن الخسائر والإضرار التي لحقت بهم، ومنها نذكر:

- **حملة الأميرال دوكين الأولى 1682م:** في سنة 1682م أبحر دوكين على راس أسطول عظيم متوجها إلى الجزائر مع أوامر بتخريب المدنية عن آخرها، في 29 جويلية كان أمام الجزائر ورفض التفاوض، وقد جاء لمعاقبة الجزائر على مجازفتها في إعلان الحرب على فرنسا، واستمر قصف المدينة من 20 إلى 22 أوت ،وفي سبتمبر حاول الجزائريون الهجوم على السفن الحاملة للمدفع، لكنهم أجبروا على التراجع وطلب الداي شروطا، لكن دوكين رفض التفاوض ولم يستطيع احتلال المدينة في 12 سبتمبر وعاد الأسطول الفرنسي إلى فرنسا بنية الرجوع السنة القادمة[2].

- **جملة الأميرال دوكين الثانية 1683م:** عندما فشلت أهداف دوكين التي سعى إليها في حملته الأولى جهز حملة أخرى تكونت من 43 سفينة قادها من طولون يوم 6 ماي 1683م، وأرسل إلى القالة ليوافيه من هناك 400 شخصا فرنسيا العاملين في شركة الباستيون ليكونوا إلى جانبه، ووصل إلى المدينة يوم 18 جوان وأنذرا الداي بابا حسن بأن يفرج في الحال على جميع الأسرى الفرنسيين والأوروبيين فلم يجبه الداي وشرع في قذف المدينة[3]. في 28 جوان أرسل الداي القنصل بيرلوفاشي يرافقه موظف من قبله بغية إجراء مباحثات وإقامة الصلح، إلا أن الأميرال[4] دوكين لم يبال حتى بقنصل بلاده ولا بالشخص المرافق له، ورفض مقابلتهما وقال بأنه لا يدخل معهم في مباحثات ما لم يتم إرسال الأسرى الفرنسيين أولا ، إزاء ذلك إضطر الجزائريون للخضوع لرغبات الأميرال فبدأوا بجمع الأسرى ففي 29 جويلية جمعوا (44 أسيرا)، وفي 30 جويلية جمعوا 24 أسير، وفي 1 أوت جمعوا 152 أسير، وفي 2 أوت جمعوا

[1] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية ...، المرجع السابق، ص 84.
[2] -جون وولوف: المرجع السابق، ص 343-344.
[3] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر الخارجية ...، المرجع السابق، ص 85.
[4] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 423.

83 أسير، وبعد أن تم جمع الأسرى خرج إلى المدينة هايت وكومبس لإجراء مفاوضات مع الجزائريين[1]، كما طلبوا مبلغ 15 ألف جنيه تعويضا، فرفض الرياس وثاروا على الداي وقتلوه وبايعوا الرايس حسين ميزومورتو دايا في مكانه[2].

- وبسبب هذا الصراع الحاد عاد دوكين ورفاقه إلى مراكبهم وشرعوا في قذف المدينة مرة أخرى وأعطوا الدليل على خستهم ودناءتهم بإعتمادهم على أساليب القوة والعنف حتى في مواطن السلم وقد رد الرياس على هذا بنفس الأسلوب فإعتقلوا القنصل لوفاشي ووضعوه أمام فوهة مدفع وقدفوا به فتقطع أشلاء وفعلوا مثل ذلك بعشرين آخرين من الفرنسيين ومنذ ذلك اليوم أطلق الجزائريون على هذا المدفع اسم القنصلية كما قامت بتهديد دوكين ورفاقه بنفس المصير ورحلوا وخلفوا وراءهم تورفيل لمواصلة الحصار لمدة من الزمن[3].

- **حملة المارشال دوستري 1688م:** في شهر أفريل 1688م تذرعت فرنسا للإعلان الحرب ضد الجزائر بحجة سماح الجزائر ببيع غنيمة فرنسية من طرف أحد بحارة سلا[4]، وكتب دوسول رسالة إلى الداي إبراهيم باشا وبعض أعضاء الديوان حذرهم فيها من عواقب ما يشاع في فرنسا من أن الجزائريين يقذفون الأسرى الفرنسيين من فوهات المدافع، وأكد لهم بأن فرنسا ستعمل مثل ذلك بالجزائريين[5].

في شهر جوان وصل دوستري أمام مدينة الجزائر على رأس 31 مركبا وسفينة، وهدد الداي في رسالة موجهة إليه فرد عليه الداي بنفس الأسلوب وحذره بقتل القنصل والرعايا الفرنسيين وقذف المدينة بأكثر من 10 آلاف قنبلة[6]. كما قام ميزومورتو بربط هؤلاء

---

[1] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 424.
[2] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 85.
[3] -نفسه ص 86.
[4] -بن سعيدان محمد: المرجع السابق، ص 70.
[5] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 88.
[6] -نفسه: ص 89.

الأسرى بفوهات المدفعية ثم قذف بهم ورد عليه دوستري بنفس الأسلوب[1] ولم يستطيع هذا الأخير تحقيق أي شيء من الحملة ففي أوائل أوت تم استدعاءه بالرجوع إلى فرنسا[2].

ج- مع إنجلترا:

في عام 1672م وقع الداي معاهدة سلام مع الإنجليز، والتي تسمح من خلالها أن يفتدوا الأسرى بثمن البيع الأصلي وقد كلف السيد ساموال مارتين ((Sommuel Martinبهذه القضية. وعند عودة هذا التاجر إلى إنجلترا قام الملك بالإطلاع عن وضعية القنصل الإنجليزي الخطيرة ونصحه بضرورة الإسراع بإفتداء الأسرى .

أراد الإنجليز الحفاظ على العلاقات الحسنة مع الجزائر وقد قام بالإنجليز بتقديم عرض للداي يتم من خلاله إفتداء الأسرى الأقل قيمة، إلا أن الداي رفض الأمر وطالب بإفتداء الأسرى المتواجدين لدى كبار وأعيان المدينة[3]. لكن الحقيقة تقول أن غرفة البرلمان الإنجليزي لم تكن بها سوى 416 44 من الجنيهات للفدية بينما هناك مائتان وثلاثة وثمانون رقيقا يقدرون بـ 369 245 22 من الجنيهات[4]. على الرغم من المشاكل التي كانت تعاني منها الخزينة الملكية، قرر الملك الإنجليزي تشكيل لجنة للإفراج عن الأسرى الإنجليز. في 8 ديسمبر 1674 وصل الأسطول الإنجليزي إلى الجزائر محملا بـ 75 ألف قطعة من العملة ذات الثمانية بهدف إفتداء الأسرى، في عام 1675 تمكنت البعثة من إفتداء 189 أسير بمبلغ 56 ألف قطعة من العملة ذات الثمانية[5].

لكن من الملاحظ أن إنجلترا كانت دائما مستعدة للحرب ولم تكن نيتها أخذ طريق السلام مع الجزائر ويتجلى ذلك في الحملات التي كانت تشنها انجلترا ضد الجزائر والمتمثلة في:

- **حملة نابورو 1677م:** في أوت من عام 1677م أبحر نابورو نحو الجزائر مطالبا بالتعويضات عن الإعتداءات المتكررة على رعايا الملك. وفي طريقه استولى على أربعة سفن جزائرية وهاجم سفينة "وردة" الجزائرية، حيث أسر ضباطها دون إعلان الحرب وكانت رد فعل

[1] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 430.
[2] -جون وولف: المرجع السابق، ص 353.
[3]- Play fair, E.L, The scourge of Christendom, Annals of britsh relations with Algiers prior to the French conquest, London : Smith, Elder, and Co, 1884, P 114.
[4] -جون وولف: المرجع السابق، ص 331.
[5]- Playfair, Op.Cit, P 116-117.

الجزائر هو إطلاق النار على السفن بعد ذلك غادر الجزائر ومعه الأسرى ليبيعهم في ليفورنا[1]. فنتيجة هذا التصرف من طرف إنجلترا جعلت الجزائر تتخذ إجراءات ضدها وتطارد سفنها، هذا ما جعل إنجلترا توجه إليها حملة سنة 1749م. وقد أشار كاتكارت إلى السفن الجزائرية أسرت 22 سفينة شراعية بريطانية بالإضافة إلى أكثر من مائة سفينة لصيد المرجان[2].كما واصلت إغاراتها على السفن وأسر ركابها، حيث أسرت سفينة تسمى النمر وربانها هو القبطان أسلدا ولما وصلت هذه السفينة تردد الداي في أمرها ولكنه في آخر المطاف غيرها غنيمة واستولى عليها ووضع أفرادها قيد الأسر، هذا ما جعل بريطانيا ترسل إلى الجزائر مبعوثا من طرفها وقد تمكن المبعوث البريطاني يوم 27 ديسمبر من تسوية النزع الجزائري البريطاني مع الداي على الأسس التالية:

- إتخاذ السفينة الأسيرة التابعة لجبل طارق وبحارتها إلا بعد دفع الفدية.

- تدفع الحكومة البريطانية مبلغ 600 دولار إسباني فدية لكل واحد من الأسرى الذين يبلغ عددهم 195 أسير وهم في قبضة الجزائر وتتخلى بريطانيا عن مطالبها فيما يتعلق التعويض على السفن والتي يبلغ عددها 22 سفينة والتي أخذتها الجزائر غنائم في الماضي.

وفي يوم 28 ديسمبر تم دفع فدية الأسرى ورحلوا على متن سفينة إسبانية استؤجرت خصيصا لهذه الغاية[3].

-2دور قضية الأسرى في المفاوضات وإبرام المعاهدات:

Æ قضية الأسرى في المفاوضات والمعاهدات الجزائرية الفرنسية:

أ-1- بعثة هايي ((Hayetجانفي 1681م:

حضر إلى الجزائر وفد مكون من هايي ((Hayetودو فيريل ((De virelleبهدف إبرام معاهدة للسلام وتحرير الأسرى الفرنسيين، وخلال هذه المحادثات اشترطت الجزائر أن يتم تحرير الأسرى الفرنسيين مقابل تبادلهم بأسرى جزائريين وكان نجاح هذه المفاوضات يعتمد

[1] -جون وولف: المرجع السابق، ص 335-336.
[2] -كتكارت جيمس: المرجع السابق، ص 215.
[3] -كتكارت جيمس: المرجع السابق، ص 231.

على الشرط. ولقد زود هايي بتعليمات مفادها المطالبة بإطلاق سراح كل أسرى الفرنسيين مقابل إطلاقسراح سبعة أسرى من الجزائريين، كانوا قد أخذوا على ظهر مركب تجاري من طرف قرصان فرنسي، وتنص هذه التعليمات أنه يمكن للمبعوثين في النهاية قبول إستبدال أسير بأسير واحد بدلا من سبعة أسرى مقابل خمسة وعشرين أسيرا. وحرصا على إظهار نوايا الجزائر الطيبة ،قرر الداي والديوان إطلاق سراح الخمسة والعشرين أسيرا فرنسيا مقابل وعد من المبعوث الفرنسي بأن حكومته ستقوم بإرسال عدد مماثل من الأسرى الجزائريين، لكن بمجرد وصول هؤلاء إلى مدينة مرسيليا انتظرت الجزائر عودة أسراها ولكن بدون جدوى، وهذا ما جعل الشعب يتذمر، هذا ما أجبر الداي على إعلان الحرب على فرنسا في أكتوبر عام 1681م[1].

أ_2_معاهدة توفيل 17 جويلية 1684م:

إلتحق تورفيل بالجزائر يوم 2 أفريل 1684م بهدف التفاوض مع الداي الحاج حسين ميزومورتو، وتوصل إلى معاهدة عرفت بإسمه وذلك في 25 أفريل 1684م، وكانت مدتها مائة عام واحتوت على 29 مادة عالجت المشاكل السياسية والإقتصادية، وأمضى عليها الملك الفرنسي في 17 جويلية 1684م. ومن نتائج هذه المعاهدة قامت فرنسا بإعادة 396 أسيرا مسلما إلى الجزائر وحررت هي بدورها 400 أسير أوروبي، وفي شهر ماي 1886 عاد تورفيل[2] إلى الجزائر وأحضر معه 75 أسير مسلم وتم تبادلهم بأسرى مسيحيين[3].

أ-3- معاهدة السلم المئوي 24 سبتمبر 1689م:

لم تدخل معاهدة 1689م تغييرات على ما نصت عليه معاهدة 1684م بإستثناء ما يتعلق بقضية الأسرى، فبعد مناقشات طويلة اتفق الطرفان على تسوية هذه المسألة بالكيفية التالية وهي: حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل من الطرفين ماعدا بحارة سفينتين جزائريتين، فقد تم التنصيص بخصوصهم على أن يتم شراء كل واحد من عساكر الأوجاق بمائة وخمسين قرشا والبحارة الآخرين بمائة قرش، وفي مقابل ذلك فإن السلطات الجزائرية

[1] -قنان جمال: معاهدات ...، المرجع السابق، ص 8887.
[2] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 87.
[3] -نفسه: ص 87.

سترد عددا مماثلا من الأسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير على كل واحد منهم. ومما يلاحظ بخصوص هذا الترتيب، هو أن قضية الأسرى لا تزال غامضة، ذلك أن الطرفين لم يلتزما برد أسرى بعضهما البعض وإنما تعهدا بكونهما سيسمحان بذلك فقط وغير ملزمين بإجبار سادة الأسرى بقبول إفتدائهم وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار عدم توفر[1] المعلومات لدى السلطات الجزائرية حول الأسرى، وأماكن تواجدهم في المدن الفرنسية، وإنعدام وجود هيئات مختصة في عملية إفتدائهم وتتبع ظروفهم في الأسر كما هو الشأن بالنسبة للفرنسيين، فإننا ندرك أن الجانب الجزائري هو الذي أضاع حقه بقبول صيغة هذا البند بهذه الكيفية المهمة.

كما أننا لا نجد أية هيئة جزائرية أو إسلامية موازية لهذه الهيئات تعمل في البلدان الأوربية لفائدة الأسرى المسلمين بها، واعتبار لهذه الوضعية فإن الجزائر لم تكن مؤهلة لأن تستغل هذه التسوية بخصوص الأسرى لصالحها، وهذا ما تبين بعد وقت قليل من توقيع هذه المعاهدة والذي يشكل عقبة أخرى في تنفيذ دعائم الصلح الجديد[2] كوهين باكري وسيمون أبو قاية بباريس.

ففي عام 1800 قامت الحكومة الفرنسية ببعث ديبوتانفيل إلى الجزائر من أجل التفاوض على إبرام معاهدة صلح، وتوصل من خلالها إلى: إطلاق سراح كل من يعقوب وكوهين أبو قاية[3]،وعقدت الإتفاقية يوم 17 ديسمبر 1801م والتي تشمل على تسعة عشر بندا ووفقا للمادتين السابعة والثامنة التي ينصان على منع استرقاق الفرنسيين في إيالة الجزائر مهما كانت الظروف، بالإضافة إلى ذلك أطلق الداي سراح جميع الأسرى المسيحيين الذين كانوا معتقلين عنده[4].

ب- قضية الأسرى في المفاوضات والمعاهدات الجزائرية الإسبانية:

عرفت العلاقات الجزائرية الإسبانية طيلة الفترة العثمانية بالعداء والصراع ،وذلك لمدة ثلاثة قرون[5]. وبالرغم من سوء هذه العلاقات إلا أن إسبانيا عملت ما في وسعها لتحرير أسراها من قيود الأسر في مدينة الجزائر. علما بأن عددهم كان كبيرا بالمقابل كانت سجون

[1] -قنان جمال: المرجع السابق، ص 117.
[2] -نفسه: ص 118.
[3] -بوعزيز يحي: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 112.
[4] -نفسه: ص 114.
[5] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 126.

إسبانيا تعج بالأسرى الجزائريين، وقد حاولت إسبانيا أن تفتح مع الجزائر مذكرات سياسية لكن الديوان رفض رفضا باتا الدخول في أي مفاوضات أو مذكرات مادامت إسبانيا تحتل وهران والمرسى الكبير. فبعد جهود ومحاولات كثيرة من طرف إسبانيا توصلت هذه الأخير إلى إتفاق مع الجزائر في أكتوبر 1768م ينص هذ الاتفاق: على تبادل الأسرى بين الطرفين،

حيث اشترط الجزائريون على إسبانيا إطلاق سراح جميع الأسرى لديها مقابل 712 أسير إسباني مقابل دفع مبالغ مالية[1]. وتم تجديد هذه الإتفاقية في عام 1773م، حيث اشترطت الجزائر فك أغلال أسيرين مسلمين مقابل كل أسير إسباني. وبموجب هذه الإتفاقية تم تحرير 1106 أسرى مسلمين و570 أسير إسباني[2].

حاولت إسبانيا في 5 جوان 1785م التقرب من الجزائر، عن طريق السلم وذلك لصالحها من أجل تحرير أسراها ،فأرسلت إلى الجزائر وفد إسباني للتفاوض من أجل عقد معاهدة سلم ولكن الداي رفض ذلك وقد دامت المفاوضات بين الطرفين سنة كاملة لكن في الأخير وافق الداي ووقع عليها يوم 14 جوان 1786م[3] وقد قال أحمد الشريف الزهار في هذا الصدد: "فلما كانت سنة 1199 هـ أتى الإصبانيون للصلح وأتو معهم بالأساري الذين معهم وأبدلوهم بالنصارى الأسرى أما الأسرى الباقين من الإصبانيون فدفع عنهم ألف دورو على الرأس وذلك دفع لأهل البلاد قيمة الأساري الذين بأيديهم ألف دورو لكل رأس وحملوا الأساري ووقع الصلح بينهم..." [4].

ج- قضية الأسرى في المفاوضات والمعاهدات الجزائرية الإنجليزية:

عرفت العلاقات الجزائرية الإنجليزية بالود والتعاون في المجال التجاري، ويتجلى هذا التعاون عندما أرسلت إنجلترا سنة 1671 مبعوث دبلوماسي إلى الجزائر للتعاون مع قنصلهم من أجل شراء كل الأسرى بإستثناء الذين كانوا تحت خدمة دول أخرى. غير أنه في فترات

[1] -أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، دار البحث، قسنطينة- الجزائر، ص 509.
[2] -نفسه: ص 510.
[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 169.
[4] -الحاج أحمد الشريف الزهار: المرجع السابق، ص 34.

لاحقة تم الإستغناء عن فدية الأسرى، بحجة أن ذلك يشجع النهب من طرف البحارة الجزائريين[1].

وفي عام 1672م وقعت الجزائر مع إنجلترا معاهدة سلم وتجارة وقد سمحت من خلالها افتداء أسراهم بثمن البيع الأصلي[2]. كما تمكنت بعد عامين من هذه المعاهدة ، أن تعقد معاهدة أخرى في 8 ديسمبر 1674م والتي تنص من خلالها دفع فدية الأسرى والذي يبلغ عددهم حوالي 189 شخص وتقديم الهدية إلى الديوان بقيمة 6052 ألف قطعة[3]. وفي 1682م عرفت العلاقات الجزائرية الإنجليزية بعض الخلافات فلذلك سعت هذه الأخيرة إلى تسوية هذه الخلافات وذلك من خلال توقيع معاهدة الصلح والتجارة وقد تناولت هذه المعاهدة عدة قضايا منها ضمان سلامة المواطنين الإنجليز في البحر المتوسط، كما أكدت على أن الملك البريطاني غير ملزم بتحرير أي من أسراه في الوقت الراهن[4].

في عام 1749م قامت الجزائر بتصدير سفينتين إنجليزيتين محملتان بالبارود فهذا أثار غضب لندن، فلهذا قررت ببعث حملة بقيادة الأميرال كبيل وعند وصوله إلى الجزائر قدم شكوى إلى الديوان فلهذا أعطاه الديوان جوابا، وهو إرسال سفيرين إلى إنجلترا للبحث في هذا الموضوع، وفي 10 جويلية 1750م بعث شخصين إلى إنجلترا. فقام كبيل بالعودة مرة ثانية إلى الجزائر مصطحبا معه أربعة سفن حربية لكن الداي رفض الدخول في مفاوضات معه قبل عودة سفرائه. في 16 سبتمبر ظهر الأسطول الإنجليزي مجددا أمام الجزائر وبعد يومين من وصوله عقد الديوان اجتماعا حيث أصر الأميرال دخول الديوان ورفض تقبيل يد الداي كما طالب بالإمتيازات التي تتمتع بها فرنسا لكن الداي رفض مطالبه وأنهى المفاوضات بتسليمه عشرين أسيرا[5]. كما وقعت الجزائر وانجلترا معاهدة في عام 1816م والتي تركز في بنودها

---

[1] -رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م إلى 1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010م-2011م، ص243.

[2]- Play fair, Op.Cit, P 114.

[3]- Idem, P 117.

[4] -قرباش بلقاسم: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1830-1671م)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفى إسطمبولي- معسكر، 2015م-2016م، ص 69-70.

[5]- H.D De Grammont, Op.Cit, P 305.

عن الأسرى، حيث نصت على أن لا يحق للأوجاق استرقاق الأوروبيين وبناء على هذا الشرط يقوم الأوجاق بإطلاق سراح جميع الأوروبيين مباشرة دون أي تأخر[1].

فبعد الكارثة البحرية الجزائرية والمعاهدة التي عقدتها مع الإنجليز، أطلقت من خلالها 12000 أسير منهم أسرى إماراتي نابولي وسردينا الذين أطلقوا مقابل دفع 2500 فرنك فدية لكل أسير نابوليطاني و1500 فدية لكل أسير سردي[2].

يتضح من خلال دراسة العلاقات الخارجية الجزائرية خلال عهد الدايات أن الجزائر انتهجت سياسة دبلوماسية نشطة ومرنة، مكنتها من التعامل مع مختلف القوى الدولية وفق منطق المصلحة والسيادة. فقد استطاعت أن تفرض نفسها كطرف فاعل في الساحة المتوسطية من خلال تفاوضها المباشر مع الدول الأوروبية والولايات المتحدة، وتعاملها المتزن مع الدولة العثمانية كمرجعية شكلية لا أكثر، إلى جانب حفاظها على صلاتها مع الدول الإفريقية المجاورة. كما كانت قضية الأسرى ورقة قوية في يد الدولة الجزائرية، استغلت بمهارة في الضغط والتفاوض، مما يعكس براعة القيادة في توظيف عناصر القوة المتاحة لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية وهكذا، فقد شكلت السياسة الخارجية الجزائرية خلال هذه المرحلة نموذجا مميزا لكيان سياسي مستقل، استطاع أن يوازن بين التحديات والمصالح في محيط إقليمي ودولي متقلب.

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 189.
[2] -أحمد الشريف الزهار: المرجع السابق، ص 128.

الفصل الثالث: أدوات وآليات الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات.

المبحث الأول: التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر.

1- السفارات والقناصل الأوروبيين ودورهم في توطيد العلاقات الدبلوماسية.

2- الوسطاء الأوروبيون في إدارة المفاوضات السياسية والتجارية.

المبحث الثاني: المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات.

1- دراسة أهم المعاهدات الثنائية بين الجزائر والدول الغربية الأوروبية.

2- دراسة أهم المعاهدات الثنائية بين الجزائر والدول الشرقية الأوروبية.

المبحث الثالث: القوة البحرية كأداة دبلوماسية.

1- الأسطول البحري الجزائري كوسيلة للردع العسكري والدبلوماسي.

2- استخدام البحرية الجزائرية في التفاوض مع القوى الكبرى وتعزيز النفوذ.

عرفت الجزائر خلال عهد الدايات تطورا ملحوظا في أدوات وآليات دبلوماسيتها، بما يعكس وعي السلطة السياسية بأهمية تنويع وسائل التعامل مع الخارج، بما يخدم مصالح الدولة ويحفظ هيبتها. فقد لعب التمثيل الدبلوماسي الأوروبي داخل الجزائر، من خلال السفارات والقناصل، دورا أساسيا في نسج علاقات دائمة وتسهيل التفاوض بشأن مختلف القضايا، إلى جانب اعتماد الجزائر على الوسطاء الأوروبيين في إدارة المفاوضات، خاصة في المسائل الشائكة والمعقدة. كما كانت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية، سواء مع الدول الغربية أو الشرقية، أداة فعالة لتنظيم العلاقات وتثبيت قواعد التعامل السياسي والتجاري بين الطرفين. وبالإضافة إلى الوسائل الدبلوماسية التقليدية، برز الأسطول البحري الجزائري كأحد أبرز أدوات الضغط والتأثير، حيث لم يكن مجرد قوة عسكرية، بل استخدم كذلك كوسيلة ردع ورسالة دبلوماسية قوية في مواجهة القوى الكبرى، مما عزز من مكانة الجزائر في المتوسط وجعلها طرفا يحسب له الحساب في المعاملات الدولية.

المبحث الأول: التمثيل الدبلوماسي الأوروبي في الجزائر.

– 1السفارات والقناصل الأوروبيين ودورهم في توطيد العلاقات الدبلوماسية.

أ– التمثيل القنصلي الفرنسي بالجزائر:

بعد توقيع فرنسا على معاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية عام 1535م، بدأت في تعيين وإرسال ممثلين لها إلى الجزائر وقد زاد هذا الطلب إلحاحا مع تأسيس المراكز التجارية الفرنسية في شرق الجزائر، حيث كان التجار والرعايا الفرنسيون في تلك المراكز يبحثون دائما عمن يمثلهم ويهتم بمصالحهم لدى حكام الجزائر، وعلى الرغم من التحالف العثماني الفرنسي وولاء حكام الجزائر للسلطان تأخر التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر بسبب رفض الجزائريين المتكرر لأي وجود أو تمثيل مسيحي على أراضيهم. ويتضح ذلك من خلال رسالة حسن فنزيانو إلى حكام مرسيليا حيث أبلغهم بأنه من المستحيل قبول اعتماد قنصل في الجزائر لأن ذلك يثير استياء التجار والشعب بشكل عام بذل الفرنسيون جهودا كبيرة لتثبيت تمثيلهم في الجزائر من خلال سفرائهم في إسطنبول كل الوسائل الممكنة لتحقيق هذا الهدف[1].

[1] - Eugéne Plantet ,Les correspondances des deys d'Alger avec la cour de France (1579-1833) ,Paris ,1889 ,T1 ,P2.

فمع نهاية القرن السادس عشر استطاعت فرنسا من تأسيس قنصلية لها في الجزائر، وقصدت فرنسا بهذا التمثيل القنصلي حماية تجارتها وتجارها من ناحية ،ومن ناحية أخرى الفوز بمكانة خاصة لدى الجزائر وفي الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط[1].

تولى مهام القنصلية عدة قناصلة، وكانوا يختارون من بين أحسن العائلات المارسيلية، وهذا بسبب أن مرسيليا مركزا هاما للعلاقات بين الجزائر وفرنسا، حيث كانت هي من بادرت بإنشاء قنصلية فرنسية في الجزائر لحماية تجارتها في البحر الأبيض المتوسط وتولت بدورها دفع أجور القناصل حتى عام 1718م[2].

ففي عام 1646م قدمت قنصلية فرنسا بالجزائر إلى الآباء الآزرين الذين يعتبرون رجال دين[3]. وتداول على القنصلية الفرنسية ثلاثة من رجال الدين، وأول قنصل* من السلك الديني "بارو" Barreauوهذا لم يستمر في منصبه بسبب تراكم الديون عليه، ثم عوضه "بديبرديو" Dubourdieu في عهده فقدت مرسيليا إشرافها على قنصليات الشرق وشمال إفريقيا فبدلا من تعزيز السلام كان هذا القنصل يحرض في مراسلاته مع بلاده كون أن الداي لا يحب فرنسا[4]،كما كان هو السبب في توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية بسبب تهريب هذا القنصل للأسرى فقد اعتادت السفن الحربية الفرنسية الراسية في ميناء الجزائر على استقبال الأسرى الهاربين من المدينة وقد اتخذت هذه القضية طابعا سياسيا بعد أن تبين أن القنصل هو من يقف وراء ذلك[5].

وفي شهر أوت 1673م وصل أسطول فرنسي مكون من ثمانية سفن حربية إلى الجزائر، حيث أجرى مفاوضات وطالب بالإفراج عن بعض الأسرى ، ولكن أثناء ذلك انضم حوالي عشرين أسيرا إلى الأسطول مما أدى إلى تعثر المفاوضات عندما طالب الداي محمد حاجي

---

[1] -غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابق عشر (1619-1694م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م، ص 12-13.

[2]- Miltiz Alex de, Manuel des consuls, T2, A. asher, Londres, 1838, P 410.

[3]جون وولف: المرجع السابق، ص 296.

-*قنصل: يعتبر القنصل نائبا عن الدولة ووكيلا عنها فهو موظف رسمي يتمتع بحصانات واسعة وكان من مهامه تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية والسياسية وتوطيد العلاقات بين الدولتين، للمزيد انظر: درعي فاطمة: أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني وحصاناتهم، مجلة الناصرية، العدد1، جوان2018 ، ص 439.

،

[4]- H. De Grammont, Op.cit., P 204

.

[5] -قنان جمال: المعاهدات ...، المرجع السابق، ص 417.

(1671-1682م) بإعادتهم وهذا ما جعل القنصل ديبورديو يرحل معهم خوفا على حياته[1]. وبعد رحيله في أفريل 1675م خلفه جان لوفاشي " "Jean le vacherالذي تمكن من إنقاذ أحد الأسرى الفرنسيين[2]. حيث كانت مسألة الأسرى الشغل الشاغل للقناصل حيث مكلفين بحماية رعاياهم ويظهر ذلك في مراسلة القنصل الفرنسي baume في عام 28 ديسمبر 1719م عندما وجد نفسه إما حماية المصالح التجارية أو فدية الأسرى الفرنسيين[3].

كما ظهر أيضا دور هؤلاء القناصل في توطيد العلاقات الدبلوماسية* بين البلدين وشمل دورهم عدة مجالات منها نذكر:

أ-1- الدور التجاري: كون أن فرنسا واحدة من أبرز الدول التي كانت لها أنشطة تجارية عديدة في الجزائر، فلذلك حاول القناصل الفرنسيين على حماية مصالحهم التجارية وخاصة بعد حصول فرنسا على امتياز صيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر[4].

وخلال القرن السابع عشر عقدت سبع اتفاقيات خاصة بالامتيازات الإفريقية، كما تناوبت عدة شركات على استغلالها، ومن خلال هذه الإتفاقيات حددت مراكز صيد المرجان[5]. فطريقة ودرجة حماية المصالح التجارية اختلفت من قنصل إلى آخر، فمثلا: القنصل روني لومير حرص في مضامين مراسلاته الحديث عن مدى تقديمه الدعم للتجارة الفرنسية، وتتجلى ذلك في رسالته المؤرخة في 30 أكتوبر 1692م إلى حكومته أشار قائلا: "... أرسلت إلى السيد بونتشارترانPontchartrain) (مذكرة بجميع النفقات والتي قمت بها سواء الصالح الخدمة أو التجارة"[6].

كما تجلى أيضا دور القناصل الفرنسيين من خلال حرصهم على الحفاظ على حق الاحتكار الممنوح للفرنسيين، بالإضافة إلى بذل جهود مكثفة لتوسيع وجود التجار الفرنسيين

---

1) H. De Grammont, Op.cit., P 228.

2 -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 417.

3 -يليل رحمونة: المرجع السابق، ص 199

4 -الدبلوماسية: هي علم وفن إدارة المفاوضات وقت السلم والحرب بواسطة ممثلين عن الدولة متخصصين لهم دراية بوظيفتهم ويتمتعون بالذكاء والمرونة من أجل تحقيق الأهداف المنوطة إليهم تجاه دولهم والمحافظة على العلاقات الودية بين أشخاص القانون الدولي، للمزيد أنظر: رابحي لخضر: الدبلوماسية بين القطع والانهاء...وفق قواعد القانون الدولي والممارسات الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 4، ديسمبر2015، ص160.

الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 129.

5 - قنان جمال: العلاقات الفرنسية ...، المرجع السابق، ص 279.

6)- H. De Grammont : Correspondance des consuls de France d'Alger (1690-1742), Adolphe Jourdan libraire éditeur, Paris, 1890, P 18.

في أكبر عدد ممكن من الموانئ الجزائرية ومواجهة المنافسين وهذا بهدف توسيع عملهم التجاري[1]. كما كانوا يقومون بالتدخل في حل النزاعات والمشاكل المتعلقة بالتجارة فمثلا عندما تعرض التاجر الفرنسي للقتل من طرف الأهالي خلال قيامه بالتجارة في شرق بجاية كما أسروا ستة من طقم مركبه فقام القنصل كليرومبولت بالتدخل إلى الداي وأغا بجاية واستطاع أن يسرح طقم هذا المركب مقابل دفع مبلغ مالي[2].

أ-2- الدور السياسي والدبلوماسي: عمل القناصل الفرنسيون في الجزائر على تعزيز العلاقات الايجابية بين البلدين، من خلال السياسات التي اتبعوها والنصائح التي قدموها لحكوماتهم وقد استندت هذه السياسة إلى مبدأ الود والتعاون.

ونظرا للتمثيل القنصلي للسلك الدبلوماسي في الجزائر، أصبح هؤلاء الممثلون على اتصال مباشر مع الدايات والموظفين الكبار، مثل القنصل كليروميول " "Clairamboulالذي أشار من خلال مراسلاته إلى حكام مرسيليا إلى صداقته مع أحد كبار المسؤولين في الدولة، وكذلك قام بإرسال رسالة إلى نواب مرسيليا في 20 جانفي 1707 يؤكد على ضرورة تجنب الصراع مع الجزائر ويعبر فيها عن مدى هدوء الأجواء[3].

كما أيضا تمكن بعض القناصل من إبرام المعاهدات والتي تعتبر مظهرا من مظاهر التواصل بين البلدين، وكذلك مهمة من مهام هؤلاء القناصل كونهم ممثلين دبلوماسيين. فخلال القرن السابع عشر عمل القنصل لوفاشي على التفاوض على السلم بعد حملة دوكين الأولى وتمكن من عقد معاهدة سبتمبر 1689م. وبعد أن تولى القنصل بونوالومير شؤون القنصلية قام بإقرار وتثبيت معاهدة السلم السالفة الذكر، كما عرفت هذه المعاهدة تجديدا آخر عام 1745 وذلك من طرف القنصل بيير توماس.[4]

أ-3- الدور الاجتماعي: كان موضوع الأسرى من المواضيع التي كانت تناقش بصفة مستمرة من طرف القناصل، حيث قام هؤلاء بعقد عدة معاهدات حول هذا الموضوع أو تجديدها، ومن أبرزهم نذكر القنصل بارتلومي ماركادبي وهو أول قنصل بعد معاهدة 1689

---

[1]-بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1789)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012_2013، ص55.

[2]- H. De Grammont : Correspondance…, Op.cit., P 132.

[3]- Ibid, Op.cit., P 116.

[4] - جمال قنان: معاهدات.....، المرجع السابق، ص ص 379-382.

والتي تشير مراسلتيه 3-16 جوان 1689م إلى اهتمامه بتتبع الأسرى ومحاولة إجراء التبادل وكذلك ما يثبت مهام القناصل في تحرير الأسرى، ما يقوم به القنصل "لومير" من مطالب واحتجاج أمام الداي في كل مرة تدخل فيها السفن الجزائرية وهي تحمل على متنها فرنسيين[1].

كما سعى أيضا قناصل فرنسا إلى تحرير السفن التي تتعرض للاحتجاز مع أطقمها وحمولتها ونجاح القنصل في هذا المسعى يعتمد على طبيعة علاقته مع سلطات الجزائر، بالإضافة إلى مدى الهدوء والسلام في العلاقات بين البلدين، حيث في عام 1747م تمكن القنصل توماس من استعادة سفينة فرنسية كانت في طريقها من برشلونة إلى وهران وعلى متنها 60 جنديا تم أسرهم ونقلهم إلى الجزائر وعلى الرغم أنها كانت تحمل شحنة متجهة إلى وهران أي إلى الإسبان[2] ،إلا أن ذلك قد يعود إلى العلاقات الجيدة التي كان يتمتع بها القنصل مع المسؤولين في الجزائر، حيث تميزت فترة قنصليته بالهدوء والاستقرار.

وفي خضم التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الجزائر كانت السفارات الفرنسية خلال عهد الدايات أداة رئيسية للتواصل السياسي ومن أبرز هذه السفارات نذكر:

- **سفارة تورفيل:** وصل تورفيل إلى الجزائر يوم 2 أفريل 1684م وتوصل إلى عقد معاهدة عرفت باسمه، حيث تم التوقيع على السلم المئوي[3] ،وقد جاءت هذه السفارة لتلطيف الجو بين الجزائر وفرنسا بعد حملة دوكين.

- **سفارة دوفابري:** بعد أن شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعض التوترات جعلها تعقد مفاوضات مع الداي، فجاء دوفابري من أجل هذه المهمة ،وتوصل الطرفين إلى تسوية مرضية وذلك بتحديد فترة لمعالجة جميع الاختلافات ومعاملات الطرفين[4].

---

[1] -بركاهم دهان: المرجع السابق، ص 61.

[2]- Belhamissi Moulay : Marine et Marins d'Alger 1518-1830, T3, Bibliothèque Nationale d'Algérie, 1996, P 35.

[3] -بوعزيز يحيى: علاقات...، المرجع السابق، ص 86

[4] -صحراوي زكية، ربيحي خديجة: العلاقات الجزائرية الفرنسية (مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1700-1830م) من خلال كتاب أوجان بلانتيت، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدية، 2016م-2017م، ص 36.

ب- التمثيل القنصلي الإنجليزي بالجزائر:

خلال عهد الدايات أصبحت الجزائر مركزا هاما للاتفاقيات والتعاملات الدبلوماسي والتجارية، فلذلك حرصت بريطانيا على الحفاظ على علاقتها الجيدة مع الجزائر. فلذلك قامت بإرسال قناصلها إلى الجزائر لضمان مصالحها التجارية والأمنية، وكان القنصل الإنجليزي في الجزائر يعمل لحماية مصالح بريطانيا، وذلك من خلال غما التوسط في النزاعات أو من خلال تسهيل التجارة.

وقد ارتبط تطور النظام القنصلي بتطور العلاقات التجارية بين الدول والذي كان سابقا لتطور العلاقات الدبلوماسية[1]، حيث برز الإنجليز على الساحة الدبلوماسية مطالبين بامتيازات مشابهة لتلك التي قدمتها الدولة العثمانية لفرنسا في عام 1535، وفي عام 1579م حيث تم منح الإنجليز حق تأسيس الشركة التركية الشرقية وتعيين قناصل تجاريين عنها عام 1580م، ومنذ ذلك الحين بدأ التمثيل القنصلي الرسمي لإنجلترا في الجزائر[2]. ويعتبر القنصل يوهان تيبتون Yohan Tipton أول قنصل إنجليزي مقيم بالجزائر[3]، ومنذ ذلك الحين سعى القناصلة بدورهم على الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية. فيمكن تناول أدوار القناصلة في عدة مجالات رئيسية منها:

ب-1- الدور التجاري: عملت إنجلترا منذ بداية علاقتها مع الجزائر تنصيب قناصل من الوسط التجاري إما ممثلين عن شركات تجارية أو في حد ذاتهم تجار، وهذا ما دفع بالقناصل التجار إلى المرونة مع حكام الجزائر والحصول على تسهيلات تخدم إنجلترا في المجال التجاري[4] ،كما عملوا على توسيع مصالحهم الاقتصادية على المصالح الفرنسية ويتجلى ذلك من خلال استغلال القناصل الإنجليز لأي توتر بين الجزائر وفرنسا لمصلحتهم كما حرصوا على نيل نفس الامتيازات التي كان يحظى بها الفرنسيون[5]. حيث بعد انتهاء مدة استغلال فرنسا لتجارة بالشرق الجزائري في بداية عام 1807م أعلن الداي أحمد للقنصل الإنجليزي بلانكلاي استعداده لمنح إنجلترا الامتيازات التجارية التي كانت تمنح سابقا لفرنسا في الشرق

[1] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 191.
[2] -رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 26.
[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 185.
[4] -رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 116.
[5] -سعيدوني ناصر الدين: ورقات...، المرجع السابق، ص 98-99.

الجزائري ، وقد وافق القنصل على هذا العرض الجزائري وتم إبرام معاهدة الامتيازات في 8 جانفي 1807م[1]. وهنا يمكن القول أن دورهم كان دبلوماسي تجاري من خلال إبرام المعاهدات التجارية بين البلدين لتسهيل عملية التجارة[2].

ب-2- الدور الاجتماعي: كان دور القنصل خلال هذه الفترة هو الاهتمام بمصالح رعاياه والتي أساسها مصالح تجارية والمشكلات المتعلقة بالأسرى، والتي كانت تشغل القناصل في المنطقة حيث كانت رغبة كل أسير مسيحي في الجزائر هي الحصول على حريته. حيث عام 1671م أرسلت إنجلترا مبعوثا دبلوماسيا إلى الجزائر للتعاون مع قنصلها في شراء جميع الأسرى[3]. كما كان لقناصل إنجلترا دور مهم في تحرير بعض الأسرى التابعين لدول أخرى غير إنجلترا حيث استطاع أحد القناصل الإنجليز تحرير أسير إيطالي فيبلبوفانوتي الذي أسر ليوم واحد في عام 1813[4].

أما بالنسبة للسفارات لم تكن هناك سفارات إنجليزية بل كانت السفارات بشكل عام تقتصر على بعثات دبلوماسية ولعلها نذكر:

- **بعثة السير وليام ساومي – :-William saomi**في 5 أفريل 1686م هي بعثة دبلوماسية أرسلت من طرف إنجلترا إلى الجزائر بهدف تجديد معاهدة السلم 1682م[5].

- **بعثة السيركورتيس روجير – -Curtis Roger**عام 1783: هي بعثة تهدف إلى تجديد معاهدة السلام مع الجزائر وحل القضايا الجزائرية الإنجليزية[6].

- **بعثة الكابتن هوب:** 1795م كانت هذه البعثة تهدف تسوية النزاع بين القنصل مايس وداي الجزائر[7].

---

[1] -رجائي سالمي عبد الهادي: الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية 1518-1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2- أبو قاسم سعد الله، 2019م-2020م، ص 284.

[2] -بوحلوفة محمد أمين ،المرجع السابق، ص 253.

[3] - نفسه: ص ص 209-211.

[4] -بونو سلفاتور: العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، تر: أبو القاسم بن التومي، العدد 7، مجلة الأصالة 1972، الجزائر، ص 118.

[5] -بوحلوفة أمين: المرجع السابق، ص 149.

[6] -نفسه: ص 164.

[7] -بوحلوفة أمين: المرجع السابق، ص 158.

2-الوسطاء الأوروبيون في إدارة المفاوضات السياسية والتجارية:

أدى يهود الليفورن * خلال عهد الدايات بالجزائر دورا بارزا، حيث أصبح لهم تأثير كبير وملحوظ في المجال الإقتصادي كما وصل هذا التأثير إلى ربط علاقات سياسية، حيث هذا الأمر جعل القناصل الأجانب يربطون مصالحهم الاقتصادية والسياسية بمصالح اليهود ويتعاونون معهم بشكل مباشر. وقد ساعد هذا التعاون على تعزيز نفوذ القناصل في الجزائر لكنه كان يتم على حساب الإيالة الجزائرية.

كما قام اليهود بدور الوسيط بين القناصل والإيالة وقباطنة السفن وخاصة خلال الأوقات الصعبة التي مرت بها الإيالة، مثل فترات الوباء التي كانت تمنع فيها ممثلي البعثات الدبلوماسية من الخروج[1].

كون النشاطات اليهودية توسعت مع أواخر القرن 18م على مستوى البحر المتوسط، استطاعت شركة بكري وبوشناق من فتح مراكز لها في موانئ البحر المتوسط، كما فرضت هذه الشركة نفسها في كثير من البلدان الأوروبية، وعينت ممثلين لمصالحها وتوصلت إلى ذلك بفضل ما كان لبوجناح من تأثير كبير على الداي وأعوانه ونفوذه أصبح يتفاوض باسم الجزائر أي باسم الداي مع ممثلي تلك الدول حيث وصل به الأمر يسالم من يشاء ويعلن الحرب ضد من يحارب نفوذه التجاري[2].

كانت العلاقة مع اليهود تعد أمرا ضروريا وعمليا لتسيير شؤون البلاد، إذ أن المعاهدات المبرمة بين الإيالة والدول الأجنبية تمنح القناصل الحق في تعيين السماسرة Sensal وغالبا ما يكون هؤلاء من اليهود الليفورنيين فهم الوساطة بين الأوربيين والإيالة[3]. فلهذا يمكن اعتبار التدخل اليهودي في الدبلوماسية الجزائرية كان من باب السمسرة والتي تعتبر ممارسة اعتاد اليهود على القيام بها في مجالات عديدة.

برز تدخل اليهود في الشؤون الدبلوماسية في استقبالهم للوفود الدبلوماسية الأجنبية مثلما فعل بوجناح عندما التقى بقناصل الدانمارك والسويد وهولندا سنة 1801م، كما قام باستقبال

-*يهود الليفورن: هم اليهود الذين قاموا من توسكانيا إلى الجزائر مع النصف الثاني من القرن السابع عشر وقد جاءوا بثرواتهم وخبرتهم في معرفة الأوربيين وسياستهم الاقتصادية...، للمزيد أنظر: بن صحراوي كمال: دور يهود الجزائر الدبلوماسي أواخر العهد العثماني وبداية الفترة الاستعمارية، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2016م، ص 28.

[1] -رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 178.

[2] -الزبيري محمد العربي: المرجع السابق، ص 265.

[3] -رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 173.

مبعوثي البرتغال لازارو وجوزيف دي يرتيبو عام 1803م الذي كلف بالتفاوض بشأن معاهدة السلام بين البرتغال والجزائر، وقام هذا اليهودي بالمفاوضات من بدايتها حتى نهايتها[1]، لكن هذا النجاح لم يكن ليكتمل لولا استغلال إنجلترا لنفوذ باكري على الداي[2] مما أدى إلى توقيع معاهدة صداقة وسلام بين الجزائر والبرتغال في 14 جوان 1813م[3].

كما ساهمت الوساطة اليهودية في نجاح القنصل السويدي شولدر براند في تقليص المطالب الجزائرية، كما تمكن الممثل السويدي من إبرام معاهدة جديدة في 25 مايو 1792م حيث تم التأكيد على ضرورة الالتزام بمعاهدة 1729م وذلك بفضل جهود اليهودي باكري وبعض أقرباء الداي مقابل مبالغ مالية كبيرة[4].

في عام 1800م عرفت الجزائر وإنجلترا صراعا شديدا والذي كاد أن يؤدي إلى حرب بين البلدين، فتدخل بوشناق في وضع حد لهذا النزاع حيث حصل من الداي على قرار يمنح العلم البريطاني مكانة الشرف في الإيالة وفي الأخير توصلوا إلى عقد معاهدة السلام والتجارة بين البلدين عام 1800م[5]. كما قام القنصل الإسباني باللجوء إلى بوشناق بعد أن حدث خلاف بينه وبين الجزائر وخرجت إسبانيا كبلد عدو فاستعانت ببوشناق لتسوية هذا الخلاف[6]. وحتى عندما تدهورت العلاقات بين الجزائر وفرنسا نتيجة لحملة نابليون على مصر استغل كل باكري وبوشناق نفوذهما المالي والسياسي للتأثير على الداي وتوسطوا إليه لإطلاق سراح القنصل الفرنسي مولتدو Moltedo[7].

كما ظهرت أبرز تأثيرات اليهود دبلوماسيا خلال الحروب النابوليونية حيث واجهوا صعوبة في تحديد موقفهم من التحالفات، حيث حاول الإنجليز التقرب منهم للتوسط لدى الداي لوقف

---

[1] -دادة محمد: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليهود الجزائر في الفترة العثمانية، مجلة عصور الجديدة – العدد 10، جامعة وهران، 2013م، ص 176.

[2] -سعيدوني ناصر الدين: دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص216.

[3] -نفسه: ص 218.

[4] -المازري بديرة: "الجزائر والسويد: تجارة عالمية وصراعات دولية 1729م-1830م، المجلة التونسية للعلوم الانسانية، العدد 101، 1991، ص 57-58.

[5]- Bloch. I, Inscription tumulaire des anciens cimetières israélites d'Alger, A. d'Urlancher, Paris, 1888, p 95.

[6] -العربي إسماعيل: دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 12، ديسمبر 1974، ص 52.

[7] -رحمونة بليل: المرجع السابق، ص 180.

تصدير الحبوب إلى الحكومة الفرنسية بهدف تجويع الشعب الفرنسي والتي قبلت بالرفض من طرف الداي رغم محاولتها المتكررة وفي إطار سعيها لمنع التقارب بين الإنجليز التقرب منهم للتوسط لدى الداي لوقف تصدير الحبوب إلى الحكومة الفرنسية بهدف تجويع الشعب الفرنسي والتي قبلت بالرفض من طرف الداي، رغم محاولتها المتكررة وفي إطار سعيها لمنع التقارب بين الإنجليز ويهود الجزائر لجأت فرنسا إلى تجميد الأموال اليهودية في البلاد[1].

اتضح دور اليهود في تحقيق والتوسط للسلم مع الإيالة في تقرير القنصل الفرنسي دوقواز Devoise الذي كتبه إلى وزير الخارجية تاليران " :Tallyrandإذا أرادت حكومة الدركتورا Directoire إقامة صلح مصنع مع الجزائر عليها بباكري لأن هؤلاء اليهود لهم تأثير كبير على شؤون الإيالة، لما يتمتعون به من خطوة لدى وزراء الداي..." [2]. وإضافة إلى ذلك تخصص العديد من اليهود في مجال الوساطة المالية وخصوصا في مسألة افتداء الأسرى، وبما أن البحرية الجزائرية تمكنت من القبض على عدد كبير من الأوروبيين وتحويلهم إلى أسرى، فسعت الدول الأوروبية إلى تحريرهم وذلك بالاستعانة بالوسطاء التجاريين اليهود[3]، حيث كانوا يقومون بنقل دراهم الفداء من أوروبا إلى الجزائر لتحرير الأسرى وذلك بحكم علاقتهم وما لديهم من مراسلين في إيطاليا وفرنسا وغيرها[4]، والدليل اليهود كانوا على علاقة بالأسرى هي شهادة الشاعر الإيطالي ((Pananti الذي كان أسيرا في الجزائر إذ يقول: "أما اليوم الموالي فقد خصص لإجراء اتصالات مع القنصل الإنجليزي وأصدقائنا الموجودين في المدينة وأجرينا أيضا بعض الاتصالات مع بعض اليهود الذين تبدوا عليهم قدرة دفع عملية فدائنا إلى الأمام..." [5].

لقد شكل الوسطاء الأوروبيون خلال عهد الدايات في الجزائر أحد الفاعلين غير الرسميين في إدارة المفاوضات، كما لعبوا دورا محوريا في تسهيل التواصل بين السلطة الجزائرية والدول الأوروبية، كما كان لهذا الدور تأثير كبير على طبيعة العلاقات الدبلوماسية والتجارية.

المبحث الثاني: المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية الأوروبية خلال عهد الدايات.

---

[1] -رحمونة بليل:المرجع السابق، ص182.

[2] -نفسه: ص 183.

[3] - سعيدوني ناصر الدين، المهدي بوعبدلي: المرجع السابق، ص 64.

[4] -جون وولف: المرجع السابق، ص 168.

[5] - خشمون حفيظة : مهام مفتدي الاسرى والتزامهم المعيشية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية ، رسالة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007م-2008م، ص 72.

1- دراسة أهم المعاهدات الثنائية بين الجزائر والدول الغربية الأوربية:

أ- المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية – الفرنسية:

تعود العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى القرن السادس عشر، مما أدى إلى إرسال القناصل إلى الجزائر، وهذا ما ساهم إلى خلق نشاط دبلوماسي مكثف بين هاذين البلدين، وهذا النشاط توج بعدد من المعاهدات والإتفاقيات سواءا في المجالات السياسية أو الاقتصادية حيث بلغ عدد هذه المعاهدات حوالي سبع وخمسون معاهدة وذلك خلال 1619م إلى غاية 1830م[1]، فنظرا لكثرة هذه المعاهدات والإتفاقيات بين البلدين خلال فترة الدايات سنقوم بدراسة البعض منها محاولين استعراض أبرز ما ورد فيها:

أ-1- معاهدة تورفيل (25 أفريل 1684م): بعد مغادرة دوكين قرر الداي حسين ميزومورتو بدل كل جهوده حتى لا يتجدد قذف المدينة التي كانت كثيرا في الأحداث السابقة، وكلف دوسول مدير شركة الباستيون بالتوسط للتوصل إلى إتفاق صلح يختلف عن صلح دوكين، وقد نقل دوسول رغبة الداي إلى مجلس الدولة الفرنسي الذي رحب بالعرض وطلب من تورفيل السفر إلى الجزائر لبدء المفاوضات. وصل هذا الأخير إلى الجزائر في 2 أفريل 1684م[2]، وقد عرف بالمرونة مع الجزائر عكس الأميرال دوكين الذي تصرف بالخشونة الشديدة، فبعد عشرين يوما من المباحثات تم الاتفاق على عقد معاهدة مع فرنسا مدتها مائة عام[3] وذلك في 25 أفريل 1684م وتضمنت 29 بندا وعالجت المشاكل السياسية والاقتصادية[4]. وبموجب هذه المعاهدة التزم الطرفان بإطلاق سراح أسرى كل منهما وفق القوائم التي سيتم تبادلها من جانبه تعهد مدير الباستيون بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر، حيث سيتم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين بشكل متبادل بالإضافة إلى ذلك سيتم تبادل الغنائم التي استولى عليها كل طرف منذ تاريخ إعلان هذا الاتفاق[5]. ومن أهم البنود الواردة في هذه المعاهدة نذكر ما يلي:

---

[1] -بوعزيز يحيى: الموجز في...، المرجع السابق، ص 115.
[2] -بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 86.
[3] -آلتر عزيز سامح: المرجع السابق، ص 436-437.
[4] -بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 86.
[5] - قنان جمال: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 98.

- **البند الثاني:** هذا البند ينص على وقف الأعمال العدائية بين الطرفين سواء كانت بحرية أو برية، مما يدل على رغبة في إنهاء حالة الحرب أو القرصنة التي كانت تمارسها الجزائر خاصة ضد السفن الأوربية. فرنسا كانت تعتبر القرصنة الجزائرية تهديدا مباشرا لمصالحها البحرية والبند هنا يسعى لتقييد ذلك[1].

- **البند التاسع:** ينص هذا البند على منح الأمان للربابنة والبحارة الفرنسيين في الجزائر، مع معاملتهم من طرف القنصل الفرنسي بنفس الشروط والتسهيلات المالية مما يعكس امتيازات تجارية واضحة[2].

- **البند الحادي عشر:** ينص على تحديد فدية موحدة قدرها 300 ليفر لتحرير الأسرى الفرنسيين الذين أسروا قبل معاهدة 1670م[3].

- **البند الثاني والعشرين:** يعكس هذا البند حرص كل من الطرفين على تنظيم العلاقات بين الرعايا الفرنسيين والجزائريين، ومنع أي اعتداء جسدي أو إساءة من أحد الطرفين إلا وفقا لإجراءات قضائية محددة [4].

أ-2- معاهدة السلم المئوي (24 سبتمبر 1689م): تعرضت الجزائر في ثمانينات القرن السابع عشر لثلاث حملات فرنسية، كانت آخرها حملة ديستري عام 1688م وبعد هذه الحملة كان على بحارة الجزائر أن ينتقموا من هذه الهجمات مما أدى إلى زيادة نشاط ميزومورتو في القرصنة خاصة على السواحل الجنوبية لفرنسا. وفي ظل هذه الظروف وجد لويس الرابع عشر نفسه عاجزا عن مواجهة البحرية الجزائرية[5]، فهذا جعل فرنسا تعيد النظر في سياستها تجاه الجزائر، حيث لم تؤد أساليب القوة النتائج المطلوبة لذا أصبح من الضروري الانتقال إلى نهج السلم والمصالحة ففي أوائل سبتمبر 1689م أرسل معتمد البحرية – مارسيل قيوم – إلى الجزائر للتفاوض حول السلام[6]. وقد اعتبرت هذه المعاهدة من أبرز المعاهدات التي أبرمت

---

[1] -نفسه: ص 294.
[2] قنان جمال: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 296.
[3]- نفسه: ص 297.
[4] - قنان جمال: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 299.
[5] -عباد صالح: المرجع السابق، ص 144.
[6]- H.De Grammont, Op.cit., P 257.

بين الطرفين وقد تم تجديدها عشرين مرة[1]، وتضمنت هذه المعاهدة 31 بند وتناولت مختلف النزاعات القائمة بين البلدين ومن أهم بنود هذه المعاهدة نذكر:

- **البند الرابع:** ينص هذا البند على تنظيم عمليات البيع والشراء، وتحديد الأسعار والإستثناءات المتعلقة ببعض الممتلكات والأفراد، بالإضافة إلى حرية شراء الأسرى بدون التمييز بينهم[2].

- **البند الحادي عشر:** يركز هذا البند على ضرورة إطلاق سراح جميع الأسرى الفرنسيين الذين تم احتجازهم من طرف الجزائريين خلال النزاعات، ويظهر هذا البند حرص فرنسا على استرجاع رعاياها بعد توقيع المعاهدة[3].

كانت معظم بنود هذه المعاهدة تتعلق بقضية الأسرى وطرق معاملتهم بالإضافة إلى بعض المسائل المرتبطة برعايا فرنسا في الجزائر.

أ-3- معاهدة ديبواتانفيل (17 ديسمبر 1801م): تم توقيع هذه المعاقدة في 17 ديسمبر 1801هـ بين شارل ديبواتانفيل المكلف بالشؤون والمحافظ للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية والداي مصطفى باشا[4]. وقد أكدت هذه المعاهدة على المعاهدات السابقة المتعلقة بالملاحة والتجارة وأعادت تفعيل الإتفاقيات والنصوص المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لشركة إفريقيا[5]، وتضمنت هذه المعاهدة 19 بندا ومنه نذكر:

- **البند الثالث:** ينص هذا البند على نيابة الجزائر تعيد لفرنسا امتيازاتها الإفريقية كما كانت قبل قطع العلاقات مما يعكس رغبة في تطبيع العلاقات وفق الشروط السابقة دون تعديل[6].

---

[1]- غطاس عائشة: العلاقات...، المرجع السابق، ص 95.
[2] - قنان جمال: المرجع السابق، ص 309.
[3] -نفسه: ص 310-311.
[4] -بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 150.
[5] -تابليت علي: الرايس حميد وأميرال البحرية الجزائرية 1770م-1815م، دط، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2006، ص 9-10.
[6]-بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 150.

- **البند السادس:** يركز هذا البند على الداي أن يمنح الشركة الإفريقية إعفاء استثنائيا وشاملا من اللازمة لمدة عام كامل وذلك من تاريخ إبرام هذه المعاهدة بهدف الإعفاء وتعويض الشركة عن الخسائر التي تكبدتها[1].

- **البند السادس عشر:** يركز على الاستمرار القائم بالأعمال والمحافظ العام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية، وذلك يعني أن الاتفاق الجديد لا يمس الامتيازات السابقة بل يؤكد عليها ويجدد الاعتراف بها، كما تؤكد هذه المادة على احتفاظ الممثل الفرنسي بالتفوق على باقي وكلاء وممثلي الدول الأخرى.

- **البند الثامن عشر:** تقر هذه المادة بحق الرعايا الفرنسيين في حالة القطيعة أن تعطي لهم مهلة ثلاثة أشهر لتصفية أعمالهم. وهذا يدل على حفظ الحقوق الاقتصادية والتجارية حتى في حال النزاع[2].

أ-4- اتفاقية 28 أكتوبر 1819م: عقب مؤتمر فيينا قامت الحكومة الفرنسية بتعيين قنصل جديد لها في الجزائر وهو بييردوفال وذلك في 1816م بناءا على اقتراح الأمير دي بيفيفون رئيس المجلس الوطني، وكانت مهمته تهدف إلى طمأنة الحكومة الجزائرية بشأن نوايا فرنسا الحسنة فيما يتعلق بالتسوية النهائية لجميع القضايا العالقة بين البلدين وخاصة قضية ديون اليهوديين ابن زاهوت وبوجناح، وهي قضية شهدت تأخيرات ومماطلات طويلة.

ففي 17 مارس 1819م شكلت الحكومة الفرنسية لجنة رباعية من مستشاري الدولة لدراسة الديون الجزائرية التي ارتفعت إلى 24 مليون فرنك، فتم تخفيض المبلغ إلى 18 مليون ثم استقر المبلغ في 7 ملايين فرنك تدفع كل خمسة أيام وفقا لنص الاتفاقية المنعقدة في 28 أكتوبر 1819[3] والتي تضم 8 مواد ومن أبرزها نذكر:

- **المادة الأول:** يحدد هذا البند إلتزاما ماليا واضحا على عاتق الحكومة الفرنسية حيث تلزمها بدفع مبلغ محدد قدره سبعة ملايين من الفرنكات الفرنسية، كما يركز على الجهات

---

[1] - نفسه: ص 151.
[2] -بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر...، المرجع السابق، ص 152.
[3] -محمد زروال: المرجع السابق، ص 77-78.

المستفيدة من هذا الدفع وهما السيدان يعقوب كوهين وبكري وبوجناح كما تحدد الطرف الوسيط المسؤول عن استلام هذا المبلغ نيابة عنهما وهو السيد نيكولا بلفيل.

- **المادة السادسة:** تنص على ان جميع الديون المترتبة على السيدين بكري أو بوجناح كلها تخصم من حصة واحد منهما. وهذا يشير إلى أن المبلغ الإجمالي المتفق عليه لم يكن صافيا بل سيتم استخدامه لتسوية أي ديون أخرى مستحقة على الطرفين المستفدين.

- **المادة الثامنة:** تحدد هذه المادة الشروط النهائية لنفاذ الاتفاق كما أعادت التأكيد على ما يتعلق بقضية ديون كل من بوشناق وبوجناح[1].

ب- المعاهدات والإتفاقيات الجزائرية – الإنجليزية:

شكلت المعاهدات والإتفاقيات بين الجزائر وإنجلترا خلال عهد الدايات أحد أبرز أوجه التفاعل الدبلوماسي بين هاذين البلدين، فقد جاءت هذه المعاهدات في سياق دولي إتسم بتصاعد المنافسة البحرية والتجارية في الحوض المتوسط، وسعي كل من الجزائر وإنجلترا إلى حماية مصالحهما الحيوية، فقد عكست هذه المعاهدات توازنات القوة آنذاك كما عبرت عن طبيعة العلاقة المعقدة التي جمعت بين الطرفين، فمن أهم هذه المعاهدات نذكر:

ب-1- معاهدة 10 أفريل 1682م: هي معاهدة وقعت بين الأدميرال أرثرهاربرت قائد الأسطول الإنجليزي في البحر المتوسط وبين داي الجزائر بابا حسن، ونصت على احترام السلام بين الطرفين وقد تتكون من 22 بندا وتعتبر تجديدا لمعاهدة 1664م فمن أهم بنود هذه المعاهدة نذكر:

- **البند الرابع:** يحدد هذا البند صلاحية جواز السفر بخمسة عشر شهرا مع إمكانية تجديده باتفاق الطرفين[2]،وهو بند يعكس محاولة لتنظيم حركة الملاحة وضبطها قانونيا بين الجزائر وإنجلترا وهذا التحديد الزمني يشير إلى رغبة في مراقبة لحركة السفن والحد من استخدام الجوازات لفترات مفتوحة قد تسمح بالتجاوزات من الأطراف الأخرى.

[1] -محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 307- 309.
[2] -بوحلوفة أمين: المرجع السابق، ص 143.

- **البند السادس:** يلزم الجزائر بتقديم المساعدة للسفن الإنجليزية المتضررة في البحر ويمنعها من الاستيلاء على البضائع أو استبعاد الطاقم في حال غرقت إحدى تلك السفن قبالة سواحلها[1] يبدو البند في ظاهره مبادئ إنسانية إذ يشدد على ضرورة تقديم العون للسفن المنكوبة ما يعكس رغبة في إرساء مبادئ السلامة البحرية بين الطرفين.

ب-2- معاهدة 17 أوت 1700م: معاهدة تم توقيعها بين الداي حاجي شعبان والملك الإنجليزي فيلهيلم الثالث [2] (Wilhehm III)، تضمنت المعاهدة بندين رئيسيين وهما:

- **البند الأول:** دعا الجزائر إلى الالتزام بالمعاهدة السابقة التي منعت السفن الجزائرية من الإبحار في الطرق البحرية الإنجليزية، وقد أضاف هذا البند القناة الإنجليزية إلى المناطق المحظورة على السفن الجزائرية محذرا من عقوبات صارمة لكل من يخالف ذلك.

- **البند الثاني:** تناول هذا البند مسألة جواز السفر حيث طالبت إنجلترا بالتخلي عنه، وقد نص هذا البند على أن السفن الإنجليزية لن تحتاج إلى جواز سفر ولن تسأل عنه اعتبار من تاريخ توقيع هذه المعاهدة وذلك لمدة 18 شهرا وبعد انتهاء هذه المدة يحق للجزائر مصادرة أي سفن لا تتمثل لهذا الشرط[3].

ب-3- معاهدة 28 أكتوبر 1703م: تم توقيع هذه المعاهدة بين الداي مصطفى باشا وملكة إنجلترا آن[4] وتضمنت هذه المعاهدة ثلاث بنود وهي:

- **البند الأول:** نص هذا البند على ضرورة احترام المعاهدات السابقة للحفاظ على السلم والصداقة بين البلدين.

- **البند الثاني:** تضمن تخفيض الرسوم الجمركية على السلع التي يبيعها التجار الإنجليز في الجزائر من 10% إلى 5%.

---

[1] - تابليت علي: معاهدات الجزائر مع بلدان أروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830م، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص 152.
[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 191.
[3] -تابليت علي: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 161.
[4] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 191.

- **البند الثالث:** تناول قضية جوازات السفر حيث نص على أن السفن الإنجليزية المتوجهة إلى ورشات بإفريقيا أو تلك التي تحصل عليها الإنجليز كغنائم لن تتعرض للإزعاج في حالة عدم حملها لجوازات السفر[1].

ب-4- معاهدة 29 أكتوبر 1716م: تم إبرام معاهدة بين داي الجزائر علي باشا وجورج الأول ملك إنجلترا حيث مثل الملك كل من القنصل طومسون صامويل والقبطان كونينغسبوري نوربوي ((Coningsby Norburyوالقبطان نيكولا ايتون ((Nicolas Eatonيوم 29 اكتوبر 1716م، وتتكون من ثلاثة بنود آلا وهي:

- **البند الأول:** ينص على أن المعاهدة الحالية تلغي جميع المعاهدات السابقة التي أبرمتها الجزائر مع إنجلترا، وهذا يعني أن الإتفاقيات لم تعد سارية المفعول ولا يجوز الرجوع إليها[2].

- **البند الثاني:** يتعلق بمسألة السيادة على جزيرة مينورقة ((Minorqueالواقعة في البحر الأبيض المتوسط وتجبر الطرف الجزائري أن يعترف أن سكان مينورقة تابعين لإنجلترا ويقر بشرعية حكم بريطانيا لها[3].

- **البند الثالث:** يؤكد على حرية التجارة بين الطرفين، مع منح الامتيازات للتجار الإنجليز داخل الجزائر ويشير إلى ان الجزائر ستعامل الإنجليز كغيرهم من التجار الأوربيين وفقا لما هو معمول به في القوانين المحلية. هذا البند يبرز الطابع الإقتصادي للمعاهدة إذ يهدف إلى تعزيز المصالح التجارية الإنجليزية في شمال إفريقيا وضمان سلامة التجار الإنجليز وعدم تمييزهم[4].

ج- المعاهدات الجزائرية – الإسبانية:

بعد سلسلة من الحملات العسكرية الإسبانية الفاشلة على الجزائر، خاصة حملة 1775م وحملتي 1783م و1784م أدركت إسبانيا صعوبة إخضاع الجزائر بالقوة هذا أدى إلى تحول في سياستها نحو التفاوض، مما أسفر عن توقيع معاهدتين مهمتين:

---

[1] -تابليت علي: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 163.
[2] -نفسه: ص 164.
[3] -نابليت علي: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 164- 165.
[4] -نابليت علي: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص165.

ج-1- معاهدة السلم الجزائرية الإسبانية 1786م: بدأت المفاوضات بين الطرفين مع وصول أول وفد إسباني رسمي إلى مدينة الجزائر في حزيران 1785م، يتألف من المندوبان الساميان: الكونت دي سيبلي ((D'Espillyوالأميرال مزريدو((Mazzredoوقد استقبلهما الداي محمد عثمان باشا في قصره ودام اللقاء معه قرابة ربع ساعة، وعد الوفد الإسباني ذلك علامة إيجابية من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك، استغرقت المفاوضات بين الطرفين قرابة سنة كاملة، وتم توقيع المعاهدة في الرابع عشر من حزيران 1786م من قبل الداي محمد عثمان باشا بينما أمضاها عن الجانب الإسباني الوزير الأول الكوندي دي فلوريدا بلانكا في السادس والعشرين من آب من العام نفسه وكتبت في ثلاث نسخ الأولى بالإسبانية واحتفظ بها الملك الإسباني، والثانية باللغة التركية احتفظ بها داي الجزائر والثالثة احتفظ بها القنصل الإسباني المقيم بالجزائر[1]. وقد تضمنت هذه المعاهدة 25 بندا ومن أبرزها نذكر:

- **البند الثاني:** يتناول جانبا تطبيقيا مهما يتعلق بأمن الملاحة وحماية البحارة وهو ما يعكس إدراكا مشتركا لأهمية البحر كفضاء استراتيجي للتجارة والتنقل، حيث ينص البند على ضوابط دقيقة لتفتيش السفن وحماية حقوق العاملين في البحر مع الإشارة إلى ضرورة وجود جوازات السفر[2].

- **البند السادس:** ينص على أن النزاعات البحرية يجب أن تحل سلميا عبر ممثلين عن الطرفين وهو بند يعزز آليات التسوية الدبلوماسية للنزاعات بدلا من اللجوء للعنف أو القرصنة، ما يشير إلى محاولة عقلنة الصراع وتحقيق مصالح الطرفين.

- **البند السابع عشر:** يركز هذا البند على مسألة القرصنة البحرية والعواقب المترتبة عليها، ينص بوضوح على معاقبة أي قرصان سواء كان إسبانيا أو جزائريا، يرتكب أعمال عدائية ضد سفن الطرف الآخر[3].

---

[1] -صالح نوري، الهادي لعبيدي: معاهدة 1786م محاولة لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، المجلد 03، العدد06، الجزائر، تشرين الأول، 2016، ص 247.

[2] - بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 41.

[3] -بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص 45.

- **البند الخامس والعشرون:** يتناول هذا البند احترام الجزائريين لجلالة الملك الكاثوليكي (ملك إسبانيا) والعكس، ينص على أنه إذا حدث أن الداي استقبل بفرح وسرور وعمل كل شخصية تعبر عن حماية الملك الكاثوليكي وعلمه، كما أن جلالة الملك الكاثوليكي يستقبل رعايا داي الجزائر وعلمه ويكون الداي مستعدا للدخول في المفاوضات مع الدول التي يبحث جلالته عن صلحه[1].

ج-2- معاهدة 1791م جلاء الإسبان من وهران والمرسى الكبير: في 15 فيفري 1791م كلف نائب القنصل ديلاريا بمهمة استكشاف موقف الحكومة الجزائرية، كان يتفاوض مع الداي بشأن التخلي عن منطقة وهران بعد تدمير جميع حصونها وقلاعها، وقد أعرب الداي عن رضاه بمقترحات حكومة مدريد فاستمرت المفاوضات إلى غاية موافقة الداي على الصلح وعقد معاهدة السلم 12 سبتمبر 1791[2]، وتتضمن هذه المعاهدة تسعة بنود ومن أبرزها نذكر:

- **البند الأول:** يؤكد هذا البند على قرار الانسحاب من وهران والمرسى الكبير.

- **البند الثاني:** يحدد هذا البند الآلية الزمنية لعملية الانسحاب من وهران والمرسى الكبير، حيث يضع للإسبان مهلة زمنية محددة لإزالة أي مباني أو تحصينات قاموا بإنشائها كما يسمح لهم بسحب معداتهم وأسلحتهم.

- **البند الرابع والثامن والتاسع:** توضح هذه البنود الضمانات والحقوق التي يتمتع بها الإسبان نتيجة للامتيازات الممنوحة لهم، ويشمل كذلك تخفيضات جمركية مقابل دفع مبالغ مالية وهدايا قنصلية وأعطى للسفن التجارية الإسبانية حقا حصريا للإرساء في ميناء حسن المرسى الكبير مقابل دفع رسم محدد قدره 56 ريال مما يشير إلى معاملة تفضيلية للتجارة الإسبانية[3].

د- المعاهدات الجزائرية الهولندية:

---

[1] - نفسه: ص 46.

[2] -محمد بن موفقي: المرجع السابق، ص 73.

[3] -ناصر الدين سعيدوني: المعاهدات الجزائر الإسبانية 1791م، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد1، جانفي 1993، ص 86.

خلال عهد الدايات (1671م-1830م) عقدت هولندا عدة معاهدات مع الجزائر لتنظيم العلاقات التجارية والبحرية بين الطرفين، وجاءت هذه المعاهدات في سياق سعي الجزائر لحماية سواحلها ومصالحها الاقتصادية وفي المقابل حرصت هولندا على تأمين سفنها التجارية من التعرض للهجمات ومن أهم المعاهدات التي أبرمتها الجزائر مع هولندا:

د-1- معاهدة 1680م: تم توقيع هذه المعاهدة في 29 أفريل 1680م بمدينة الجزائر بعد مفاوضات قادها القنصل الهولندي توماس هيس، تضمنت 16 بندا رئيسيا من أبرزها:

- يسمح بدخول السفن الهولندية التي يمتلكها تجار مسيحيون أو يهود دون رسوم.
- تعطى حرية الملاحة المتبادلة.
- لا يسمح للسفن الجزائرية بالتوجه إلى سلا أو تونس أو طرابلس أو أي مدينة معادية للهولنديين.
- لا يوجد قيود على التجار الهولنديين في عمليات الشراء ولا يطلب من ربابنة السفن والالتزام بأي تحذيرات صادرة عن القاضي.
- يتمتع القنصل الهولندي بالحصانة الكاملة وله الحق في اختيار مترجم أو سمسار[1].

د-2- معاهدة السلم 1726م: تم التوقيع عليها في 8 سبتمبر 1726م وقعت بين عبدي باشا وحسين آغا والهولنديين فرانسوا فان آرسن وفان سوما لسديك وتتألف هذه المعاهدة من 15 بندا منها نذكر:

- السماح للسفن الهولندية بالإيجار بحرية في البحر المتوسط دون أي هجومات.
- عند التقاء بحارة الجزائر بسفينة هولندية يحق لهم الصعود إليها وفق شروط معينة.
- لا يتعرض الأسطول الهولندي لأي سفينة جزائرية تحمل جواز سفر الداي أو رسالة موقعة من القنصل الهولندي المقيم في الجزائر.
- تقوم السفن الحربية الهولندية ببيع غنائمها في الموانئ الجزائرية دون دفع أي رسوم[2].

هـ- المعاهدات الجزائرية – السويدية:

---

[1] - تابليت علي: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 255.
[2] تابليت علي: معاهدات الجزائر...، المرجع السابق، ص 257.

في إطار تنظيم الملاحة والتجارة في البحر الأبيض المتوسط، سعت مملكة السويد إلى حماية مصالحها التجارية من خطر الجهاد البحري الجزائري، ما دفعها إلى الدخول في مفاوضات أفضت إلى توقيع عدة معاهدات منها نذكر:

هـ-1- معاهدة السلم بين إيالة الجزائر ومملكة السويد 1729: تعد هذه المعاهدة أول اتفاق رسمي بين السويد وإيالة الجزائر، وتم عقد هذه المعاهدة في 31 مارس 1729م بين الداي محمد بن الحاج عثمان والملك السويدي الملك فريدريك الأول. وكانت هذه المعاهدة تتضمن 22 بندا وكانت هذه البنود تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية وكذلك النواحي الاقتصادية والتجارية ومن أهم بنود المعاهدة نذكر: [1]

- **البند الأول:** يشير هذا البند للعلاقة السلمية الرسمية بين الطرفين وينهي أي حالة عداء أو تهديد بالمواجهة البحرية أو البرية.

- **البند الثامن:** يعكس هذا البند الرغبة الواضحة للجزائر في تنظيم النشاط البحري، واحترام السفن السويدية التي تدخل في معاملات تجارية مشروعة مع الجزائر وحتى إن كانت تتعلق بغنائم بحرية[2].

- **البند الخمس عشر:** في حالة نشوب نزاع على الأراضي الجزائرية يكون أحد أطرافه من الرعية السويدية ولا يخضع السويدي إلا للسلطة القضائية للداي أو لديوانه أما إذا كان النزاع بين رعايا سويديين فإن الفصل يكون من اختصاص السويد في الجزائر.

- **البند السابع عشر:** يتمتع القنصل بحرية تعيين موظفيه وترجمانه الخاص كما يحق له استضافة مرشد ديني بروتستانتي في قنصليته للإشراف على ممارسة المذهب البروتستانتي من قبل القنصل ورعاياه[3].

2- دراسة أهم المعاهدات الثنائية بين الجزائر والدول الشرقية الأوروبية:

أ- المعاهدات الجزائرية – النمساوية:

---

[1] -عبد الهادي رجائي سالمي: معاهدة السلامة بين إيالة الجزائر ومملكة السويد، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، العدد5، جانفي 2015، ص 80.

[2] - عبد الهادي رجائي سالمي: المرجع السابق،ص81.

[3] -نفسه: ص 82.

سعت الإمبراطورية النمساوية إلى نسج علاقات منظمة مع الجزائر خصوصا خلال عهد الدايات (1671م-1830م)، بهدف حماية مصالحها التجارية وسفنها في البحر المتوسط في ظل تصاعد عمليات الجهاد البحري التي كانت تقوم بها الجزائر ضد السفن الأوربية، وقد أدت هذه المصالح المتبادلة إلى إبرام عدد من المعاهدات، وانطلاقا منها تسلط الضوء على هذه المعاهدات:

أ-1- معاهدة الجزائر مع النمسا 1727م: خلال عام 1725م قام الوفد العثماني والوفد النمساوي بزيارة إلى الجزائر بهدف توقيع المعاهدة، إلى أن الداي رفض ذلك فلذلك تأخر التوقيع عليها. وفي عام 1727م تم التوقيع على المعاهدة في اسطنبول من طرف المفاوضين الجزائريين والنمساويين بوساطة عثمانية وقد تتكون المعاهدة من ثلاثة عشر مادة منها [1]نذكر:

- **المادة الأولى:** ذكر في هذه المادة تاريخ المعاهدة ثم تناولت هدفها الرئيسي إيقاف النزاع البحري، وعمليات القرصنة التي كانت الجزائر تمارسها ضد السفن النمساوية، كما تنص على توقف تام لجميع أشكال العداء سواء في البحر أو البر كما يدل على أهمية الملاحة والتجارة البحرية في علاقات الطرفين[(2)].

- **المادة الرابعة:** تعكس هذه المادة محاولة تنظيم عمليات التفتيش التي تقوم بها السفن الجزائرية على السفن النمساوية، إذ فرضت شروطا دقيقة كوجود جوازات سفر مختومة تتوافق مع الإعلام الرسمية.

- **المادة السابعة:** تحذر هذه المادة من تقديم أي شكل من أشكال الدعم أو الحماية لسفن أعداء أحد الطرفين ويظهر من خلالها حرص الجانبين على الحيلولة دون التورط في صراعات غير مباشرة قد تضر بالعلاقة بينهما[(3)].

أ-2- معاهدة الجزائر مع النمسا 1748م: تم التوقيع عليها في 8 أكتوبر 1748م تحتوي على 22 بند منها:

---

[1] فكاير عبد القادر: جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية – المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر(1727م-1830م)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، مجلد 42، العدد 165، 2024، ص249.

[2] -فكاير عبد القادر: المرجع السابق، ص249.

[3] - نفسه: ص ص251 250.

- **البند الثالث:** ينص على اتفاق الطرفين على إعادة الأسرى والممتلكات التي تم الاستيلاء عليها خلال النزاعات السابقة.

- **البند الرابع:** هذا البند مهم جدا من الناحية الدبلوماسية إذ يعني الاعتراف المتبادل بين الطرفين وفتح قنوات اتصال مباشرة عبر قنصل معتمد[1].

- **البند الخامس عشر:** ينص هذا البند على التزام كل من الجزائر والنمسا بعدم استقبال أو حماية أعداء الطرف الآخر وأولئك الذين ألحقوا به ضررا سواءا كانوا أفرادا أو جماعات.

- **البند الثاني والعشرين:** هذا البند يحدد مدة سريان المعاهدة ويضع شروطا لتجديدها أو تعديلها مثل مراجعتها عند الضرورة أو بطلب أحد الطرفين[2].

المبحث الثالث: القوة البحرية كأداة دبلوماسية.

1- الأسطول البحري الجزائري كوسيلة للردع العسكري والدبلوماسي.

لم يكن الأسطول البحري الجزائري مجرد أداة حربية تؤدي المهام القتالية فحسب، بل كان يعد من أبرز الوسائل التي وظفتها الدولة الجزائرية خلال عهد الدايات لتحقيق الردع العسكري[3] والدبلوماسي.

أ- الردع العسكري:

يعد الردع العسكري خلال عهد الدايات من المواضيع التي استقطبت اهتمام المؤرخين رغبة في دراسته وفهم آلياته ودوره في حماية الجزائر والحفاظ على سيادتها خاصة خلال الفترة الممتدة من القرن 17م وأوائل القرن 18م، وقد برزت أهمية الردع العسكري باعتباره إحدى الوسائل الأساسية التي اعتمدت عليها السلطة الجزائرية لمواجهة التهديدات الخارجية ويعود تطور سياسة الردع إلى مجموعة من العوامل أهمها العامل المادي للأسطول والعامل البشري.

---

[1] - نفسه: ص ص254 252.

[2]- نفسه، ص ص258 256.

[3] - الردع العسكري: هو استخدام الجزائر لقوتها البحرية المنظمة والغزوات المستمرة ضد السفن الأوروبية، بهدف فرض هيبتها وحماية مصالحها السياسية والاقتصادية. للمزيد أنظر: شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى) من البدء إلى الفتح الإسلامي، تع: محمد مزالي، البشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، ط4، 1983، ص 372.

أ-1- أنواع السفن: اعتمدت الجزائر عدة أنواع من السفن وصل تعدادها إلى حوالي 20 نوع، وقد كانت لها مواصفات تتماشى مع كل فترة من الفترات التي استعملتها فيها، فخلال القرن 16م استعملت البحرية الجزائرية عدة سفن[1] منها نذكر:

- **الشيني:** هي سفن تصنع محليا، تعرف بسرعتها وسهولة وتوجيهها وقد تتميز بقدرتها الهجومية، حيث كانت تطارد سفن الأعداء وتهاجمها بسهولة ثم تنسحب بسرعة[2].

- **الغليوطات:** هي مراكب لا يتعدى عدد مصاطبه 25 ومدافعها حوالي 20 ولا يتجاوز عدد بحارتها الثلاثين وهي صالحة للدفاع والقرصنة[3].

- **الفرقاطة:** هي سفن حربية صغيرة وخفيفة تحمل مدفعا أو إثنين[4]. أما خلال القرن السابع عشر وأمام تزايد القوى الأوروبية غير المتوسطية في البحر الأبيض المتوسط واستعمال هذه الأخيرة لقراصنتها، كان لزاما على بحرية الجزائر حماية نفسها من العناصر الجديدة ومتابعتها في المتوسط وخارجه بالوصول إلى عقر دارها لردعها، وقد استلزم هذا اعتماد سفن قادرة على خوض مياه المحيط[5] وهي:

- **السفن المستديرة:** كانت هذه السفن مرتفعة عن سطح الماء شكلها شبه منحرف وقد مكنتهم من خوض مياه المحيط لمتابعة قراصنة دول الشمال بكل أريحية[6].

لكن خلال فترة القرن لثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر اعتمدت البحرية الجزائرية أنواع متعددة منها ما سبق استعمالها في القرنين السابقين كالشيني والغليوطة، البرغانتي، الكارفيل، الكوربيط، الشبك، الفرقاطة، الشطية والبولاكر، أما باقي السفن تخص القرن الثامن عشر وتتمثل في:

---

[1] -بوحمشوش نعيمة: أنواع السفن في البحرية الجزائرية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 530.

[2] -نفسه ، ص 522.

[3] -عباد صالح: المرجع السابق، ص 321.

[4] - بوحمشوش نعيمة: المرجع السابق، ص 523.

[5] -نفسه: ص 525.

[6] - نفسه: ص 531.

- **البريك:** بارجة لها صاريين، تحمل شراعات مربعة وهي موجهة للحرب أساسا ومتميزة بحجمها وتسليحها[1].

- **اللنجور:** هي زوارق الإنقاذ استعملت بعد الحملة الإسبانية على الجزائر عام 1783م وصارت البحرية تعتمدها بكثرة لحماية الميناء في مهمات بحرية[2].

- **بومبارد:** سفينة صغيرة حربية، لها صواري تشبه الغليوط ومزودة بقنابل والتي تدل على اسمها "مقنبلة" لها صاري كبير ذي أشرعة مربعة وصاري بالمؤخرة بعمل شراعا واحدا وفي المقدمة شراع واحد كبير مثلث الزوايا[3]. وبحلول القرن التاسع عشر تزايدت الأخطار في البحر الأبيض المتوسط من طرف الدول الأجنبية فحاولت الجزائر أن تخرج مجموعات من السفن لمواجهة هذه الأخطار[4].

أ-2- مصادر تمويل الأسطول: إن من مظاهر قوة البحرية الجزائرية ضمان الدولة مداخيل معتبرة، كانت تأتي من ثلاث مصادر أساسية: حمولات السفن بالغنائم التي تؤخذ من البحر، ومبالغ افتداء الأسرى والإتاوات التي تدفعها الدول الأوربية لحماية سفنها من استيلاء القراصنة، وهناك مصدر رابع كان يحصل عليه من المؤسسة البحرية بذاتها وذلك من خلال الإذن بالإرساء[5].

أ-3- ديوان البحرية: كانت المبادرة الأولى لتأسيسه من صنع ميزومورتو في 23 أفريل 1687م كبديل للديوان العام وهو المختص في الشؤون الهامة المتعلقة بالقرصنة، وهذا الديوان يتألف من كبار المسؤولين في البحرية ومن الرياس الذين لم يتركوا مهنتهم لسبب آخر.

---

1 - نفسه: ص 528.

2)- A. Jal : Glossaire nautique, Répertoire polyglotte de termes de marine anciens et moderne, Paris, Firmin didot, Libraires éditeurs, imprimerie de l'institut de France, 1848, p 555.

3)- - A. Jal :Op.Cit. P 306.

4)- Tachrifat : Recuil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, par Devulx. A, Alger, imprimerie du gouvernement, 1852, P 28.

5 - هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007، ص 63-64.

كما تمثل دور هذا الديوان في بحث الصفة الشرعية للغنائم والقرار فيها[1]، كما كان من مهامهم أيضا تطبيق العدالة على كل أفراد البحرية الذين لا يمتثلون لقوانين الإدارة البحرية كما كانوا هم المسؤولون عن إقرار حالة السلم أو الحرب مع أي دولة كانت[2].

أ-4- أشهر القادة البحريين: كانت التركيبة البشرية للبحرية الجزائرية غنية بالمشارب بوحدها الجهاد في سبيل الله، وقد تألفت من مزيج من العناصر المحلية إلى جانب بحارة من الشرق الإسلامي وآخرون من الأندلس كما هناك أعلاج أوروبيين أسلموا والتحقوا بصفوف المجاهدين البحريين[3]. وقد كان معظم القادة البحريين من ذوي الكفاءة العالية إذ أظهروا براعة كبيرة في قيادة السفن وتنظيم الهجمات، ومن بين الأسماء البارزة التي لمعت في هذا السياق نذكر:

- **علي بتشين:** أحد أبرز قادة القرن السابع عشر، وهو الذي قام بتشييد مسجد علي بتشين في نهج باب الواد بالعاصمة ولد لأصل إيطالي، إعتنق الإسلام وانضم إلى طائفة رياس البحر، تميز بذكائه وخبرته في مجالات الملاحة مما ساعده على تحقيق الشهرة والمال[4].

- **الرايس حميدو:** يعتبر من ألمع الشخصيات الفذة والإعلام البارزة التي ظهرت على رأس الأساطيل الحربية في العثماني في الجزائر وكانت رمزا للشجاعة والجرأة حتى قيل أن العائلات الإسبانية كانت تخوف أولادها بذكره[5] وقد عرف بغاراته البحرية.

أ-5- الغارات البحرية على السواحل الأوربية: كانت من أهم النشاطات التي يقوم بها القادة البحريين افتكاك الأسرى الأوروبيين حيث نقلوا الكثير منهم إلى الجزائر، كما كانت تقوم ايضا بغارات على الجزر والسواحل الواقعة بالقطاع الغربي من البحر المتوسط فهاجمت مرات عديدة سكان سواحل إسبانية وصقلية وسردينيا ونابولي حتى أصبح سكان هذه السواحل يهجرون المناطق الساحلية إلى الداخل، ولم ينحصر نشاطهم في البحر الأبيض المتوسط بل امتد حتى

---

[1] -مروش المنور: المرجع السابق، ص 410.
[2] -محرز أمين: المرجع السابق، ص 39.
[3] - غطاس عائشة وآخرون: المرجع السابق، ص 95.
[4] - نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص 87.
[5]- Albert Devoulx, Le rais Hamidou (notice biographic sur le plus célébre consaie algéron XIII siècle de l'hégire), édition grand Alger, Algérie, 2005, P 27.

إلى سواحل أوروبا الشمالية وإيرلندا وبسبب أعمالهم الجريئة اضطرت الدول الأوربية بما فيها الدول الكبرى إلى دفع إتاوات وهدايا إلى حكومة الداي لتشتري بذلك أمن سفنها. ولا يعود تفوق البحرية الجزائرية إلى مهارة البحارة وسرعة وخفة سفنها وانضباط البحرية[1].

ومن الغارات البحرية التي قادها هؤلاء البحارين: غارة 1794م والتي جهزت فيها الجزائر سبعة مراكب بحرية وكلفت بحارتها بالخروج للغزو ضد المراكب الجنوية وسردينيا، فأسروا لسردينيا 10 مراكب ولجنوة عددا آخر وأسروا لنابولي ثمانية مراكب وكان ضمن البحارة في هذه الغزوة القبطان الرايس حميدو الذي كان يقود مركبا من نوع بريقانتين. كما غز الأسطول الجزائري عام 1798م نابولي الإيطالية وحطم لها حصنا عسكريا كبيرا واستولى على ما به من بضائع وذخائر عاد بها إلى الجزائر وفي الطريق صادف مركبا مالطيا وحطمه وكان محملا بالجبن والكتان[2]. في عام 1813م هاجمت المراكب الجزائرية مراكب السويد والدانمارك وأسرت منها عشرين مركبا مشحونا بالسكر والقهوة وغيرها[3].

ب- الردع الدبلوماسي:

اتسمت السياسة الخارجية الجزائرية بمزيج من الحزم والمرونة في التعامل مع القوى الأوربية، ومن أبرز أدوات هذه السياسة ما يعرف بالردع الدبلوماسي الذي استخدمته السلطة الجزائرية للحفاظ على سيادتها ومصالحها في مواجهة الضغوط والتدخلات الأجنبية وقد تجلى هذا الردع من خلال التهديد الضمني باستخدام القوة البحرية وهذا ما ساعدها على الحفاظ على مكانتها في الحوض المتوسط وتتجلى مظاهر الردع الدبلوماسي في:

ب-1- فرض الإتاوات على السفن الأوربية والأمريكية: فرضت الدولة الجزائرية على الدول الأوروبية المتعاملة معها تجاريا إتاوات مقابل السماح لها بحرية الملاحة في الحوض الغربي للمتوسط، وإعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة منها تخفيضات معتبرة على الرسوم. وما يلاحظ أن هذه الاتاوات كانت تختلف حسب العلاقة التي تربط تلك الدول بالجزائر كما كان للظروف السائدة في تلك الفترة تأثير على تحديد مبالغ تلك الإتاوات، وفي هذه الصدد سنعرض أهم الدول التي كانت تدفع هذه الإتاوات:

---

[1] - عمورة عمار، نبيل دادوة: الجزائر بوابة ...، المرجع السابق، ص 218.
[2] - بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ ...، المرجع السابق، ص 188.
[3] - نفسه: ص 192.

- **إسبانيا:** كانت تساهم بما قيمته 48000 فرنك سنة 1807م وبعد توقيعها على هدنة 1758 وانسحابها من وهران ألزمت بدفعه 18000 ف [1].

- **توسكانيا:** ألزمت قبل 1823م بدفع ما قيمته 25000 دوبل أو 250000 ف.

- **البرتغال:** كانت ملزمة بدفع ما قيمته 20000 ف عام 1822م.

- **فرنسا:** كانت تدفع قبل 1790م ما قيمته 37000 جنيه، وبعد سنة 1790م تعهدت بدفع 27000 قرش، أي 108000 ف وفي سنة 1816م ألزمت بدفع ما قيمته 200000 ف.

- **هولندا:** التزمت بعد معاهدة 1826م بدفع 10000 سكة جزائرية وفي سنة 1807م دفعت ما قيمته 40000 قرش أو 160000 ف.

- **النمسا:** قدرت قيمة الإتاوات التي دفعتها في سنة 1807م بـ 20000 ف.

- **الولايات المتحدة الأمريكية:** دفعت في سنة 1795م ما قيمته 1000000 دولار منها 21600 دولا في شكل معدات مقابل الامتيازات الخاصة وفي سنة 1822م التزمت بدفع 22000 دولار [2].

كما كانت الدنمارك والنرويج والسويد ونابولي تدفع ضريبة كل سنتين ويقول هنري غارو (Henri Garrotإضافة إلى هذا: "بل أن السويد، والدانمارك والنرويج كانت تزود الجزائر بدون مقابل زيادة عن الضريبة بالأسلحة والأسلاك والأعمدة وحدائد الإرسال والبارود والقنابل أما فرنسا وإنكلترا وإسبانيا والدول الإيطالية: كسردينيا، وطوسكانا والبندقية فقد كانت تقدم نقدا أو عتادا، هدايا كل سنتين..." [3].

ب-2- استخدام الأسطول كوسيلة ضغط دبلوماسي: إن الإتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع الدول الأوروبية كانت تهدف أساسا إلى تنظيم الملاحة والتجارة لكنها في جوهرها كانت اعترافا بسيادة الجزائر البحرية، فقد اعتمدت الجزائر على هذه الإتفاقيات لتأكيد هيمنتها

[1] - سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية...، مرجع سابق، ص 140.
[2] -سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية...، مرجع سابق ، ص 141.
[3] -عمورة عمار، نبيل داودة: الجزائر بوابة...، المرجع السابق، ص 238.

في البحر خاصة خلال الفترات التي شهدت فيها الدول الأوربية ضعفا في قدراتها البحرية مما مكن الجزائر من فرض شروطها[1]. فمثلا في عام 1682م وقعت معاهدة بين الداي حسن والملك الإنجليزي "شارل الثاني" إذ تخلت إنجلترا بموجبها عن 350 قطعة بحرية تجارية لصالح الجزائر على إثر الهزيمة التي منى بها الأسطول الإنجليزي أما الأسطول الجزائري وكانت هذه المعاهدة بالمهينة، لأن إنجلترا لم تتمكن من المطالبة باسترجاع أسراها المتواجدين بالسجون الجزائرية[2].

ب-3- أثر تراجع الأسطول في نهاية السيادة البحرية الجزائرية: مع نهاية القرن الثامن عشر، تراجع نشاط البحرية التجارية الجزائرية بشكل ملحوظ ولم يبق من هذا النشاط سوى بعض المحاولات الفردية التي قام تجار جزائريون مثل: "بن عمر" و"بوضربة" و"نيغرو"، الذين واصلوا عمليات الشحن بين الجزائر وموانئ أوروبية كليفورنا ومرسيليا هذا ما أتاح الفرصة أمام التجار الأجانب للاستفادة من حركة التبادل التجاري[3]، فهذا التراجع كان له أثر سلبية على البحرية الجزائرية وقد ظهر ذلك من خلال:

- **التحالفات الأوربية:** تعد هذه التحالفات من أثر تراجع الأسطول البحري الجزائري خاصة في القرن 19 م عندما بدأت الدول الأوربية في توحيد جهودها للحد من السيطرة البحرية الجزائرية وكانت هذه التحالفات إما حملات أو مؤتمرات ومن أهم نذكر:

1- **التحالف الإنجليزي – الهولندي:** وصل الأسطول الإنجليزي الهولندي المشترك إلى الجزائر يوم 27 أوت 1816م وعلى الفور طلب اللورد اكسماوث من الداي عمر باشا عقد الصلح وأن يكون الرد في خلال ساعة واحدة فقط وكان رد الداي وكبار المسؤولين بالرفض لأوامر الأميرال، عندئذ بادرت القوات المسيحية في ضرب المدينة بالقذائف، فقد ألحقوا خسائر مادية جسيمة فقد أحرقت كل البواخر والسفن التجارية الجزائرية وتحطمت التحصينات وميناء

[1] -سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية...، المرجع السابق، ص 142.
[2] -كنتور رابح: المرجع السابق، ص 155.
[3] - كنتور رابح: المرجع السابق، ص 156.

الجزائر خلال ساعة واحدة نظرا لكثرة القصف[1]. فهذا التحالف بين مدى تراجع قوة الأسطول الجزائري.

2- **مؤتمر فيينا 1815م:** أصبحت الجزائر محط أنظار القوى الأوربية بعد أن عرفت نوعا من الاستقرار السياسي في أواخر القرن 18م وبداية القرن 19م نتيجة لمعاهدات أبرمتها دول أوربية، وطالبت في المؤتمر بوقف نشاط الاسطول الجزائري وفي 9 جوان 1815م جرى الاتفاق في المؤتمر على ضرورة معالجة قضايا مثل استرقاق المسيحيين وهو ما أدى إلى الدعوة لاحقا لتنظيم حصار على الجزائر تحت لواء حملة أوروبية مشتركة لمنع الأسطول الجزائري من تهديد الملاحة البحرية[2].

- **مؤتمر إكس لاشابيل 1818م:** على الرغم من انعقاد مؤتمر لندن 1816م إلا أن الجزائر تمكنت من إعادة أسطولها واستعادة نشاطها مما دفع الدول الأوربية إلى اعادة طرح هذه القضية في مؤتمر إكس لاشابيل 1818م واتفق فيه المفاوضون على إلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية[3].

-2استخدام البحرية الجزائرية في التفاوض مع القوى الكبرى وتعزيز النفوذ:

استخدمت البحرية الجزائرية كأداة فعالة في يد السلطة السياسية خلال عهد الدايات، حيث شكلت وسيلة ضغط مهمة في التعامل مع القوى الكبرى فبفضل قوتها البحرية وتنظيمها المحكم تمكنت الجزائر من فرض نفسها كفاعل إقليمي لا يستهان به في البحر المتوسط مما مكنها من الدخول في مفاوضات مباشرة مع دول أوربية كبرى، ولم يكن هذا التفاوض نابعا من اعتراف سياسي فقط، بل كانت نتيجة مباشرة لقوة بحرية فعالة قادرة على إلحاق الأذى بالمصالح الاقتصادية للدول الأوربية ومن أبرز الأمثلة على ذلك:

---

[1] -عبد القادر فكاير: علاقات الجزائر مع هولندا...، المرجع السابق، ص 195-196.
[2] -حنيفي هلايلي: العلاقات...، المرجع السابق، ص 11-12.
[3]- هلايلي حنيفي: الوفاق الأوروبي وانعكاساته على الجزائر، مجلة حوار المتوسطي، العدد13_14، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص 17.

- **معاهدة السلم 1726م:** وقعت بين عبدي باشا داي الجزائر وفرانسوا فان آرسن وفان سوما لسديك حيث اضطرت هولندا إلى الاعتراف بقوة الجزائر البحرية وتعهدت بدفع تعويضات مالية وتقديم الهدايا مقابل حماية سفنها في المتوسطة[1].

- **معاهدة الجزائر مع إنجلترا 1688م:** أبرمت بين الداي بابا حسن والملك شارل الثاني وتخلت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة حوالي 350 وحدة بحرية تجارية لصالح الجزائر إثر هزيمة الأميرال البريطاني هيربرت في معركة مع الأسطول البحري الجزائري[2].

- معاهدة الجزائر مع فرنسا 1689م: اضطرت فرنسا إلى الدخول في مفاوضات بعد خسائر كبيرة في البحر المتوسط على يد الأسطول الجزائري حيث بعد حملة ديستري 1688م، البحارة الجزائريين ثأروا لهذه الهجمات ونشط ميزومورتو القرصنة بشكل كبير خاصة على سواحل فرنسا الجنوبية[3]. فوجدت فرنسا أنها عاجزة للتصدي للبحرية الجزائرية فلجأت إلى التفاوض وعقد المعاهدة وقد التزمت فرنسا بدفع جزية سنوية وإطلاق سراح الأسرى الجزائريين لديها[4].

- **معاهدة الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية 1795م:** بعد مفاوضات ووساطات دامت 10 سنوات استطاعت أمريكا ان تبرم معاهدة سلام وصداقة بين البلدين[5] والملاحظ أن هذه المعاهدة كانت لصالح الجزائر من جميع الوجوه، إذ طلبت الجزائر مثلا من أمريكا أن تبني لها سفنا في أمريكا على أن تدفع تكاليفها عند استلامها. وكذلك طلبت لجزائر من أمريكا دفع جزية سنوية وهدية تتمثل في سفينة الهلال ذات 36 مدفع[6]، وكانت هذه الضريبة تدفع دون انقطاع للجزائر حتى 1812م [7].

---

[1] -علي تابليت: معاهدات...،المرجع السابق، ص257.
[2] -مولود قاسم نايت بلقاسم: المرجع السابق، ص 112-113.
[3] -صالح عباد: المرجع السابق، ص 114.
[4]- H. De Grammont, Histoire d'Alger…, Op.cit., P 257.
[5] -تابليت علي: معاهدة السلام والصداقة...، المرجع السابق، ص 99.
[6] -نفسه: ص 100.
[7] -تابليت علي: الرايس حميدو...، المرجع السابق، ص 26.

تبين من خلال هذا الفصل أن الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات لم تكن عشوائية، بل اعتمدت على أدوات وآليات مدروسة ساهمت في ترسيخ مكانة الجزائر كقوة فاعلة في حوض البحر المتوسط. فقد مثل التمثيل الدبلوماسي الأوروبي داخل الجزائر قناة رسمية للتواصل والتفاوض، وأسهم الوسطاء في تسيير العلاقات وحل النزاعات، مما يدل على إدراك السلطات الجزائرية لأهمية التواصل المباشر وغير المباشر مع القوى الأجنبية. كما شكلت المعاهدات والاتفاقيات الثنائية أداة قانونية لضبط العلاقات الخارجية وتنظيمها بما يخدم المصالح الوطنية. أما القوة البحرية، فقد كانت أكثر من مجرد وسيلة دفاع، إذ وظفت بذكاء في إطار السياسة الخارجية، فكانت في آن واحد أداة للردع السياسي والعسكري تعكس قوة الدولة واستقلال قرارها. وهكذا، فإن تعدد هذه الوسائل وتكاملها يعكس نضج الدبلوماسية الجزائرية في تلك المرحلة وقدرتها على التفاعل مع محيطها الدولي بكفاءة وفعالية.

خاتمة

خاتمة

إن المرحلة التي تطرقت إليها في هذه الدراسة وهي مرحلة الدايات التي إمتدت لما يقارب قرن ونصف، حيث تعتبر من أبرز الفترات التي شهدت فيها الدبلوماسية الجزائرية نضجا واضحا وتطورا لافتا، جعل منها فاعلا متميزا في علاقات البحر الأبيض المتوسط. فقد عرفت الجزائر خلال هذا العهد كيف توازن بين مصالحها الداخلية ومتغيرات الساحة الدولية عبر تبني سياسة خارجية مرنة وواقعية.

ففي ختام هذه الدراسة التي حاولت من خلالها تسليط الضوء على ملامح الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات (1671م–1830م) توصلت إلى استخلاص جملة من النتائج:

- لقد كشف تحليل الوضع السياسي والإجتماعي في عهد الأغوات عن بداية تراجع السيطرة المباشرة للعثمانيين على الجزائر حيث ظهرت بوادر الإعتماد على النخب المحلية والإنفراد بالقرار في سياق من الإضطرابات الداخلية والصراعات على السلطة، هذا التمهيد فتح الطريق أما نظام الدايات الذي سرعان ما أرسى قواعد حكم أكثر استقلالية عن الباب العالي، كما أظهر الدايات الأوائل قدرتهم في تثبيت السلطة داخل الجزائر والتحكم في القرارات السياسية وهذا ما شكل إدارة مستقلة للشؤون الداخلية والخارجية.

- ومن المظاهر التي تبرز استقلال الجزائر عن الدولة العثمانية السيادة الكاملة في تسيير الشأن الداخلي (كالضرائب، القضاء، الأمن، ...)، وكذلك الاستقلال السياسي في إدارة السياسة الخارجية دون الرجوع إلى إسطنبول وهو ما يعكس طبيعة النظام السياسي الذي نشأ في الجزائر خلال هذه المرحلة ككيان مستقل يمتلك قراره السيادي.

- نسجت الجزائر خلال عهد الدايات علاقات خارجية اتسمت بالتنوع والمرونة، حيث أقامت علاقات دبلوماسية متينة مع القوى الغربية الكبرى كفرنسا، إنجلترا وإسبانيا حيث تنوعت هذه العلاقات بين صراع وهدنة وفقا للظروف السياسية والمصالح التجارية. أما فيما يخص العلاقات مع الو.م.أ كانت فريدة من نوعها إذ كانت الجزائر من بين الدول الأوائل التي اعترفت بإستقلالها وأبرمت معها معاهدة سنة 1795م، وفيما يتعلق بالعلاقات مع الدولة العثمانية فقد تميزت بالرمزية الدينية والإسمية فقط دون تأثير فعلي للسلطان العثماني على القرارات السياسية

خاتمة

الجزائرية ما يؤكد الانفصال العملي رغم بقاء مظاهر شكلية للإرتباط. كما حافظت الجزائر على نوع من التعاون الإقليمي مع دول الجوار المغاربي (تونس، المغرب) والإمارات الإفريقية، جنوب الصحراء لاسيما في مجالي التجارة والأمن ما عزز من موقعها كقوة متوسطية مستقلة.

- قضية الأسرى لم تكن مجرد نتيجة لحروب البحر، بل استغلت في العمل الدبلوماسي كأداة ضغط سياسي وتفاوضي مع القوى الأوروبية وهو ما جعلها السياسة الخارجية الجزائرية آنذاك من خلال استغلالها لإبرام المعاهدات أو جني الفوائد الإقتصادية مقابل إطلاح السراح.

- الوسائل والآليات التي اعتمدتها الجزائر في تسيير علاقاتها الخارجية خلال عهد الدايات عكست نضجا دبلوماسيا واضحا واستقلالا فعليا في القرار الخارجي.

- تبين أن الوجود الدبلوماسي الأجنبي داخل الجزائر من خلال القناصل الأوروبيين، لم يكن مجرد تمثيل شكلي، بل مثل قناة تواصل وتفاوض نشطة استخدمها الدايات بذكاء لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية.

- ساهمت المعاهدات الثنائية في تنظيم هذه العلاقات حيث أظهرت قدرة الجزائر على صياغة مواقف تفاوضية مستقلة تراعي مصلحة الدولة الجزائرية دون الخضوع الكامل لضغوط القوى الكبرى وقد تميزت هذه المعاهدات بتنوعها وشملت العديد من الدول، مما يعكس إتساع الأفق الجغرافي للدبلوماسية الجزائرية.

- برز الأسطول البحري كأداة إستراتيجية في السياسة الخارجية، ليس فقط لأغراض الحماية والدفاع بل كوسيلة ردع فرضت احترام الجزائر في المتوسط وساهمت في تعزيز موقفها التفاوضي في المعاهدات والإتفاقيات.

- الدبلوماسية الجزائرية خلال عهد الدايات لم تكن مجرد تفاعل ظرفي مع محيط دولي مضطرب، بل كانت سياسة مدروسة وموجهة نحو تحقيق مكاسب ملموسة للدولة الجزائرية فقد استطاعت هذه الدبلوماسية أن تعزز من مكنة الجزائر السياسية من خلال إعتراف عدد من القوى الدولية بإستقلاليتها وسيادتها، كما رسخت موقعها في منظومة العلاقات الدولية خلال القرنين الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

خاتمة

- على الصعيد الإقتصادي ساهمت المعاهدات التجارية والإتفاقيات الثنائية في تنشيط المبادلات ورفع مداخيل الدولة بشكل ملحوظ مما ساعد على تمويل المجهود العسكري والحفاظ على التوازن الداخلي.

- كان للدبلوماسية الجزائرية أثر بعيد المدى فقد تجلى دورها في ترسيخ الوعي بالسيادة والإنتماء السياسي المستقل، وهو ما أثر لاحقا في بلورة الهوية الوطنية خلال فترة الإحتلال الفرنسي، كما كان له حضور واضح في توجهات الدولة الجزائرية الحديثة بعد الاستقلال، خصوصا في تمسكها بمبدأ عدم الإنحياز ورفض التبعية لأي قوة خارجية.

- إن مجموع هذه المكتسبات يثبت أن الجزائر خلال عهد الدايات لم تكن كيانا تابعا أو هامشيا، بل كانت فاعلا دبلوماسيا قادرا على المناورة وبناء شبكة علاقات متوازنة تراعي المصالح وتدافع عن السيادة بكل الوسائل الممكنة.

الملاحق

الملحق رقم(1): معاهدة 1626م بين الجزائر وهولندا.[1]

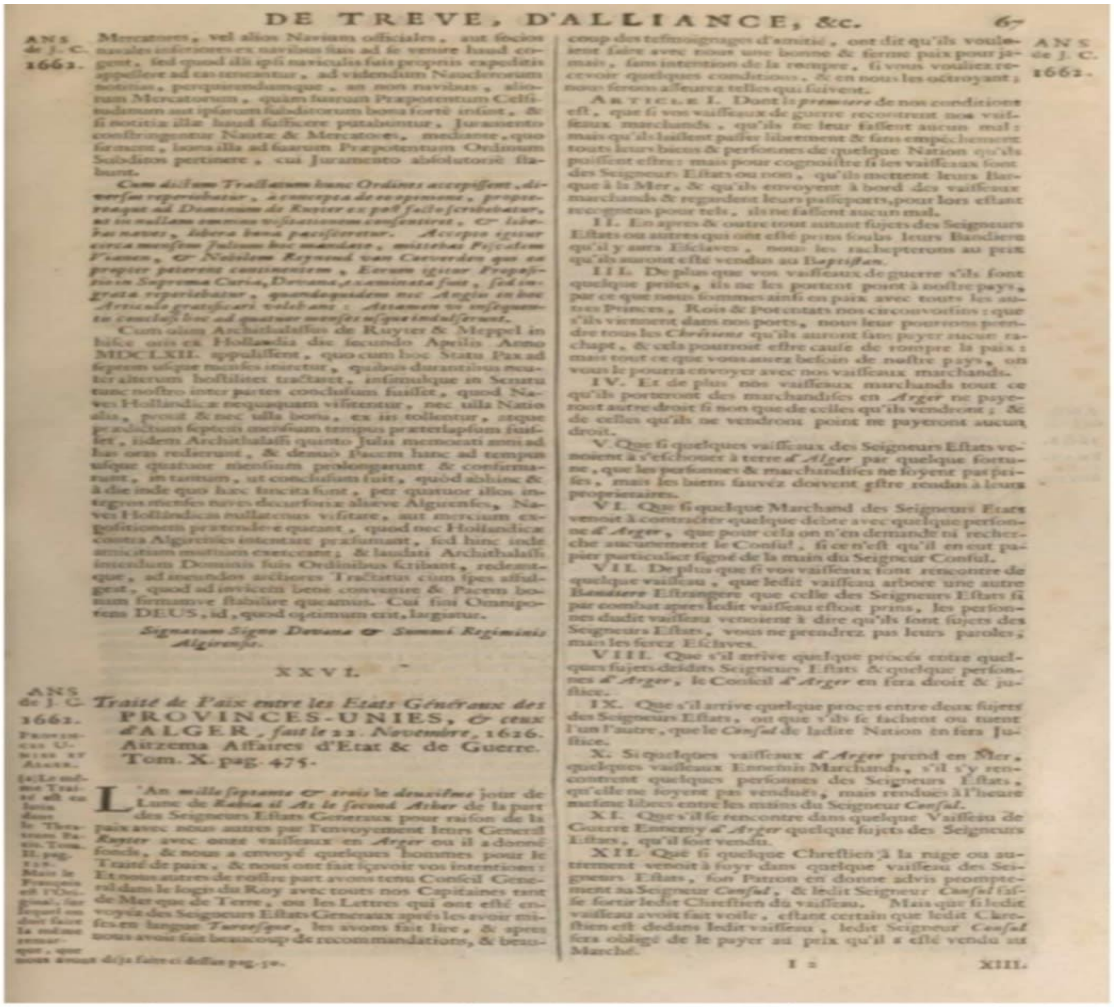

DE TREVE, D'ALLIANCE, &c. 67

ANS de J. C. 1662.

Mercatores, vel alios Navium officiales, aut socios navales inferiores ex navibus suis ad se venire haud cogent, sed quod illi ipsi naviculis suis propriis expeditis appellere ad eos tenentur, ad videndum Nauclerorum nomina, perquirendumque si ex nostris navibus, aliorum Mercatorum, quam horum Præpotentium Celsitudinum aut ipsorum subditorum bona forte inibi, & si notitia illæ haud sufficere putabuntur, Juramento confringentur Nautæ & Mercatores, mediante, quo firmum, bona illa ad horum Præpotentium Ordinum Subditos pertinere, cui Juramento absolutorii dabuntur.

Cum dictum Tractatum hunc Ordines acceptent, diversus reperiebatur, & excepta de expromi, propterea quod Dominum de Ruyter ex pari scribebatur, ut in nullam omnino obligationem consentiret, & liberas naves, libera bona pacisceretur. Accepto igitur circa mensem Julium hoc mandato, missus Pescatus Vianen, & Nicolaus Reynsd van Cuyverden qui ea propter parerent comitiorum, Eorum igitur Propositio in Suprema Curia, Decreta examinata sunt, fel integrata reperiebatur, quandoquidem nec Anglo in hoc Articulo gratificari voluerint: Attamen ut insequentis concludi hoc ad quatuor menses usque indulserunt.

Cum olim Archiducissus de Ruyter & Meppel in hisce oris ex Hollandia die secundo Aprilis Anno MDCLXII. appulissent, quo cum hoc Statu Pax ad septem usque menses maneret, quibus durantibus meuter alterum hostiliter tractaret, insimulque in Senatu tunc nostro inter partes conclusum fuisset, quod Naves Hollandicæ nequaquam visitentur, nec ulla Natio alia, prout & nec ulla bona, ex iis tollentur, atque præditum septem mensium tempus præterlapsum fuisset, idem Archiducissus quinto Julii memorati anni ad hos oras redierunt, & denuo Pacem hanc ad tempus usque quatuor mensium prolongarunt & confirmarunt, in tantum, ut conclusum fuit, quod absque & à die inde quo hæc inscripta sunt, per quatuor illos integros menses naves decurfuræ alicujus Algirensis, Naves Hollandicas nullatenus visitare, aut mercium exportationem pretendere quant, quod nec Hollandicæ contra Algirenses intentare præsumant, sed hunc inde amicum motum exercere; & laudati Archiducissus interdum Dominis suis Ordinibus scribant, redemptque, ad mutandos scribere Tractatus cum Ipso affulgeat, quod ad invicem bene convenire & Pacem bonam firmamve stabilire queamus. Cui sint Omnipotens DEUS, id, quod optimum erit, largiatur.

Signatum Signo Divano & Summi Regiminis Algirensis.

XXVI.

ANS de J. C. 1662.

Traité de Paix entre les Etats Généraux des PROVINCES-UNIES, *& ceux d'*ALGER, *fait le 22. Novembre*, 1626. Aitzema Affaires d'Etat & de Guerre. Tom. X. pag. 475.

L'An *mille sixcente & vingt six le douzième* jour de Juin de *Rabie il Ax le second Arbeer* de la part des Seigneurs Etats Generaux pour raison de la paix avec nous autres par l'entremise Mon. Gerard *Ruyter* avec onze vaisseaux en *Alger* où il a donné fonds, & nous a envoyé quelques hommes pour le Traité de paix, & nous ont fait sçavoir vos intentions: Et nous autres de vostre part avons tenu Conseil General dans le logis du Roy avec tous nos Capitaines tant de Mer que de Terre, où les Lettres qui ont été envoyés des Seigneurs Etats Generaux après les avoir mises en langue *Turcesque*, les avons fait lire, & après nous avoir fait beaucoup de recommandations, & beaucoup des tesmoignages d'amitié, ont dit qu'ils vouloient faire avec nous une bonne & ferme paix pour jamais, sans intention de la rompre, si vous vouliez recevoir quelques conditions, & en nous les octroyant; nous feront asseurez telles qui suivent.

ANS de J. C. 1662.

ARTICLE I. Dont le *premier* de nos conditions est, que si vos vaisseaux de guerre rencontrent nos vaisseaux marchands, qu'ils ne leur facent aucun mal: mais qu'ils laissent passer librement & sans empêchement tous leurs biens & personnes de quelque Nation qu'ils puissent estre: mais pour cognoistre si les vaisseaux sont des Seigneurs Etats ou non, qu'ils ostent leurs Barque à la Mer, & qu'ils envoyent à bord des vaisseaux marchands & regardent leurs passeports, pourtant estant reconnus pour tels, ils ne facent aucun mal.

II. En outre tout autant sujets des Seigneurs Etats ou autres qui ont été pris sous leurs Bandiers qu'il y aura Esclaves, nous les rachepterons au prix qu'ils auront été vendus au *Baptisan*.

III. De plus que vos vaisseaux de guerre s'ils font quelque prise, ils ne les portent point à nostre pays, par ce que nous sommes ainsi en paix avec toutes les autres Princes, Rois & potentats nos circonvoisins: que s'ils viennent dans nos ports, nous leur pourrons prendre tous les *Chrétiens* qu'ils auront fait payer aucun rachapt, & cela pourroit estre cause de rompre la paix: mais tout ce que vous aurez besoin de nostre pays, on vous le pourra envoyer avec nos vaisseaux marchands.

IV. Et de plus nos vaisseaux marchands tout ce qu'ils pourront des marchandises en *Alger* ne payeront autre droit si non que de celles qu'ils vendront; & de celles qu'ils ne vendront point ne payeront aucun droit.

V. Que si quelques vaisseaux des Seigneurs Etats venoient à s'eschouer à terre *d'Alger* par quelque fortune, que les personnes & marchandises ne foyent pas prises, mais les biens fauvez doivent estre rendus à leurs propriétaires.

VI. Que si quelque Marchand des Seigneurs Etats venoit à contracter quelque debte avec quelque personne *d'Alger*, que pour cela on n'en demande ni recherche aucunement le Consul, si ce n'est qu'il en ait passé particulier signé de la main du Seigneur Consul.

VII. De plus que si vos vaisseaux font rencontre de quelque vaisseau, que ledit vaisseau arbore une autre *Bandiere* Etrangere que celle des Seigneurs Etats si par combat après ledit vaisseau estoit pris, les personnes dudit vaisseau venoient à dire qu'ils sont sujets des Seigneurs Etats, vous ne prendrez pas leurs paroles, mais les ferez Esclaves.

VIII. Que s'il arrive quelque procés entre quelques sujets dedits Seigneurs Etats & quelque personnes *d'Alger*, le Conseil *d'Alger* en fera droit & justice.

IX. Que s'il arrive quelque procés entre deux sujets des Seigneurs Etats, ou que s'ils se facheent ou tuent l'un l'autre, que le *Consul* de ladite Nation en fera Justice.

X. Si quelques vaisseaux *d'Alger* prend en Mer, quelques vaisseaux Ennemis Marchands, s'il s'y rencontre quelques personnes des Seigneurs Etats, qu'elle ne soyent pas vendus, mais reduits à l'heure mesme libres entre les mains du Seigneur *Consul*.

XI. Que s'il se rencontre dans quelque Vaisseau de Guerre Ennemy *d'Alger* quelque sujets des Seigneurs Etats, qu'il soit vendu.

XII. Que si quelque Chrestien à la nage ou autrement venoit à foyr dans quelque vaisseau des Seigneurs Etats, son Patron en donne advis promptement au Seigneur *Consul*, & ledit Seigneur *Consul* le fera tirer ledit Chrestien du vaisseau. Mais que si ledit vaisseau avoit fait voile, estant certain que ledit Chrestien est dedans ledit vaisseau, ledit Seigneur *Consul* sera obligé de le payer au prix qu'il a été vendu au Marché.

I 2 XIII.

الصورة تمثل وثيقة تاريخية لمعاهدة السلام الموقعة سنة 1626م بين الجزائر وهولندا، والتي تعد من نماذج العلاقات الدبلوماسية التي نسجتها الجزائر مع الدول الاوروبية، تعكس هذه المعاهدة مكانة الجزائر الدولية آنذاك كقوة بحرية وفرضها للمعاهدات.

[1] - رجائي سالمي عبد الهادي: المرجع السابق، ص 355.

[1]"الملحق رقم(02): معاهدة تورفيل "25افريل1681

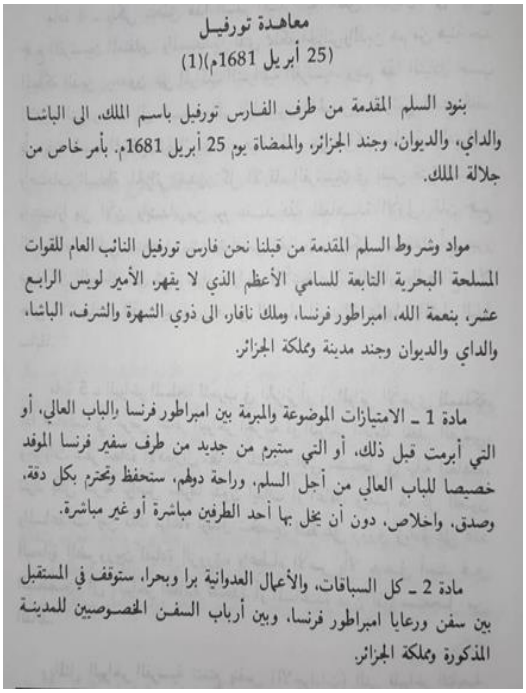

معاهدة تورفيل
(25 أبريل 1681م)(1)

بنود السلم المقدمة من طرف الفارس تورفيل باسم الملك، الى الباشا والداي، والديوان، وجند الجزائر، والممضاة يوم 25 أبريل 1681م. بأمر خاص من جلالة الملك.

مواد وشروط السلم المقدمة من قبلنا نحن فارس تورفيل النائب العام للقوات المسلحة البحرية التابعة للسامي الأعظم الذي لا يقهر، الأمير لويس الرابع عشر، بنعمة الله، امبراطور فرنسا، وملك نافار، الى ذوي الشهرة والشرف، الباشا، والداي والديوان وجند مدينة ومملكة الجزائر.

مادة 1 ـ الامتيازات الموضوعة والمبرمة بين امبراطور فرنسا والباب العالي، أو التي أبرمت قبل ذلك، أو التي ستبرم من جديد من طرف سفير فرنسا الموفد خصيصا للباب العالي من أجل السلم، وراحة دولهم، ستحفظ وتحترم بكل دقة، وصدق، واخلاص، دون أن يخل بها أحد الطرفين مباشرة أو غير مباشرة.

مادة 2 ـ كل السباقات، والأعمال العدوانية برا وبحرا، ستوقف في المستقبل بين سفن ورعايا امبراطور فرنسا، وبين أرباب السفن المخصوصين للمدينة المذكورة ومملكة الجزائر.

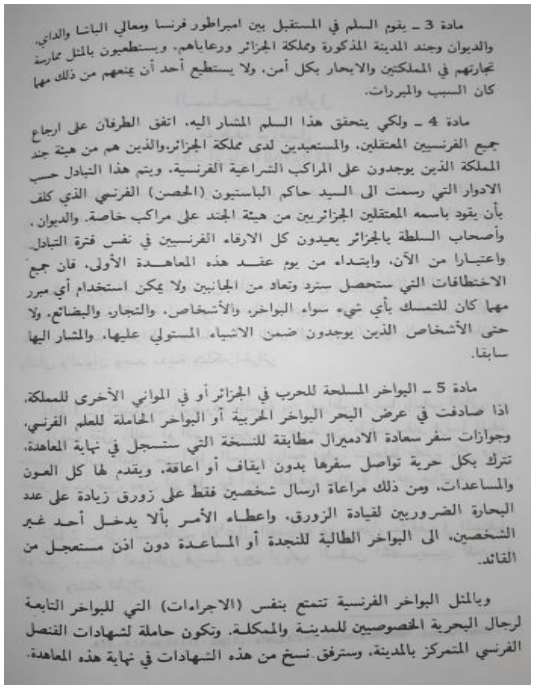

مادة 3 ـ يقوم السلم في المستقبل بين امبراطور فرنسا ومعالي الباشا والداي، والديوان وجند المدينة المذكورة ومملكة الجزائر ورعاياهم، ويستطيعون بالمثل ممارسة تجارتهم في المملكتين والابحار بكل أمن، ولا يستطيع أحد أن يمنعهم من ذلك مهما كان السبب والمبررات.

مادة 4 ـ ولكي يتحقق هذا السلم المشار اليه، اتفق الطرفان على ارجاع جميع الفرنسيين المعتقلين، والمستعبدين لدى مملكة الجزائر،والذين هم من هيئة جند المملكة الذين يوجدون على المراكب الشراعية الفرنسية، ويتم هذا التبادل حسب الادوار التي رسمت الى السيد حاكم الباستيون (الحصن) الفرنسي الذي كلف بأن يقود باسمه المعتقلين الجزائريين من هيئة الجند على مراكب خاصة. والديوان، وأصحاب السلطة بالجزائر يعيدون كل الارقاء الفرنسيين في نفس فترة التبادل. واعتبارا من الآن، وابتداء من يوم عقد هذه المعاهدة الأولى، فان جميع الاختطافات التي ستحصل سترد وتعاد من الجانبين ولا يمكن استخدام أي مبرر مهما كان للتمسك بأي شيء سواء البواخر، والأشخاص، والتجار، والبضائع، ولا حتى الأشخاص الذين يوجدون ضمن الاشياء المستولى عليها، والمشار اليها سابقا.

مادة 5 ـ البواخر المسلحة للحرب في الجزائر أو في الموانئ الأخرى للمملكة، اذا صادفت في عرض البحر البواخر الحربية أو البواخر الحاملة للعلم الفرنسي، وجوازات سفر سعادة الاميرال مطابقة للنسخة التي ستسجل في نهاية المعاهدة، تترك بكل حرية تواصل سفرها بدون ايقاف أو اعاقة، ويقدم لها كل العون والمساعدات، ومن ذلك مراعاة ارسال شخصين فقط على زورق زيادة على عدد البحارة الضروريين لقيادة الزورق، واعطاء الأمر بألا يدخل أحد غير الشخصين، الى البواخر الطالبة للنجدة أو المساعدة دون اذن مستعجل من القائد.

وبالمثل البواخر الفرنسية تتمتع بنفس (الاجراءات) التي للبواخر التابعة لرجال البحرية المخصوصين للمدينة والمملكة. وتكون حاملة لشهادات القنصل الفرنسي المتمركز بالمدينة، وسترفق نسخ من هذه الشهادات في نهاية هذه المعاهدة.

تمثل هذه المعاهدة محاولة فرنسا لايجاد تسوية سلمية تحمي مصالحها التجارية وتؤمن مرور سفنها، مقابل اعتراف ضمني بسلطة الجزائر واستقلال قرارها البحري، كما تبرز هذه الاتفاقية الدور الكبير للبحرية الجزائرية في فرض شروطها ومكانتها في ميزان القوى المتوسطية خلال القرن السابع عشر.

[1] - يحي بوعزيز: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص144 143.

[1]"الملحق رقم(03): معاهدة ديبواتانفيل "17ديسمبر1801م

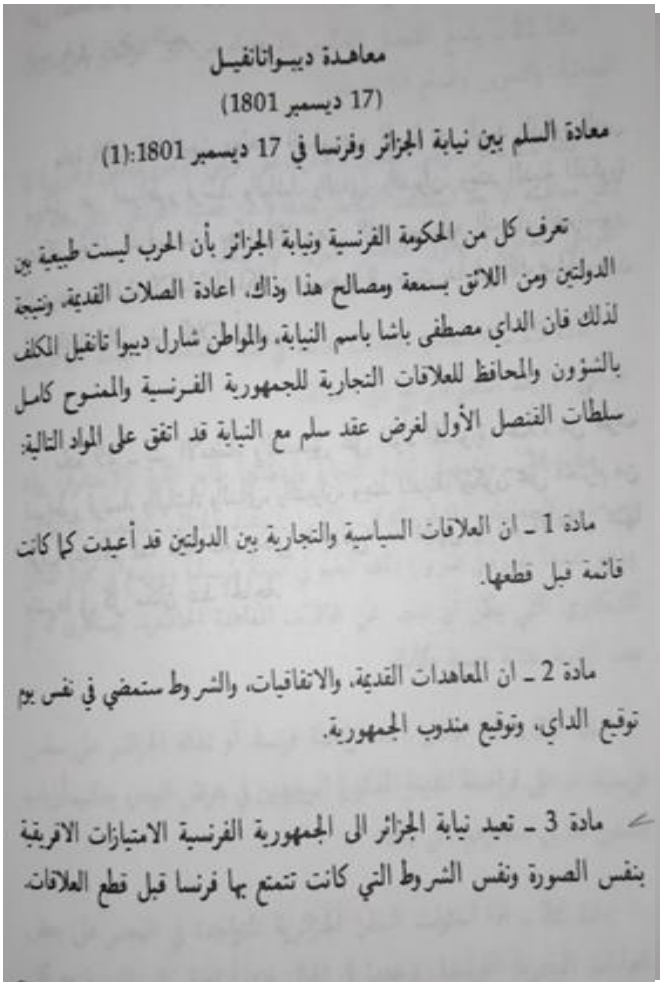

معاهدة ديبـواتانفيـل

(17 ديسمبر 1801)

معاهدة السلم بين نيابة الجزائر وفرنسا في 17 ديسمبر 1801:(1)

تعرف كل من الحكومة الفرنسية ونيابة الجزائر بأن الحرب ليست طبيعية بين الدولتين ومن اللائق بسمعة ومصالح هذا وذاك، اعادة الصلات القديمة، ونتيجة لذلك فان الداي مصطفى باشا باسم النيابة، والمواطن شارل ديبوا تانفيل المكلف بالشؤون والمحافظ للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية والممنوح كامل سلطات القنصل الأول لغرض عقد سلم مع النيابة قد اتفق على المواد التالية:

مادة 1 ـ ان العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين قد أعيدت كما كانت قائمة قبل قطعها.

مادة 2 ـ ان المعاهدات القديمة، والاتفاقيات، والشروط ستمضي في نفس يوم توقيع الداي، وتوقيع مندوب الجمهورية.

مادة 3 ـ تعيد نيابة الجزائر الى الجمهورية الفرنسية الامتيازات الافريقية بنفس الصورة ونفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل قطع العلاقات.

مادة 13 ـ يتعهد صاحب السعادة الداي بصرف كل المبالغ المستحقة للفرنسيين من رعاياه كما يأخذ المواطن ديبوا تانفيل على عاتقه التعهد باسمه وباسم حكومته، بتصفية كل المبالغ التي يطالب بها قانونيا رعايا جزائريون.

مادة 14 ـ جميع أملاك الفرنسيين المتوفين في مملكة الجزائر هي تحت تصرف المحافظ العام للجمهورية.

مادة 15 ـ يختار القائم بالأعمال، ووكلاء الشركة مترجميهم.

مادة 16 ـ يستمر القائم بالأعمال والمحافظ العام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية في التمتع بكل التشريفات، والحقوق، والمزايا المشروطة في المعاهدات القديمة، ويحتفظ بالتفوق على كل وكلاء وممثلي الجنسيات الأخرى.

مادة 17 ـ مقر اقامة المحافظ الفرنسي مقدس، ولا تستطيع أية قوة عمومية أن تدخل اليه حتى ولو كانت مأموره من رئيس الحكومة الجزائرية.

مادة 18 ـ في حالة القطيعة (والله لا يرضى بحال حدوثها) يكون للفرنسيين مهلة ثلاثة أشهر لتصفية أعمالهم. وخلال هذه المدة يتمتعون بكامل الحرية والحماية التي تمنحها لهم المعاهدات أثناء استتباب السلم. ومن البين والواضح أن البواخر المتواجدة في موانئ المملكة خلال الثلاثة أشهر هذه تتمتع بنفس الامتيازات.

مادة 19 ـ صاحب السعادة الداي يعين صباح خوجة ليذهب الى باريس كسفير.

حرر في الجزائر يوم 7 نيفوز Nivose عام 10 (17 ديسمبر 1801) ويوم 22 من الشهر القمري شعبان عام 1126 هجرية.

الامضاء

مصطفى باشا ـ داي، ديبوا تانفيل

تعكس هذه المعاهدة محاولة فرنسية لاحتواء الخطر الجزائري على الملاحة الفرنسية، خصوصا في ظل استمرار نشاط الاسطول الجزائري في اسر السفن الأوروبية، كما تظهر استمرار الجزائر في استخدام قوتها البحرية كأداة ضغط دبلوماسي.

[1] يحي بوعزيز: علاقات الجزائر ...، المرجع السابق، ص ص152 150.

الملحق رقم (04): دايات الجزائر (1671م-1830م)

[1]

اسم الداي	الفترة التي حكمها (من – إلى)	
الحاج محمد باشا	1671	1682م
بابا حسن باشا	182	1683م
الحاج حسين باشا ميزمورتو	1683	1688م
الحاج شعبان باشا	1688	1695م
الحاج أحمد باشا	1695	1698م
حسن باشا الشاوش	1698	1700م
الحاج مصطفى باشا	1700	1705م
حسين خوجة باشا	1705	1707م
محمد قطاش باشا	1707	1710م
علي باشا بشاوش	1710	1718م
محمد بن حسين باشا	1718	1724م
كرد عبدي باشا	1724	1732م
إبرهيم باشا	1732	1748م
إبراهيم شاكوك	1748	1754م
محمد بكير باشل	1754	1766م
علي باشا نفيس	1766	1791م
محمد عثمان باشا	1791	1798م
حسان باشا	1798	1805م
مصطفى باشا	1705	1808م
أحمد باشا	1808	1809م
علي باشا الغسال	1809	1815م
الحاجم علي باشا	1815	1815م
عمر باشا	1815	1817م
علي خوجة	1817	1818م
حسين باشا	1818	1830م

يعكس هذا الجدول تسلسل دايات الجزائر وفترات حكمهم بين1671م-1830م ويبرز تغير الحكام في فترات متقاربة ما يدل على عدم الاستقرار السياسي وكثرة الانقلابات داخل النظام، كما يظهر فترات حكم قصيرة للبعض وطويلة للبعض الاخر، مما يعكس تفاوتا في قوة الشخصية وظروف المرحلة.

[1]-أحمد توفيق المدني: الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، ط خ، ص ص60 81.

الملحق رقم (05): وثيقة تُبيّن استيلاء رياس الجزائر على سفينة إسبانية[1]

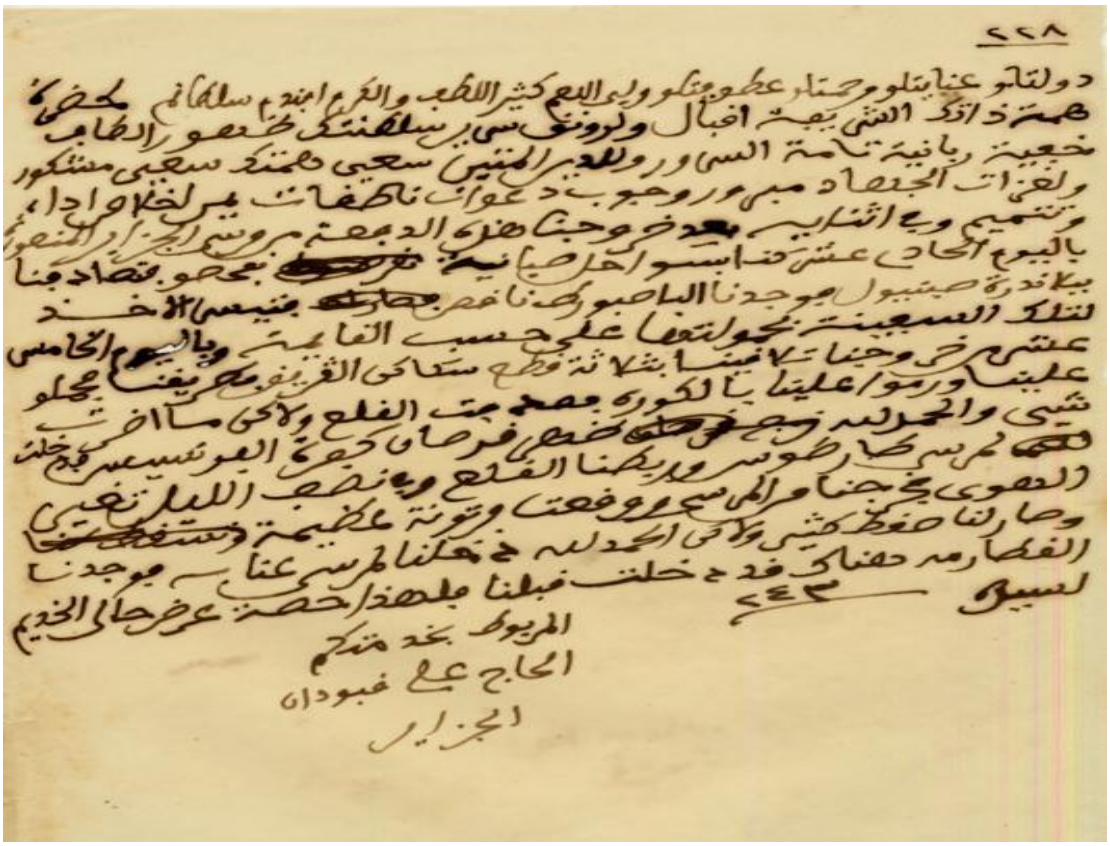

تظهر هذه الوثيقة استيلاء رياس البحر على سفينة اسبانية وهي دليل واضح على النشاط البحري المكثف الذي مارسه الاسطول الجزائري خلال عهد الدايات وتعكس هذه الوثيقة طابعا رسميا في توثيق الغنائم مما يدل على وجود تنظيم اداري ومؤسساتي لمتابعة اعمال رياس البحر

[1] - م. و. ج، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة 8811، الملف رقم (1)، وثيقة رقم228.

الملحق رقم(06): نسخة من وثيقة عقد الصلح بين الإيالة الجزائرية وإسبانيا1791م.ن[1]

لبلن

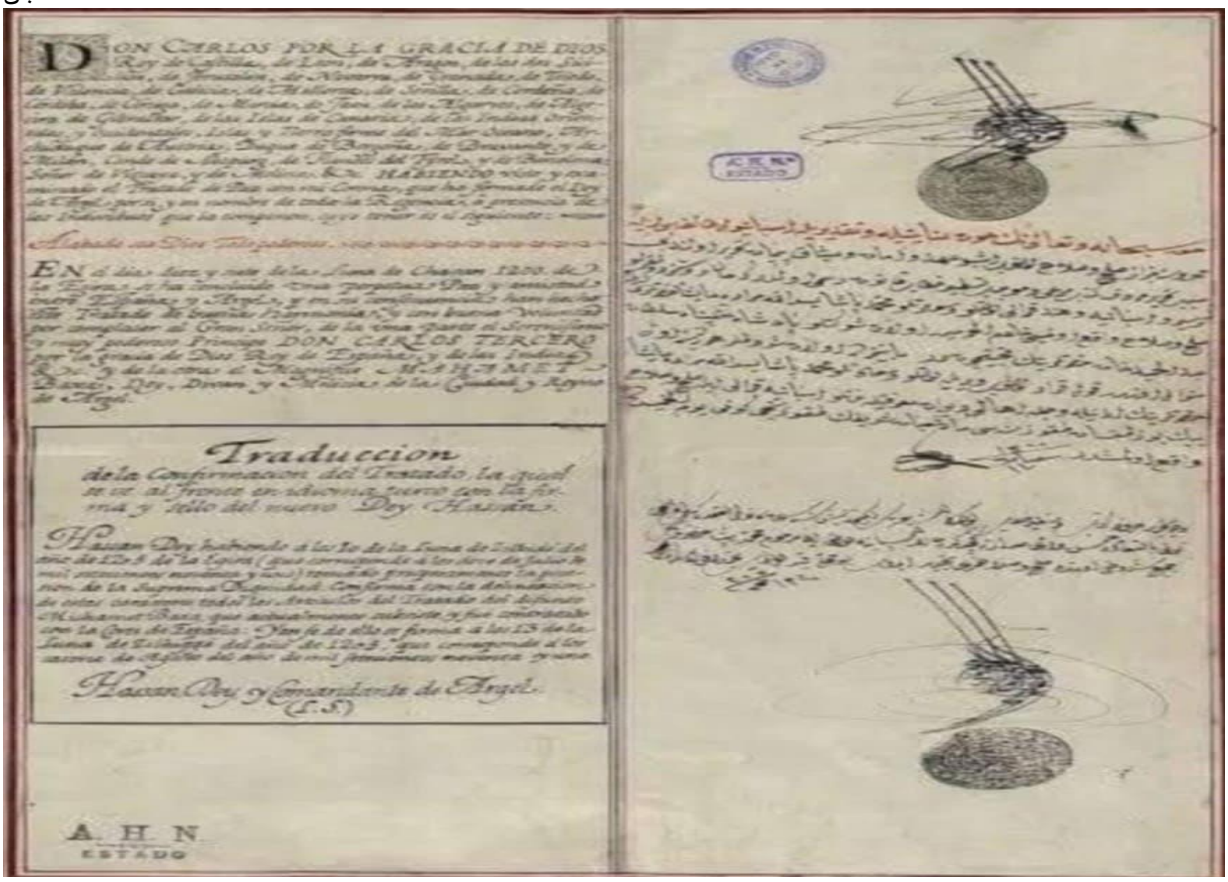

Traduccion
de la Confirmacion del Tratado, la qual se ve al frente en idioma turco con la firma y sello del nuevo Dey Hassan.

A H N
ESTADO

تبرز الوثيقة الطابع الرسمي والموثق للاتفاقيات ومدى اهتمام اسبانيا بتامين خطوطها التجارية في المتوسط في ظل قوة الجزائر البحرية آنذاك .

[1] -كنيوة كنزة: تراجع مداخيل البحرية الجزائرية في عهد الدايات وإنعكاساتها على المستوى الداخلي والخارجي، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه الطور الثالث في تاريخ بلاد المغرب الحديث، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي-، 2022م-2023م، ص320.

قائمة
البيبليوغرافيا

القائمة البيبليوغرافية

المخطوطات :

1. م. و. ج، قسم المخطوطات، الرصيد العثماني، المجموعة 8811، الملف رقم (1)، وثيقة رقم228.

المصادر باللغة العربية:

1. أحمد بن أبي الضياف: إتحاف الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الزمان، ج3، ط2، الدار التونسية للنشر، تونس،1977م.
2. خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تق وتع وتج: محمد العربي الزبيري، منشورات Anep، الجزائر، 2005.
3. الزهار أحمد الشريف: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، تق: أحمد توفيق المدني، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.
4. الزياني أبو القاسم أحمد: الترجمان المعرب عند المشرق والمغرب، ج2، تح: هوداس، باريس، 1868.

المراجع باللغة العربية:

1. أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج3، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، 1990م.
2. ــــــــــــــ: تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
3. أجريتو مارسيل: الوطن الجزائري، تر: عبد الله نور، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، د ت.
4. أمحمد سعيد الطويل: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 2000م.
5. أيت حبوش حميد: معالم الدولة الجزائرية الحديثة في ظل السلطة العثمانية، مجلة عصور جديدة، العدد 32-33، جامعة وهران، 2017.

القائمة البيبليوغرافية

6. بن صحراوي كمال: دور يهود الجزائر الدبلوماسي أواخر العهد العثماني وبداية الفترة الاستعمارية، ط1، دار قرطبة، الجزائر، 2016م.

7. بن محمد الهلالي الميلي مبارك: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.

8. بن محمد عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ط1، دار الثقافة، بيروت، 1980.

9. بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

10. بوعزيز يحي: الموجز في تاريخ الجزائر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

11. ـــــــــــ: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1800 ويليه المراسلات الجزائرية الإسبانية في أرشيف التاريخ الوطني لمدريد (1780م-1798م)، طخ، دار البصائر، الجزائر، 2009.

12. ـــــــــــ: موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1، طبع دار الهدى، 2009م.

13. تابليت علي: العلاقات الجزائرية الأمريكية، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2013.

14. ـــــــــــ: رايس حميدو أميرال البحرية الجزائرية، دط، منشورات ثالة، الأبيار، الجزائر، 2006.

15. ـــــــــــ: معاهدات الجزائر مع بلدان أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية 1619-1830م، ج1، دار ثالة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

16. جيمس ويلسون: أسرى الأمريكان في الجزائر (1785م-1797م)، تر: عليتابليت، منشورات ثالة، الجزائر، 2007.

القائمة البيبليوغرافية

17. خلاصي علي: قصبة مدينة الجزائر، ج1، ط1، دار الحضارة، الجزائر، 2007مصر، 1993م.

18. زاهية قدورة، تاريخ العرب الحديث، دط، دار النهضة العربية، بيروت، 1975م

19. الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري في القترة ما بين 1792-1830، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1992.

20. زروال محمد: العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، دط، مطبعة دحلب، الجزائر، 1994.

21. سامح آلتر عزيز: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: د. محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

22. سبنسر وليام: الجزائر في عهد رياس البحر، تع تق: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.

23. سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791م-1830م) طخ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

24. ـــــــــــــ: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني (1830-1792م)، ط3، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2014.

25. ـــــــــــــ: دراسات أندلسية، مظاهر التأثير الأيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

26. ـــــــــــــ: منطلقات وآفاق للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، ط2، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27. ـــــــــــــ: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر، 2009.

28. سعيدوني ناصر الدين، الشيخ عبدلي المهدي: الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984

29. سليماني أحمد: النظام السياسي الجزائري في العهد العثماني، ط1، شارع الرايس، حي حسين داي، الجزائر، 1993.

30. سماعيلي علواش زوليخة: تاريخ الجزائر في فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، ط1، دار دزاير، الجزائر، 2013م.

31. سيار الجميل: بقايا وجذور العربي الحديث، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1997.

32. شارف رقية: الكتابات التاريخية الجزائرية الحديثة خلال القرن 18م وبداية القرن 19م، دار الملكية، ط1، الجزائر، 2007م.

33. شارل أندري جوليان: تاريخ إفريقيا الشمالية تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من الفتح الإسلامي إلى سنة 1830م، ج2، تع: محمد مزالي، البشير بن سلامة، ط2، الدار التونسية للنشر، فيفري، 1983.

34. شالر ويليام: مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816م-1824م)، تع. تق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

35. شاوش حباسي: العلم الوطني الجزائري المعاصر تطوره الشكلي تحليل لمضمونه الإيديولوجي والسياسي (1518 م-1945 م)، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

36. شويتام أرزقي: نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره (1800م-1830م)، ط1، دار الكتاب الغربي، الجزائر، 2011.

37. الطويل أمحمد سعيد: البحرية الطرابلسية في عهد يوسف باشا القرمانلي، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، 2000.

38. عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514م-1830م، دار هومة، دط، الجزائر، 2012.

39. العسلي بسام: الجزائر والحملات الصليبية، ج2، ط2، دار النفائس، 1986.

القائمة البيبليوغرافية

40. عطا الله الجمل شوقي: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا- تونس- الجزائر- المغرب)، ط1، ملتومه للطبع والنشر، القاهرة، 1977.

41. العقاد صلاح: المغرب العربي الحديث والمعاصر الجزائر – تونس – المغرب الأقصى، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية،

42. عمورة عمار، دادوة نبيل: الجزائر بوابة التاريخ الجزائر عامة، ج01، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

43. عميراوي آحميدة: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس آواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، دار البعث قسنطينة، الجزائر، 2009.

44. غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

45. فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، جامعة دمشق،1969.

46. قنان جمال: معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619م-1830م، طخ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار – وحدة رويبة، الجزائر، 2007.

47. محرز أمين: الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671)، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

48. المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492م-1792م، دار البعث، قسنطينة- الجزائر.

49. مسعودي أحمد: الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف الدولية منها 1792-1830م، ط خ، دار الخليل، الجلفة، 2013.

50. نايت بلقاسم مولود قاسم: شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830، ج1، دار الأمة، الجزائر، 2007.

51. نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد العثماني، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

52. هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، ط1، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2007.

53. وولف جون: الجزائر وأروبا 1500م-1830م، تر: أبو قاسم سعد الله، طخ، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

الرسائل الجامعية:

1. بركاهم دهان: دور القناصل الفرنسيين في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1689-1789)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية،2012_2013.

2. بن جبور محمد: صورة الجزائر والجزائريين من خلال الكتابات الفرنسية في القرنين 17 و18م، رسالة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العلاقات الدولية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2002م-2003م.

3. بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر والمغرب 923-1069 هـ/ 1518م-1659م، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة أم القرى، دمشق، 1923م.

4. بن سعيدان محمد: علاقات الجزائر مع فرنسا (1070هـ- 1170هـ/ 1659م-1756م)، مذكرة لنسل شهادة الماجيستر في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة غرداية، الجزائر، 2011م-2012م.

5. بن موقفي محمد: العلاقات السياسية والتجارية بين الجزائر وإسبانيا (1200 هـ-1786م/ 1245هـ-1830م)، مذكرة شهادة الماجيستر في تخصص التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، المركز الجامعي بغرداية، 2010م-2011م.

6. بوحلوفة أمين: إيالة الجزائر ومملكة إنجلترا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1620م-1827م، مذكرة لنيل شهادة درجة الدكتوراه في علوم التاريخ وعلوم الحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2018م-2019م.

7. بوغداده الأمير: المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة-، 2007م/2008م.

8. جبار صليحة: الجزائر في عهد الداي علي باشا 1754م- 1766م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ حديث، جامعة الجزائر 2، 2010م-2011 م.

9. خشمون حفيظة: مهام مفتدي الاسرى والتزامهم المعيشية في مدينة الجزائر خلال الفترة العثمانية، رسالة ماجستير في التاريخ الاجتماعي لدول المغرب العربي، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة، 2007م-2008م.

10. خفيان رشيد: الطرق والقوافل التجارية بين الحواضر المغاربية وأثرها الحضاري في العهد العثماني خلال القرنين 11-12 هـ/ 17-18 م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 2013م/2014م.

11. رجائي سالمي عبد الهادي: الدبلوماسية الجزائرية في الفترة العثمانية 1518-1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر 2- أبو قاسم سعد الله، 2019م-2020م.

12. رحمونة بليل: القناصل والقنصليات الأجنبية بالجزائر العثمانية من 1564م إلى 1830م، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، 2010م-2011م،

القائمة البيبليوغرافية

13. شعباني نور الدين: علاقات ممالك السودان الغربي بدول المغرب الإسلامي وآثارها الحضارية بين القرنين 4-9 هـ / 10-15 م، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في تاريخ العلاقات بين السودان الغربي والمغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005م-2006م.

14. شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519م-1830م)، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2006/2005م.

15. صغيري سفيان: العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671م-1830م)، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011م-2012م.

16. عائشة جميل: الجزائر والباب العالي من خلال الأرشيف العثماني 1520م-1830م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ تخصص: التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس-، 2017م-2018م.

17. غطاس عائشة: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابق عشر (1619-1694م)، رسالة لنيل شهادة الماجيستر في التاريخ الحديث، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1984-1985م.

18. قرباش بلقاسم: الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات (1830-1671م)، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة مصطفى إسطمبولي- معسكر، 2015م-2016م.

19. المكي جلول: مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب 1234-1847م، رسالة ماجيستر، معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1993م.

المقالات:

القائمة البيبليوغرافية

1. بن عتو بلبروات: الهياكل القاعدية لتجارة مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 3، العدد 5، جوان2017 م.

2. بن عمر أوزايد بالحاج: العلاقات التجارية بين الجزائر وإفريقيا جنوب الصحراء في العهد العثماني ودورها الحضاري، مجلة روافد للبحوث والدراسات، العدد 2، جامعة غرداية، 2017م.

3. بوحمشوش نعيمة: أنواع السفن في البحرية الجزائرية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية الجزائرية، المجلد 06، العدد 01، 2023.

4. بونو سلفاتور: العلاقات بين الجزائر وإيطاليا خلال العهد التركي، تر: أبو القاسم بن التومي، العدد 7، مجلة الأصالة، الجزائر، 1972م.

5. خليل وهيبة: الحصن الفرنسي (الباستيون) بمدينة القالة خلال الفترة العثمانية –دراسة تاريخية أثرية–، جامعة المدية (الجزائر)، المجلد 6، العدد 2، أكتوبر 2022 م.

6. دادة محمد: جوانب من الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ليهود الجزائر في الفترة العثمانية، مجلة عصور الجديدة– العدد 10، جامعة وهران، 2013م.

7. داهش محمد علي: العلاقات المغربية العثمانية (1650م–1830م)، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية، ع 18، جامعة قطر، 1995م.

8. ـــــــــــــ: مجالات التعامل الدبلوماسي بين الجزائر وأروبا خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 10، العدد 3، ديسمبر 2019.

9. درعي فاطمة: أعضاء البعثات الدبلوماسية الأوروبية في الجزائر خلال العهد العثماني وحصاناتهم، مجلة الناصرية، المجلد 9، العدد 1، جوان2018.

10. رابحي لخضر: الدبلوماسية بين القطع والانهاء...وفق قواعد القانون الدولي والممارسات الدولية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 8، العدد 4، ديسمبر2015.

11. رجائي سالميعبد الهادي: معاهدة السلامة بين إيالة الجزائر ومملكة السويد، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، العدد 5، جانفي 2015.

12. سعيدوني ناصر الدين: المعاهدات الجزائر الإسبانية 1791م، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 5، العدد 1، جانفي 1993.

13. سهيل جمال الدين: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11 هـ/17 م- مجلة الواحات والدراسات، العدد 13، جامعة غرداية، 2011.

14. العربي إسماعيل: دور اليهود في الدبلوماسية الجزائرية في أواخر عهد الدايات، مجلة تاريخ وحضارة المغرب، العدد 12، ديسمبر 1974.

15. فكاير عبد القادر: جوانب من العلاقات الجزائرية النمساوية – المعاهدات والوجود القنصلي النمساوي بالجزائر(1727م-1830م)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، المجلد 42، العدد 165، 2024.

16. ـــــــــــــ: معاهدتا الجزائر مع إسبانيا 1786 و1791 ظروفهما وانعكاساتهما على العلاقات بين البلدين، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، العدد 10، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017.

17. قبايلي هواري: العملة الجزائرية في أواخر العهد العثماني ودولة الأمير عبد القادر، مجلة عصور جديدة، الأعداد 12- 13 / 14- 15، وهران، 2008- 2009.

18. قصاير عبد الرؤوف: دايات الجزائر بين الارتباط والقطيعة تجاه الباب العالي (1711م-1830م)، مجلة عصور جديدة، المجلد 11، العدد 1، ماي 2023م.

19. كركار عبد القادر: العلاقات الجزائرية العثمانية 1518-1830م بين التبعية والاستقلال من خلال نظام الحكم والمواقف –مجلة آفاق فكرية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الوادي، ماي 2023.

20. كليوات السعيد: العلاقات الجزائرية الخارجية في عهد الدايات، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد 23، العدد 32، جامعة الجزائر 2، 2014.

21. ـــــــــــــ: سوسيولوجية الإدارة الجزائرية في العهد العثماني، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، جامعة محمد بوضياف –المسيلة-، 2014.

22. كنتور رابح: الجيش الإنكشاري في الجزائر ما بين 1519م-1830م، مجلة أفكار وآفاق، المجلد 9، العدد 2، جامعة الجزائر 2.

23. لونيسي رابح: العلاقات الجزائرية الأمريكية عبر التاريخ، مجلة عصور جديدة، العدد 01، جامعة وهران – السانية، 2010.

24. المازري بديرة: "الجزائر والسويد: تجارة عالمية وصراعات دولية 1729م-1830م، المجلة التونسية للعلوم الانسانية، العدد 101، 1991.

25. مداح محمد، بليل محمد: واقع العلاقات السياسية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 18م، العبر للدراسات التاريخية والأثرية، المجلد 01، العدد 02، جامعة تيارت، 2018.

26. نارة عبد العزيز: تجارة القوافل بين الجزائر وطرابلس الغرب والسودان الغربي في العهد العثماني، جامعة الاغواط، أكتوبر 2019.

27. نوري صالح، لعبيدي الهادي: معاهدة 1786م محاولة لتهدئة الصراع بين إسبانيا والجزائر، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية، المجلد 03، العدد 06، الجزائر، تشرين الأول، 2016.

28. هلايلي حنيفي: الوفاق الأوروبي وانعكاساته على الجزائر، مجلة حوار المتوسطي، العدد 13_14، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016.

المراجع باللغة الفرنسية:

1/الكتب:

1. Albert Devulx : Le rais Hamidou (notice biographic sur le plus célébre consaie algéron XIII siècle de l'hégire), édition grand Alger, Algérie, 2005.

2. Albert Devulx : A Tachrifat : Recuil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, par Devulx. A, Alger, imprimerie du gouvernement, 1852.

3. Belhamissi Moulay : Marine et Marins d'Alger 1518-1830, T3, Bibliothèque Nationale d'Algérie, 1996.

4. Bloch. I : Inscription tumulaire des anciens cimetières israélites d'Alger, A. d'Urlancher, Paris, 1888.

5. Boyer .p : «Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger» in R.H. 237, 1966.

6. CH. Veraud, anma les tripolitaines, présentation de Noura lafi, premier édition, édition Bouchen, 2005.

7. Charles- Roux, F. France et Afrique du Nord avant 1830. Les précurseurs de la conquête, T.1, Librairie Félix Alcan, Paris, 1932.

8. Delphin, G : «Histoire des pachas d'Alger de 1515 à 1745 », in J.A, Avril-Juin 1922.

9. H. De Grammont : Correspondance des consuls de France d'Alger (1690-1742), Adolphe Jourdan libraire éditeur, Paris, 1890

10. H.D Grammont : Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), éditions Ernest Leroux, Paris, 1887.

11. Jal : Glossaire nautique, Répertoire polyglotte de termes de marine anciens et moderne, Paris, Firmin didot, Libraires éditeurs, imprimerie de l'institut de France, 1848.

12. Krieken, G. Van : Corsaires et marchands: Les relations entre Alger et les pays Bas 1604-1830,édition Bouchène, Paris, 2002.

13. Merouche L:Recherches sur l'Algérie à l'époqueottomane: I. Monnaies, prix revenus: 1520-1830, Editions Bouchène, Paris, 2002.

14. Miltiz Alex : Manuel des consuls, T2, A. asher, Londres, 1838.

15. Pananti, Relation d'un séjour à Alger, contenant des observations sur l'état actuel de cette régence, Tra De l'anglais par Mr. Blanquette, Paris, le Normant, 1820.

2/المقالات:

1. Vincent, B : «Les Jésuites et l'islam méditerranée», in chrétiens et musulmans de la renaissance » : Actes du 37° colloque international du centre d'études supérieures dela renaissance (1994), Réunis par B. Bennaser et R. Sauzet, Honoré champion, Paris, 1998.

المراجع باللغة الإنجليزية:

1/المقالات:

1. Play fair, E.L, The scourge of Christendom, Annals of britsh relations with-Algiers-prior to the French conquest, London: Smith, Elder, and Co, 1884.

الفهرس

الفهرس

Aucune entrée de table des matières n'a été trouvée.